الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـــــالي والبحـــــث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

* عمار غـيّـــاط د. خالد بشكيط

لجـــــــــنة المنـــــاقـــــــشة

د.فوزية زراولية ..... رئيساً

د.خـالد بشكيط ..... مشرفاً ومقرراً

أ. خديجة بوريب ..... مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـــــالي والبحـــــث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

* عمار غـيّـــاط د. خالد بشكيط

لجـــــــــنة المنـــــاقـــــــشة

د.فوزية زراولية ..... رئيساً

د.خـالد بشكيط ..... مشرفاً ومقرراً

أ. خديجة بوريب ..... مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

قال الرسول ﷺ "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشكر الله تعالى الذي أعاننا بالقدرة على قطع مسيرتنا فله الحمد والمنة، نحمد ونشكر وننسى

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "خالد بشكيط" الذي كان نعم الموجه وخير مرشد، ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته فشكر خاص له

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.

إهداء

الحمد لله القائل "وما توفيقي إلا بالله" الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

وبعد

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدي رحمهما الله وألحقني بهما ملحقا طيبا

.....إلى أسرتي الكبيرة .....

.....إلى زوجتي وأولادي.....

عمـــــار

مقدمة

1. توطئة.

حملت المستجدات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة تحولات جديدة في مفهوم الأمن والتهديد، إذ لم تعد الدولة مصدر التهديد الوحيد كما أن موضوع الأمن لم يبقى مقصورا عليها،فالإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها الهجرة السرية هي ظواهر عبروطنية ذات بعد عالمي لا يمكن التصدي لها عن طريق القوة العسكرية فلا تماثليتها تفرض الوقوف على الأسبابالجذرية المنتجة لها من تدهور مستمر للبيئة وصرعات إثنية و فشل في بناء دول متماسكة داخليا وبناء مقاربات موائمة للتصدي لها.

وتعتبر البيئة الهشة لدول منطقة الساحل الإفريقي المتمثلة في عجز وظائف الدولة، فشل التنمية، انهيار العدالة وغياب الأمن هدف لمجموعة من الإجراءات الفورية تتعلق بتأمين الحدود الوطنية ومراقبة المستجدات على امتدادها مع دول تقترب من الانهيار في حالات عديدة، إذ تسعى الجزائر لبناء مقاربات بالتنسيق مع دول الجوار الأزماتية وضمن الأطرالإقليمية لضمان فعاليتها ونجاحها.

ضمن هذا السياق سعت الجزائر على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ومن خلال وساطاتها تضمين إجراءات وآليات ضامنة لإيجاد علاجات شاملة للحركيات السببية المنتجة للتهديد الأمني، وذلك من خلال مبادرات السلم والمصالحة والاتفاقيات الإطارية التي تدفع بها الجزائر مع أطراف النزاع لوقف التدهور الأمني المفضي لجميع أشكال التهديد عبر الوطني، فالمجهودات الجزائرية لتصميم آليات مشتركة، دبلوماسية، اقتصادية واجتماعية لمواجهة تنامي التحديات الأمنية تتوخى الشمول والاستدامة، ومما زاد الوضع تعقيدا وجود قوى أجنبية تتنافس فيما بينها حول الهيمنة والسيطرة على مقدرات المنطقة، واستنزاف ثرواتها وتهدف هذه القوى من وجودها ضمان المادة الأوليةلاقتصادياتها السريعة وضمان تدفقها ومراقبة المستجدات الدولية في العالم عبر هذه المنطقة من خلال الممرات البحرية والبرية، الشيء الذي يمثل استفزازا لجهات كثيرة ويوفر الذريعة للجماعات الإرهابية بالدعوة إلى الجهادية لمناهضة هذا الوجود ويتوسع انكشاف المنطقة وتتسع رماديتهاباستفراد طغم حاكمة بدعم من قوى خارجية بالسلطة وبقاء فئات مجتمعية واسعة يحذق بها الإهمال والتهميش مما يحملها على التطرف أحينا كثيرة و الانخراط في أعمال الجريمة المنظمة و يدفع بالآلافإلى التوجه نحو الحدود الجزائريةللعبرور أو الاستقرار.

2. أهمية الموضوع.

بعد بروز تهديدات أمنية متنوعة في مصادرها تعززت مكانة مرجعيات جديدة لموضوع الأمن من غير الدولة، أدى ذلك إلى توسيع مفهومه إلىأبعاد ومستويات قطاعات جديدة نظرا لتحول مدركات التهديد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وزوال احتكار البعد العسكري عن موضوع الأمن وظهور تهديدات لا تماثلية لينة ومصادر تهديد فوق دولاتية وتحت دولاتية وهو ما دفع إلى الوقوف على أهمللإسهامات النظرية في هذا المجال في سعيها للاقتراب من هذا المفهوم وتعريفه.

فمن **الناحية العلمية**يسعى موضوع الدراسة لإسقاطالأطر النظرية الموسعة على البيئة الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال ربط البعد الأمني الجزائري بالمحيط الجيوسياسي المتمثل في تهديدات صلبة يجسدها النزاع المسلح المتجدد في شمال مالي مع تجدر الحركيات السببية المنتجة لتهديدات لا تماثلية عابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالهاوبالتالي يكتسي موضوع دراستها أهميته البالغة من كونه يرتبط بأحدأهم فروع العلاقات الدولية والمتمثل في الدراسات الأمنية التي شهدت ازدهارا بعد نهاية الحرب الباردة.

أما من **الناحية العملية** فينصب موضوع الدراسة على وزن ثقل التأثيرات الخطيرة المتأتية من عدة مصادر للتهديد منها الاستراتيجيات الدولية المتجلية في مظاهر للتنافس المحموم على ثروات المنطقة، و و تأثير على الأمن القومي الجزائري في جوانبه المختلفة.

3. أسباب اختيار الموضوع.

تعددت الأسباب في اختيار الموضوع منهاالأسبابالذاتيةوالأخرى موضوعية:

أ. الأسباب الذاتية.

- ضعف الترابط الأكاديمي بموضوع الأمن القومي في الجزائر لغياب مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الميدان.
- الإسهام بموضوع البعد الأمني الجزائري في الساحل الإفريقيناشدين الإضافة ولفت النظر للمتربصات الكثيرة بالأمن القومي.
- دعم الدراسات السابقة في توضيح الانكشاف الأمني، حدوده وتجلياته الواقعية.

ب. الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في تشريح أسباب وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي تحذق بالجزائر من جوارها الإقليمي وذلك بتوظيف مختلف المقاربات وتقديم تصورات تحليلية لأهم التحديات الكامنة والمتحولة وأثرها على أمن الجزائر لاسيما ما يتعلق بالتهديدات الإرهابية والتواجد الأجنبي.

4. الإطار المنهجي والمفهومي.

أ- الإطار المنهجي.

الإشكالية: تفرض طبيعة الموضوع وجوانبه المختلفة صياغة الإشكالية البحثية كالآتي:

فيما يتجسدالبعد الأمنيالجزائري في منطقة الساحل الإفريقي؟

و تستلزم الإجابة على هذه الإشكالية طرح جملة من التساؤلات الفرعية على نحو:

1-ماذا يقصد بالأمن و التهديدات الأمنية؟

2-فيما تتمثل التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي؟

3-ماهي الآليات التي اتبعتها الجزائر في سبيل التّصدي للتهديدات الأمنية المتزايدة؟

الفروض العلمية: لتذليل صعوبات البحث والإلمام بجميع جوانب الإشكالية يتم صياغة الفروض التالية:

الفرضية الرئيسية:توجد علاقة إيجابية بين الآليات التي تطرحها المقاربة الجزائرية في التعامل مع التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وبين البعد الأمني الجزائري في المنطقة.

الفرضيات الفرعية.

1-توجد علاقة بين تطور التهديدات الأمنية وتطور المفاهيم والأطر النظرية المحددة والمفسرة لموضوع الأمن.

2-كلّما زادت حدة التهديدات الأمنية المتواجدة بمنطقة الساحل الإفريقي كلما زادت آثارها على أمن الجزائر القومي.

3-توجد علاقة بين الآليات المتعددة التي اعتمدتها الجزائر وبين الأطر المحلية والإقليمية ومدى قدرتها على الإستجابة لها.

مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني**: تتقيد الدراسة بنطاق مكاني محدد هو منطقة الساحل الإفريقي باعتباره نموذجا لدراسة الانهيار الأمني و انعكاساته المختلفة على جميع المستويات ومنها التهديدات اللاتماثلية العابرة للأوطان وديناميتها السريعة، وذلك من خلال تحليل آليات التكيف لمواجهة تداعياتها على الأمن القومي الجزائري مع الإشارةإلى شمول هذه التهديدات على إطار مساحي أوسعنظرا للبنية المترابطة لدول منطقة الساحل مع دول القارة وواقعها.
- **المجال الزماني**: أدت المشاكل الداخلية لبلدان مثل مالي والنيجر إلى عمليات نزوح وهجرة وإلى ترتيب أعباءأمنية متزايدة على الجزائر تفاقمت بعد فشل هذه الدول في عملية البناء الوطني وبروز تهديدات لا تماثلية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها بعد نهاية الحرب الباردة وتوسع قطاعات التهديد الأمني (اللاأمن) في المنطقة ومن تم سيكون المجال الزماني للدراسة هو فترة مابعد الحرب الباردة.

المناهج المستخدمة:

تتطلب طبيعة الموضوع تركيب مجموعة من المناهج لتحقيق التكامل والتوازن العلمي في دراسة الموضوع وهيكلته.

- **المنهج التاريخي**:ويفيدنا في مواكبة التطورات التي مرت بها العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية وتتبع مسارات أزمة الطوارق وتنامي خطر التهديدات في المنطقة.
- **المنهج المسحي**: للمساعدة في إجراء مسح أفقيللإطارالجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي من ناحية الموقع، السكان،الموارد والتضاريس وكذلك لاكتشاف التفاعلات الاجتماعية، التاريخية المنتجة للأزمات الحادة والمتحولة إلى تهديدات.
- **المنهج المقارن**: يسمح لنا بمقارنة المقاربات النظرية لمسألة الأمن بين المدارس التنظيرية المختلفة، إضافةإلى مقارنة بيانات إحصائية خاصة ببلدان المنطقة وإجراء مقارنات تحليلية للدول الفاشلة والمتماسكة وبين استراتيجيات القوى المتنافسة في الساحل الإفريقي.

- **المنهج الإحصائي**: اعتمدنا على هذا المنهج لفحص واستعراض بيانات ومؤشرات خاصة بدول المنطقة.
- **أسلوب تحليل المضمون**: للمساعدة في الوصول إلى استنباط مدلولات ومعاني البيانات، المؤشرات، الخرائط والوثائق.

ب– الإطارالمفهومي.

تحديد المفاهيم الأساسية: تكمن أهميتها في اعتبارها مفاتيح علمية لتناول الموضوع ومحطات متكررة في معالجته وتوضيح أفكارهاالأساسية ومنه تقوم الدراسة بتقديم المفاهيم التالية:

- **الأمن**: لغويا يعني الطمأنينة وزوال الخوف ويرتبط أصلابالإنسان.
- **التهديد**: هو النية في إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فردا، جماعة أو دولة ويشترط فيه أن يلحق بالمستهدفين الخوف.[1]

ويقسم إلى تهديدات موضوعية وتهديدات ذاتية، وللتهديد مستويات حسب باري موزان، تهديدات عسكرية، سياسية، اقتصادية مجتمعية وبيئية.

- **الخطر**: مهدد محتمل الوقوع وهناك إمكانية للتنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان وهو أشد غموضا وأكثر احتمالا وهناك صعوبة كبيرة في إدراكه.[2]
- **الساحل الإفريقي**: يشكل الساحل الإفريقي المنطقة بين شمال إفريقياوإفريقيا جنوب الصحراء من الساحل الشرقي للقارة في البحر الأحمرإلى الساحل الغربي لها على المحيط الأطلسي ويضم السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال وغالبا ما يتم توسيع هذا النطاق ليشمل بوركينا فاسو ونيجيريا، جزر الرأسالأخضر، اريتيريا، ايثيوبيا، وذلك لحسابات جيواقتصادية ويمتد شريط الساحل الصحراوي 5500 كيلومتر وعرض 5400 كيلومتر.

وينظر له بأنه حزام أزماتي يحيط بالجزائر وذلك باعتباره بيئة مشكلة من أزمات اثنية، سياسية واقتصادية حيث يعرفها الأستاذ أمحند برقوق بقوسالأزمات انطلاقا من الأزمات الاثنية المستعصية بالسودان، جنوب السودان

(1)Barry Buzan :people state and feor,the international security problem in internetionalrelationswhea sheaf LTD,greatbritain.1983p57

(2)Robert le petit dictionairealphabetique et analogique de la languefrançaise,Editionfirmin,bidol.s.a,paris,1979,p 1179.

ودارفور وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي، موريتانيا. وتتحكم في تفاقم هذه الأزمات البنى الاجتماعية المتعددة الأعراق والهويات، العجز الوظيفي للدولة، ضعف العدالة التوزيعية وفشل الدول في بسط سلطتها الأمنية على الأقاليمإضافة لأزمات البيئية المزمنة، كما أن التنافس الدولي على الامتيازات الاستراتيجية للمنطقة (موقع استراتيجي، موارد بترولية، غازية، معدنية ضخمة وبدائل الطاقة الشمسية...)زاد في حدة الأزمات الداخلية من حيث تولد سياسات اجتماعية مناهضة توظفها الجماعات الارهابية والانفصالية على السواء لخدمة أجندتها.

5. أدبيات الدراسة:

عند اقترابنا بالتحليل والدراسة من موضوع البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، لاحظنا أغلبية الدراسات في هذا الميدان هي باللغة الأجنبية (إنجليزية وفرنسية)، مع نقص المراجع الدراسية باللغة العربية إلا بعض الأطروحاتالأكاديمية المقدمة في الموضوع و ممّا اطلعنا عليه:

- **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات***، حاول فيها الباحثالتطرقالأبعاد المختلفة لإنتاجاللاأمن في المنطقة من تفشي لظاهرة الانفصال متمثلة في أزمة الطوارق ومسبباتها الإنسانية، ودور الفشل الدولاتي في تفاقم الأزماتوتأثيرالإرهاب، الجريمة المنظمة والتدهور البيئي على تنامي التهديد الأمني على الجزائر.
- **دور المقاربة الأمنيةالإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي****، أبرز من خلالها الباحث بأن الأزمة في الساحل هيكلية بذرتها المنبثة للاأمن تتعلق بالفشل الحكومي، العجز الوظيفي، عدم توفر العدالة التوزيعية، البنية الاثنية المتناقضة وإهمالالإنسان وتطرقت الدراسة إلى تهديدات التي أفرزتها هذه البيئة من إرهاب، جريمة منظمة وتداعيتها الخطيرة على الأمن الجزائري وأن الحد من تداعياتها يتطلب بناء مقاربات وتصميم آليات متعددة الأبعاد والمستويات.

---

*شاكر ظريف ،البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية ،التحديات و الرهانات ، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة 2008-2010 .

**خالد بشكيط ،المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم و الإعلام ،جامعة الجزائر3 ،2010-2011.

6. تقسيم الدراسة:

تبعا للمقتضيات الواجبة منهجيا تم تقسيم الدراسة كالآتي

الفصل الأول: تم فيه مناقشة تطور مفهوم الأمن وتحولاته ضمن الإطار النظري والمفاهيمي لمنظورات العلاقات الدولية وظهور أبعاد وقطاعات جديدة مست موضوع الأمن جاءت نتيجة لمتغيرات دولية طبعت الساحة بعد نهاية الحرب الباردة.

الفصل الثاني: تحاول الدراسة التحليل الفحصي لكشف التحديات والتداعيات التي تواجهها الجزائر من خلال تصديها للتهديدات الأمنية المتصاعدة في بيئة الساحل الإفريقي منها التهديدات اللاتماثلية ذات

الدينامية السريعة العابرة للأوطان المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية ومدى خطورتها على الأبعادالأمنية للجزائر.

الفصل الثالث:أما الفصل الثالث فقد فصلنا فيه الحاجة الوطنية الملحة لتصميم آليات مناسبة وبناء مقاربات ملائمة والسعي عبر مسارات فعالة للتكيف والتصدي لهذه التهديدات بغية الحفاظ على الأمن القومي الجزائري بكل مكوناته.

الفصل الأول/ الأمن والتهديدات الأمنية مقاربة معرفية

المبحث الأول: الأمن والتهديدات الأمنية عند المنظورات التقليدية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات الحديثة

المبحث الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية عند مدرسة كوبنهاغن

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بازدهار الدراسات الأمنية والتحول الشامل في مفهوم الأمن من حيث المواضيع المرجعية له أو من جانب القواعل الأمنية الجديدة وتوسع نطاقها الشيء الذي يدفعنا للبحث والتدقيق في هذا المفهوم، وذلك من خلال تناول مفهومه وأبعاده ومستوياته مع التطرق له من خلال المنظورات النظرية بدء من المفهوم التقليدي الضيق إلى المفهوم الحديث الموسع.

المبحث الأول: الأمن والتهديدات الأمنية عند المنظورات التقليدية.

المطلب الأول: الأمن والتهديدات الأمنية عند الواقعية:

انطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ورأوا بأن أغلب الدول عرفت تضاربا بين مصالحها لدرجة انقياد بعضها إلى الحرب، لذلك افترض المنظور الواقعي تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتما في سياق بحثها عن القوة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب وهي تعتمد على الوسائل العسكرية من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، حيث ارتبط هذا الأخير بالقوة المفضية إلى العمل العسكري الدولتي، وفي هذا الإطار ذهب فريديريك شومان في دراسة له عام 1933 للقول بأنه" في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل دولة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة[1].

ومثل الواقعيين المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، أين اعتبروا بأن الأمن هو أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، حيث وضعت الواقعية نظرة فوضوية للعلاقات الدولية قائمة على غياب سلطة عالمية تدير العلاقات بين الدول وتنظمها وبالتالي أصبحت كل وحدة في النظام الدولي تنزع إلى تعظيم قوتها لتحسين وضعها وتنظر إلى الوحدات الأخرى كتهديد[2].

ويعطي هانس مورغانتو أحد كبار منظري المدرسة الواقعية حلا للتخفيف من حدة الصراعية التي يصعب معها تحقيق السلام الدائم (Perpitualpeace)وضمان كيان الدولة واستمراريته في النسق الدولي بأن تسعى هذه الأخيرةإلى الزيادة من القوة وتحقيق التوازن مع القوى الأخرى من أجل منع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة.

تقدم الواقعية مفهوما للأمن في تصورها الواقع النظام الدولي مستمدا من مرجعية "واستفاليا"(Westphalia) عام 1648 باعتبار أن الدول هي أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وأن الموضوع المرجعي للأمن هي الدولة وحدها، إذ سيطرت عند الواقعيين فرضية اشتقاق الأمن من القوة المرتبطة بالدولة وحدها.

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بلستغراف: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1995. ص61.

(2) *ElkeKrahman ,**Security Calletive good or Commodity**,European journal of international relations,2008.p 381.*

على هذا الأساس يمكن إجمال أهم الفرضيات والمسلمات الواقعية في تحديد مفهوم الأمن في الآتي:

1- الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، تمثل الموضوع المرجعي والوحيد للأمن.

2- النظام الدولي هو نظام فوضوي بفضل غياب السلطة المركزية العليا التي تنظم تضبط العلاقات الصراعية بين الدول.

3- القوة أي البعد العسكري كبعد وحيد للأمن، حيث ترى الواقعية أن التهديدات تأتي من الحدود أي من الدول المجاورة وبأن هذه التهديدات عسكرية تجعل من الدولة تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وتوسيع نطاق سيطرتها وهذا ما يزيد من المخاطر واللاأمن بين الدول[1] وعدم القدرة على تفادي الحرب.

4- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو المحدد للاستقرار في النظام الدولي وبالتالي بنية النظام الدولي هي المحدد لسلوكيات الدول.

5- الشك والتوجس(Incertitude) وغياب الثقة في العلاقات الاستراتيجية بين الدول يمثل عنصرا ثابتا (Constant Element)أي أن النظام الدولي يتميز بالريبة بين وحداته، ويزيد من احتمال قيام حرب مفاجئة على الدوام لأن كل دولة تعمل على تحقيق مستوى معين كحد أدنى من القوة لحماية نفسها بسعيها إلى تعظيم القوة عن طريق التسلح كنتيجة لذلك وفي إطار سواد مبدأ كل لنفسه (Selfhelp)يعد الأمن معطى نادرا وهو ما يفسر نزوع كل دولة إلى الصراع من أجل البقاء.

6- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، أيأن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة العسكرية منها لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

وبغض النظرعلى اعتراف الواقعيين التقليديين بتعدد مستويات القوة بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية[2]، فإن المنطلق الثابت عندهم في تحليل القوة هو الاعتماد على الدولة ذات السيادة كوحدة مرجعية لموضوع الأمن وكنتيجة لتفاعل هذا النوع من الدول نكون أمام فوضوية النظام الدولي أي حالة حرب بعيدا عن وجود سلطة عالمية مركزية تمنعها وتضمن الأمن الدولي، حيث ترى هرز (Herz) أن الخوف والتهديد محددان أساسيان في

---

[1] *Charls Philipe David et Jean Jaques Roche,* ***Théories de La Sécurité*** *, Edition Montchrestien ,paris,2012. p 90.*

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005. ص12.

تصاعد اللاأمن وزيادة التأهب والاستعداد للحرب بين وحدات تشعر بالتهديد المتبادل وهو ما يجعل الصراع من أجل القوة هو الحالة الطبيعية التي تميز توجهات الدول وينتج عن ذلك حلقة مفرغة للأمن والقوة، فسلوك الدول سعيا لحماية نفسها عن طريق تطوير قدراتها العسكرية يصبح تهديدا للدول الأخرى ومن ذلك التفاعل الاستراتيجي بين وحدات النظام الدولي تنشا ما يسميها هرز المعضلة الأمنية[1].

المطلب الثاني: الأمن والتهديدات الأمنية عند الواقعية الجديدة :

يستند أنصار التحليل الواقعي البنيوي للدراسات الأمنية على مسألتين لتبرير صعوبة التعاون الدولي بين وحدات النظام الدولي.

1- بقاء الخوف والغش وانعدام الثقة والريبة وعلى الرغم من أن أقطاب الواقعية الجديدة مثل والتز كينث وميرشايمر جون وآخرون يقدرون بإمكانية التعاون في سياق الفوضى الدولية غير أنهم يجدون صعوبة في تحقيقه بفعل عدم الثقة المتبادلة بين الدول وأنها مستعدة دائما لنقض عهودها.
2- سعي الدول للسباق وتحسين المرتبة بدلا من السيطرة المطلقة على جميع وحدات النظام الدولي ومن هذا المنطلق تلخص الواقعية الجديدة فرضياتها فيما يلي:
1- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية.
2- الاعتراف بتشكل لفواعل جديدة غير الدولة في النظام الدولي كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ما يتطلب وضع إطار تنظيري يكفل هذا الاعتراف المادي دون الوقوف عند تأثيرها في توجيهه تفاعلات العلاقات الدولية.
3- تملك هذه الفواعل الجديدة استقلالية عن البنية التي أنتجتها وهي بنية النظام الدولي الشيء الذي يفسر اشتقاق اسم البنيوية من هذا التفاعل (Structural Realism).

وبعكس الواقعيين الكلاسيكيين يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يسعى إلى تحقيقه الواقعيون الجدد من خلال تنظيراتهم للعلاقات الدولية وليس القوة والمحافظة عليها، فالقوة عند البنيوية متغير أساسي كما يقول كنيث والتز (Keneth.Waltz)عند الدولة العقلانية التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني متحققا، ويكمن الاختلاف بين الكلاسيكيين والجدد في الواقعية في أن الأمن مقترن بحالة الخوف المنبثقة من اللاأمن الناتج

(1) *Jhon h,Herz,* ***the Security dilemma in International relations, back found and resent problems"*** *international relations, london, sage publications vol 17, December 2003. p 411-416.*

عن الفوضى في النظام الدولي عند الواقعية الجديدة أما الأمن فيرتبط بالقوة التي ترتبط بدورها بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية عند الواقعية الكلاسيكية ومثلما انقسم الرأي عند الواقعية بين موسع لمفهوم الأمن والتهديد ومحافظ على أن الأمن مرجعيته ووحدته الأساسية هي الدولة، فقد انقسمت الواقعية الجديدة بين دفاعية وهجومية.

- **الواقعية الدفاعية:** يرى كنيث والتز أبرز روادها بأنه لا مصلحة للدول في الحرب والصراع العسكري بفعل ارتفاع تكلفته مقابل الفوائد المترتبة عن عدمه وبأن البحث عن الأمن لا يمثل لعبة صفرية (Serro- Same- Game) وأن امتلاك القوة فهو وسيلة لتحقيق الأمن وتعتبر العلاقات الدولية عبارة عن مأزق أمني وعليه فإن تعظيم القوة (Maximization of Power) كهدف عند الكلاسيكيين، يعتبره الواقعيون الدفاعيون ثانوي بعكس الحفاظ على مكانة الدولة في إطار النظام الدولي مما يساعد على التقليص من سباق التسلح وتوجه الدولة للهيمنة بغرض التوسع.
- **الواقعية الهجومية:** يتزعم هذا التيار جون مير شايمر الذي يناقض كينث والتر أين يعتبر أن الدول ضمن فوضوية النظام الدولي تهدف إلى تعظيم قوتها العسكرية خاصة، فالدول حسبه تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن مع تمتين قوتها العسكرية معتبرا أن القوة مهمة جدا لتعظيم المكاسب في تفاعل النظام الدولي وأن العلاقات الدولية لعبة صفرية وبذلك يصعب توفير الأمن في النظام الدولي عكس ما تراه الواقعية الدفاعية بتوافره رغم الفوضى، ويحث مير شايمر (Jhon Mearsheimer) على التموقع في سلم القوي الدولي أين تغلب المنافع حجم الخسائر[1] ويمثل بالنسبة له ذلك عمق العقلانية (Rationalism) إذ يجب على الدولة في سعيها للبقاء ضمن نظام فوضوي أن تستغل فرص الدول الأخرى بأن تكسب المزيد من القوة على حسابها لأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم وحسبه فإن الدول تتحالف مع الطرف الأقوى والأكثر تهديدا (Band Wagon) بدلا من تشكيل تحالف لموازنته وبالتالي لأي مكن تحقيق السلام إلا عبر القوة وتحقيق مزايا الأفضلية لا عبر التوازن الذي تقول به الواقعية الدفاعية.

---

[1] *JohathonKirshner , **The tragedy of offensive realism, classical realism and the rise of china**, European journal of international relations,* UK, *sage pub,2010. p 60.*

المطلب الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية عند الليبيرالية:

تعتبر المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية اهتماما بقيمة التعاون الدولي باعتباره الحالة الطبيعية وان الحروب والصراعات تمثل الاستثناء[1] ويقوم التصور الأساسي الذي تنطلق منه الليبرالية عموما من إمكانية تطبيق مبادئ العقل والعقلانية في تطويع الطبيعة البشرية والنظام الدولي لخدمة المصالح الفردية والجماعية المتمثلة في التعاون والمساواة وشهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا في فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين ضمن إطار تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن هذا المنطلق حاولت المدرسة الليبرالية الجديدة توظيف هذا المتغير لتعزيز السلم والأمن الدوليين وذلك اعتمادا على مجموعة الإفتراضات[2].

- لا تعتبر الدولة فاعلا وحيدا في العلاقات الدولية بل هناك أفراد وجماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة كفواعل دون الدولة Intra State Actors.
- النظرة المجزأة للدولة تترك الانطباع بأن صدام المصالح والرغبة في التسوية تؤدي دائما إلىإتباع مسار صناعة قرار عقلاني لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار يكون مع ذلك احتمال اتخاذ قرارات غير منتظرة أو غير مرغوبة.
- يمكن أن يساهم الاعتماد المتبادل وتفاعلات المبادلات الاقتصادية في توسيع السياسة العالمية لإبراز أهمية فواعل أخرى غير الدولة.

وترتكز النظرية الليبرالية على مجموعة من أفكار ومبادئ ايمانويل كانط (الفيدرالية العالمية) وكذلك ودرو ويلسون الذي أنشأ عصبة الأمم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنها:

- ربط الشعوب العالمية بشبكة من التعاونات من خلال إيجاد القيم المشتركة بينها الشيء الذي سيفضي إلى التخفيف من الإحساس بالتهديد ويقلص النزاعات والحروب بين الدول.
- تلعب المؤسسات والمنظمات الدولية دورا في ضمان التعاون وحرية الأفراد وبالتالي الحد من التهديدات الأمنية.
- التركيز على اشاعه وتمكين الديمقراطية لان الديمقراطيات في تصورهم نادرا ما تدخل في حروب فيما بينها.
- التبادل الحر عبر الحدود وإطلاق التجارة الحرة يزيد من تعميق المصالح المشتركة.

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات واشكالات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2005. ص 54.

[2] Andrew Moravcsik." Liberal international relations asocial scientific assessment", paperN 1-2, USA.weather head centre for international affairs, Harvard university,2001. p 4.

يعطي الليبراليون مفهوما موسعا للأمن قائما على أهمية التعاون الاقتصادي وزيادة تأثير الاعتماد المتبادل (Interdependance) كمفهوم يفرض الانتقال من الوضع ما بين الدول فقط (Inter State)إلى نظام عابر للأوطان (للدول) (Transnational System) وانطلاقا من ذلك فان العوامل الاقتصادية المؤسساتية والديمقراطية تمثل الدعامات الأساسية لإقامة السلام بين الدول، إذ يمكن التبادل الاقتصادي بينها من خلق شبكة عنكبوتية من المصالح المعقدة للأفراد والجماعات والمؤسسات بأقل تكلفة وبالتالي لا تدعو هذه المكاسب للدخول في مواجهة عسكرية بين وحدات النظام الدولي تكون تكلفتها من خسائر باهضه، لذا ترى النظرية الليبرالية بأن المتغير الاقتصادي بإمكانه الحفاظ على الأمن الدولي مع فوضويته أحسن من التركيز على المتغير العسكري وذلك من خلال تقوية المصالح بين الشعوب كأفراد وجماعات ومؤسسات ومن هنا تفرعت المدرسة الليبرالية إلى نوعين:

1- الليبرالية المؤسساتية أو الليبرالية الجديدة(Neo_Liberalism): وهي تيار قام بتطويره كل من روبرت كيوهين وجوزيف ناي اللذان أكدا على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الديمقراطية والرأسمالية في الزيادة من مزايا التعاون الدولي والحد من التهديدات وتخفيض المخاطر والغش وتحسين وظائف التقارب التي تحققها هذه المؤسسات إزاء سياسات الأمن[1]، باعتبار ذلك مؤسسة للأمن وبرز ذلك في نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والتمتع بمنظومة أمن وسلام للدول المشكلة لها، فالمؤسسات الدولية بوسعها "توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"[2]، فالليبرالية المؤسساتية تتأسس على فرضية انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وتعقد شبكة الاعتماد المتبادل الذي يؤدي حتما إلى زيادة السلام في سلوك الدول والاستمرار في التعاون[3] لأن السياسات الدنيا هي التي تحدد مسار الأمن وتجعل التعاون لا مفر منه، فقد اعتقدت الليبرالية المؤسساتية بأن المؤسسات الدولية بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على فوضوية النظام الدولي وتأثيراته وإن المؤسسة الدولية لا تعني منع الحروب لكنها تشجع الدول على ترك النزعة الأنانية لصالح فوائد التعاون الدائم.

---

(1) juanita and peter sutch,**International Relations- The basics**, USA, New york, routledge, 2007. p 74.

(2) جون بليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004. ص 427.

(3) محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2015-2014. ص156.

2- الأمن والتهديدات الأمنية عند الليبيرالية الجديدة:

يرى روبرت كوفمان(Robert G.Kaufman)أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني يعود إلى غياب الديمقراطية[1] وتتمحور الفرضية والمرجعية لهذه المقاربة حول "أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب مع دول أخرى"[2] وحسب تعبير كل من مايكل دوبلMichael Doyle وبروس راست Bruce Russet فإن التحليل الأمني يناط بالديمقراطية الواجب ترسيخها في المجتمعات الداخلية وفي بيئة النظام الدولي ويكون ذلك كافيا لتحقيق إطار للسلام الدولي يكون التعاون صفة دائمة ومركزية فيه، فإذا كانت الليبرالية البنيوية تركز على أن الدول الديمقراطية تحترم إرادة مواطنيها وتمتنع عن محاربة جيرانها الديمقراطيين فإنها تطبيقا لرغبة مواطنيها تميل إلى المفاوضة وضوابط التوفيق والتسوية وتمتنع عن استعمال القوة مع الأطراف التي تنتهج نفس المبادئ وتكون أكثر ميلا لتحقيق السلام والأمن مع الشركاء عكس الدول التسلطية، وتؤدي التجارة دورا أساسيا فهي تخلق مكاسب عالية تشجع على المحافظة على العلاقات السلمية وبالتالي يمكن للمنظمات الدولية توجيه صانع القرار باتجاه السلام.

ويعود جوهر أفكار الليبرالية البنيوية إلى ايمانويل كانط، حيث جاء في كتابه " مشروع السلام الدائم" لعام 1795 بأن السلام متوفر بشروط أهمها: التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهوريات دستورية ومعاهدات فيدرالية بين الدول لإنهاء الحروب وليس لتنظيمها وعليه فقد أخذ هذا الاتجاه تسمية السلام الديمقراطي من تصور كانط للسلام القائم على ضرورة وجود فواعل فوق قومية متمثلة في حكومة مركزية عالمية تحكم بالقانون الدولي وتحافظ على السلام وتضمن الأمن بين الأمم.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات الحديثة.

المطلب الأول: الأمن والتهديدات الأمنية عند المقاربة البنائية:

برزت المقاربة البنائية مع نهاية الحرب الباردة وظهور تأثير كبير للمعايير والثقافات والهويات والقيم في حركة العلاقات الدولية وظواهرها، فتتبني البنائية فرضياتها على أساس المعطى القيمي وليس الواقعي، ففوضى النظام الدولي ووجود التهديد الأمني هي معطيات تصورية وليست مواضيع واقعية أي كمعطيات مسبقة، فالأمن بنيان

(1) *Robert g. Kaufman, **In Defenceof Bush doctrine**,united states of America, university press of Kentucky, 2007. p 32.*

(2) كريس براون: **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004. ص 256.

اجتماعي مشكل من مجموع التفاعلات القيمية وتداخل الهويات مع الثقافات والتي توجه سلوك الدول وفق مصالحها وذلك عبر الأفكار والقيم المتاحة التي يحملها صناع القرار وتحدد مدركاتهم لوضع العلاقات الدولية.

وأول من استخدم مصطلح البنائية Constructirism هو نيكولاس اونوفNicholasonuf في كتابه "عالم من صنعنا""World Of Our Making"، حيث رد بالنقد على فرضيات الواقعية الجديدة لوالتز غير أن الافتراضات الواضحة لمقترب البنائية كانت من وضع الكسندر وانت AlexenderWendt رائد البنائية في سنة 1992 ضمن نظريته النقدية الاجتماعية، والتي بناها على النقاط التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل رغم وجود فواعل أخرى في النظام الدولي كالمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية[1].
- البنى الأساسية مشكلة بشكل إرادي.
- مصالح الدول المنشطة من هوياتها تشكل بواسطة البنى الاجتماعية فالفوضى، كمرتكز عند النظريات الوضعية وما بعد الوضعية على حد سواء هي قبل التصور وليست موجودة قبل التفكير بها، وبالتالي يصبح موضوع الأمن عند البنائية عملية بنيان يتشكل أولا في الخطاب واللغة عن طريق بناء التهديدات داخل الأفكار ثم تأخذ هذه التهديدات التعميم الأنطولوجي وتصبح واقعا متصور تتعامل معه الدول على أنه واقع مادي.

كما أبقت البنائية على أمن الدولة كغاية مثلى تهدف لها السياسات الأمنية ، فالأمن القومي لم يصبح محل خلاف، بل توسع ليشمل جوانب أخرى لم تأخذها المقاربات السابقة في الحسبان مثل خلق ثقافة اجتماعية تضع مواطني الدولة في تضامن دائم، فالبنائية تنظر للأمن من مختلف التهديدات التي يمكنها التأثير على البناء الاجتماعي للدولة والمجتمع[2] وأن الامن الوطني يبنى على المفاهيم التالية:

- **الفوضى(Anarchy)**: كتب الكسندر وانت في مقالة صادرة في 1992 بعنوان " الفوضى هي ما تصنعه الدول، البناء الاجتماعي لسياسة القوة

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية ، الجزائر،2007. ص 353.

[2] عزيز نوري: **الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة)،2011. ص 56.

- " Anarchy is what states make of it ; the social construction power) » (politics ، بأن الفوضى هي من الأفكار التي تكرسها الدول في خطاباتها وتفاعلاتها اللغوية فتكتسب التأثير والقوة في الواقع[1].
- **المصلحة الوطنية: National Interest** : عند "وانت" ترتبط بالهوية إذ تتولد عنها مجموعة المصالح الداخلية والخارجية وتتأثر الهوية بالعوامل الثقافية ،فالمصلحة الوطنية هي قياس لمصلحة الذات مع مصلحة الأخر ويتجلى ذلك في بروز قضايا الأقليات، الاثنيات والإرهاب في عالم ما بعد الحرب الباردة، و ظهور نزعة استقلالية لحماية المعايير والقيم الوطنية مثلما برز في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من منطلق الهوية الأطلسية في إطارBrexit طبقا لنتائج استفتاء 23 جوان 2016.

فبالنسبة "لالكسندر وانت" فان الأمن هو "ما تريد الدول العمل به"[2] أي أن الأفكار والقيم هي من تضفي على موضوع الأمن صيغة التهديدات الأمنية كمدركات يتحرك على إثرها صانع القرار في تفسير واقع العلاقات الدولية وبإمكان الدول من خلال بناء أفكار وقيم للسلاح أن تنحو منحى تفاؤلي غير صراعي وأن جميع أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، والنزوع إلى الزيادة في القوة هي مدركات للتهديدات الأمنية متصورة سلفا عن وجودها كواقع مادي ما بين الدول وانطلاقا منه فإن البنائية تعتبر بأن الأفكار والمعايير والرؤى تلعب دورا هاما في صياغة هوية النظام الدولي وبصور مختلفة بحسب المصالح المشتركة في السلام، فبإمكان مفهوم الأمن أن يتبدل تماشيا مع المعتقدات بديمومة وضع دولي معين أو تحوله إلى وضع أخر دون الرجوع إلى القوة العسكرية بل تمكن الأفكار من تغيير النظام الدولي وحدها مثلما حدث في انهيار الاتحاد السوفياتي وتحوله إلى مجموعة دول مستقلة دون إكراه.

المطلب الثاني: الأمن والتهديدات الأمنية عند المقاربة النقدية:

تزعمها روبرت كوكس Robert Cox وركز في البداية على أن: "النظرية هي دوما لشخص ما ومن أجل هدف معين" Theory is always for Some one and for Some purpose "[3]

---

[1] *Cynthia Weber, **International Relations Theory On CriticalIntrodution**, Third Edition,(London and New York, Routledge,2010. p 15.*

[2] *CharlsPhileppeDavid et Jean Jaques Roche, op cit . p103.*

[3] *TarmacCormack,**CriticSecurity and Power**,the political limits to emancipation approaches.1ed USA and Canada routledge,2010. p44.*

فالنظريات الكلاسيكية اعتمدت في مقاربتها للنظام الدولي على فرضيات ثابتة كالدولة، الفوضى والمصلحة الوطنية وهي مصلحة للغة المستخدمة والمصالح الوطنية عند صانع والذي ينتمي بدوره إلى بناء تاريخي اجتماعي، وتتصور النقدية بان الخطاب الأمني القائم على أمن الأفراد والمجتمعات يوفر الحرية للأفراد ضمن الأمن الإنساني وهو طرح نقدي مغاير يؤسس لمفهوم جديد للأمن والتهديدات الأمنية.

ومن أجل مقاربة جديدة يمكنها الوصول إلى مفهوم للأمن يتمثل في **الانعتاق** عند ماكس هور كهايرMax Horkheimer المفضي إلى حالة اجتماعية عامة من السعادة وغياب الاكراهات والظلم فإنها أيضا ركزت على توسيع الوحدات المرجعية لهذا المفهوم بإقحام الأفراد والبنى الاجتماعية إلى جانب الدولة واعتبرت أن بناء التهديدات الأمنية من خلال الخطابات اللغوية يمكن أن نسأل عنه بكيف تبنى تلك التصورات؟ وانطلاقا من ماذا؟ لمعرفة أن الأوضاع الدولية هي صنيعة عقلية وليست مسبقة وبالتالي يمكن تحولها حسب إرادة الدول وعليه فإن النقد الذي وجهته هذه المقاربة للتيارات الوضعية هي ذات طبيعة إبستمولوجية في الأساسات المعرفية والمنهجية لها وأهمها:

- ترفض المقاربة النقدية افتراضات الوضعية بتحكم قوانين ثابتة في الظاهرة السياسية ولا تعترف باستقلالية مثل الفوضى أو الطبيعة الشريرة عن القيم الإنسانية وتأثير الإنسان كفاعل مرجعي للأمن.
- لا تعترف المقاربة النقدية بالفصل بين الذات الإنسانية من مشاعر وقيم عن الموضوع بل هناك تفاعل بين الفرد والبناء الاجتماعي الذي يؤطره.
- لا تؤيد التعميم والثبات في الظواهر السياسية وبالتالي فان الأنماط التي تطبع العلاقات الدولية ظرفية.
- أما كُمون الضعف في المقاربات الوضعية فلأنها مقاربات شارحة(Explanatory Approach)، كما أنها نظريات لحل المشكلات(Problem Solving Theory)، كما تعتبر على الوضع الراهن (StatuesqueTheory).
- تأخذ النظريات الوضعية العالم كمعطى جاهز أي كما تجده دون التغيير في هذا الوضع لصالح الإنسان، ويرى روبرت كوكس بأنها تهدف إلى شرعنة التوزيع الراهن للقوى والمنظومة المعرفية المهيمنة التي يستند إليها أصحاب القوة المهيمنين ويدعو إلى عدم أخذ هذه المفاهيم كما هي بل العودة إلى الإطار الزماني والبحث في أسباب

نشؤها وتطورها وهيمنتها وبقائها ويعتقد كوكس بأن هدف وجوهر أي مجهود أو مشروع معرفي هو تحرير الإنسان(Human Emancipation)، أمّا أبرز الأفكار التي جاءت بها النقدية فهي:

1- تتحكم الظروف الاجتماعية في طبيعة الإنسان، عدواني أو غير عدواني، أنانيأو غير أناني فالوضع الذي يعيشه الإنسان خلال مدة معينة يسود فيها تفاعل معني ينتج لنا صانع قرار ينزع للسلمية أو العدوانية وليست طبيعة الإنسان معطى ثابت.

2- تفاعل فئات اجتماعية داخل النسق الدولي تنتج لنا سياسة عالمية معينة.

3- أصبحت الإنسانية اليوم لديها مصلحة كبيرة في تحرير الإنسان بغض النظر عن العرق والجنس والدين[1].

4- الحوار والمساواة جوهر عملية تحرير الإنسان.

5- الإنسان هو الذي يشكل الأوضاع الدولية وليست موجودة سلفا وتمتاز بالثبات.

المطلب الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية عند مقاربة ما بعد الحداثة (البنيوية):

أما تيارات ما بعد الحداثة، فيرى أحد روادها الكبار ريتشارد أشلي Richard Achley في دراسة له موسومة بـ"بؤس الواقعية الجديدة" "The Poverty of Neorealism "أن" النيوواقعية "كنظرية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير أنها إيديولوجيا توجه مشروعا شموليا لأطراف العالم وأجزاءه"[2]، إذ يقدم أشلي بديلا عن الخطاب الأمني الواقعي يتمثل في خطاب أمني جماعي يأخذ بالتعاون والسلم والعدالة كمتغيرات أساسية، كما تدعو مفكرو ما بعد الحداثة الجماعات المعرفية لنشر قيم الأمن المشترك والأفكار التعاونية والسلمية المؤثرة في تفاعل الدول فيما بينها ومن هذا المنطلق يمكن لهذه الجماعات لتشكيل إدراكات موضوعية علمية ووصفها للعلاقات الدولية كعلاج للفوضى الصراعية وتستخدم النظرية ما بعد الحداثة أو بعد البنيوية الجدلية القائمة على المعرفة والقوة كأداة سياسية في العلاقات الدولية، وتعتبر تراكمات المعرفة التاريخية_ الذاكرة السياسية_ ذات أهمية قصوى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استغل البيت الأبيض ذكرى الحادي عشر في سبتمبر2001 لتبرير تقليص الحريات المدنية في الداخل والرد العسكري العدواني في الخارج فما بعد الحداثة تنظر العديد من المشكلات التي تتناولها

---

[1] خالد موسى المصري، **الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية(دراسة نقدية للنظريات الوضعية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول،2014 . ص 339.

[2] *Paulviotti et Markv. Kauppi, International Relations, back ground and present problems .international relations London, Sage publications, vol 17, December 2003. p411,416.*

العلاقات الدولية بالدراسة بأنها ليست مجرد نقاش يدور حول الإبستمولوجيا والانطولوجيا وإنما أغلبها كما يقول دريدا Drrida بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 يكون من أجل فرض تأويلات سلطوية للعلاقات الدولية وأنه " علينا أن ندرك هنا وجود استراتيجيات وعلاقات للقوة ، أن القوة المسيطرة هي تلك التي تتمكن من أن تفرض وتضفي الشرعية وتقنن على نطاق قومي أو عالمي الاصطلاحات وبالتالي التأويل الذي يلائمها بأفضل طريقة في موقف معين"[1].

في نفس السياق يرى الاتجاه ما بعد الحداثة في مجال العلاقات الدولية أن المفاهيم الأساسية في الحقل مثل الدولة، السيادة، القوة وتوازن القوى قد نمت حقبة الهيمنة الأوروبية على العالم فهي تعبر عن تراكم خبرة أوروبي صرف[2]، لذا جاءت المقاربة الما بعد حداثية من أجل تفكيك المفاهيم التاريخية للعلاقات الدولية و وضع منظور تعددي يطرح مفاهيم جديدة لإدارة هذه العلاقات، وينظر فريد شيرنوف إلى نظرية العلاقات الدولية كجزء من العالم الحقيقي وأن ما بعد الحداثة كنموذج نظري ينطلق من رؤية للعالم الأكاديمي على أنه جزء من العالم الحقيقي[3] وتنظر إلى الصراع حول الخطاب في العالم الأكاديمي كجزء من الصراع حول الهيمنة داخل المجتمع وأن اللغة تقوم بتشكيل قوة مجموعة سياسية واجتماعية على أخرى ومنه لا يمكن قصور الفحص حول خطابات القادة السياسيين وإنما الرجوع إلى من نظّر لهم تلك الخطابات عن أكاديميين وعلماء وبالتالي تتحقق جدلية ربط القوة بالمعرفة وان المعرفة إنسانية مشتركة وقد دافع ما بعد الحداثيون عن فكرة ضرورية فتح مجال العلاقات الدولية على التعددية النظرية والابستمولوجية والمنهجية وضرورة أن يعكس حقيقة التنوع الحاصل في واقع المجتمعات الإنسانية في خبراتهم التاريخية وتجاربهم الخاصة بهم، كما دعا هذا التوجه إلى النظر إلى مكونات الحياة الإنسانية من قيم وأفكار وأن نهاية الحرب الباردة أفرزت نظما هوياتية وحضارية متعددة يجب أن يتمحور حولها البحث في التهديدات الأمنية التي تجعلها في حالة صراع وأكدت المقاربة ما بعد الحداثية أن المقاربات السابقة مثل الواقعية مارست الإقصاء النظري من حيث أنها نظرت للسياسة الدولية على أنها صراع دائم تتحكم به العوامل المادية والعسكرية بالدرجة الأولى، وقد بين جاك دريدا كيف أن الواقعيين مثلا ضمنوا بعض المفاهيم وجهات نظرهم وأقصوا وجهات النظر الأخرى ويبرز ذلك في مفاهيم قبل الدولة السيادة والقوة.[4]

---

[1] سكوت بور تشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2014. ص287-288.

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق. ص302.

[3] *Fred Chernoff, **Theory and Met theory International relations : concepts and Contending accounts**, Palgrave Macmillan, First edition, 2007,p 168.*

[4] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق. ص 304.

المبحث الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية عند مدرسة كوبنهاغن

المطلب الأول: مستويات وقطاعات دراسة الأمن والتهديدات الأمنية عند باري بوزان:

يمثل كتاب المنظر باري بوزان Bary Buzan "الناس، الدول والخوف، اشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" " People states and fear the national security problem in international relations)، الصادر عام 1991 المرجعية الفكرية لكثير من المفاهيم الجديدة التي جاء بها كمتغيرات أفرزتها نهاية الحرب الباردة كمصادر للتهديدات الأمنية لا يمكن مواجهتها عن طريق القوة العسكرية كما افترضته قبل ذلك المقاربة الواقعية، ويبدأ باري موزان بتعريف الأمن على أنه: " العمل على التحرر من التهديد" أما في الإطار الدولي فهو يعني " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سياق سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو البقاء لكنه يشمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[1].

ويعتبر بوزان اللاأمن انعكاسا لعمل التهديدات والانكشافات بصورة مشتركة فهما يرتبطان بمسألة الأمن القومي، فيمكن للدولة التوجه للداخل لتقلل في انكشافات الدولة نفسها وأما التوجه نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره مما دفع برواد مدرسة كوبنهاغن ومنهم موللرMuller إلى التركيز على مهددات الأمن من غير الدولة، فالتهديد لم يعد موجها لبقائها وإنما إلى الجماعات الاجتماعية، الأقليات، اللاجئين، المهاجرين.....)، فالمأزق مجتمعي بتعريف مولر وهو ناجم عن غياب الأمن المجتمعي الذي يرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها في سياق الظروف المتغيرة أو الممكنة[2] ،وانتقال التركيز من أمن الدولة إلى أمن المجتمع وإن الدولة أصبحت في كثير من الأحيان نفسها مصدر للتهديد[3]،فقد رأى بأن الأمن مفهوما خلافيا متنازع عليه Concept Contestable على درجة عالية من التضارب والتناقض مما ولَّد

---

[1] عبد النور عنتر، مرجع سابق. ص13.

[2] بلال لعيساني ،**دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة** :دراسة في التغير ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر2007-2008 .ص61

[3] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2014.ص80-81.

نقاشات لا تنتهي ليس فقط حول طبيعته بل حول تطبيقاته العملية أيضا، فالنقاشات حياله لم تثمر حلا قابلا للتطبيق ،إذ ينظر باري بوزان إلى موضوع الأمن من خلال الفرد، الدولة و النظام الدولي مبرزا صعوبة كبيرة في الاتفاق على مرجعية محددة للأمن ويتبنى الدولة كمرجعية أهم من الفرد والنظام الدولي، فالدولة تتكون من ثلاثة مكونات هي:

1- فكرة الدولة الوطنية القومية.
2- الأساس المادي للدولة من شعب، موارد و تكنولوجيا.
3- المؤسسات (المكونة من نظام سياسي وإدارية).

ويميز بان هذا التقسيم يساعد في فهم التهديدات الأمنية المحذقة بأي من هذه المكونات ،و بأن قوة الدولة تقاس بالنظر إلى مدى استقرار مؤسساتها وانسجامها الداخلي، فالتهديد الأمني قد يطال الدولة تبعا لهشاشتها الداخلية، و اقترح ثلاثة مستويات لدراسة الأمن:

1- الدولة، فإن القيم المهددة هي السيادة والقوة (البقاء).
2- الجماعات، وهي مهددة في عنصر الهوية.
3- الفرد، وما يهدده هو البقاء والرفاه[1].

أمّا منهجية التحليل عبر القطاعات عند باري بوزان فقد بينت مهددات الأمن الوطني وتعود بداية استخدام هذه المنهجية إلى نشر كتاب: "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" the logical anarchy :neorealism; to structuralrealism"، من قبل باري بوزان، شارلز، جونز Charles Jones وريتشارد ليتلRichard little عام 1993 الذي أبرزوا فيه طريقة لتحليل النظام الدولي معتمدين على تقسيمه إلى قطاعات يتميز كل قطاع بالتهديدات الأمنية التي يتضمنها وكيف تؤثر على أمن الفواعل[2] ونتج عن ذلك التقسيم خمسة قطاعات هي:

---

[1] *RewateKrnter,**the art of possible, the Scenario method and the third debat in international relations theory**, a master in IRUniversity of Amesterdam, 1998 . p9.*

[2] حسام حمزة: **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلاقات السياسية، جامعة باتنة،2010-2011. ص32.

1- القطاع السياسي: يرتبط هذا القطاع بالعلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة، المؤسسات والوحدة الترابية) ويعني حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكييف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها عل تغيير مواقفها أو بتبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها[1] وهو يعني كذلك الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول.

2-القطاع العسكري: يتميز هذا القطاع باستخدام الإكراه والقوة المادية والوحدة المرجعية الأساسية فيه هي الدولة ذات السيادة، ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدولة، إقليمها، قواتها المسلحة، ويعتبر القطاع الأكثر شأنا كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة كفكرة، كمؤسسات وكقاعدة فيزيائية تتضمن الشعب وأنظمته الاجتماعية ويتعلق كذلك ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها اتجاه البعض ويمكن أن يتعدى موضوع الأمن إلى مواضيع مثل الوحدات التحتية Sous- Unités (العشائر، الطوائف الدينية وغيرها) أو لبعض المبادئ والقيم كموضوعات لسياسات أمنية تتطلب استخدام أدوات عسكرية (مثل محاربة الإرهاب والتهريب) [2].

3-القطاع الاقتصادي: تلعب الموارد دورا هاما في بناء قدرات الدولة وترسيخ قوتها وبالتالي فعاليتها في إطار العلاقات الدولية، فالقطاع الاقتصادي للأمن يتعلق بالطريقة التي تسير بها الدولة نشاطها الاقتصادي وعلاقتها مع الدول والفواعل الاقتصادية الأخرى ويتعدى هذا القطاع لمسائل قبل التجارة، والتمويل والإنتاج ويمكن أن تطاله تهديدات على شكل المقاطعة، الحظر التجاري أو الحصار أو الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية[3] والتي تؤثر على استقرار الدولة وتراجع مخصصات سياسة الدفاع الوطني، كما يرتبط من وجهة نظر باري بوزان بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى، كما هو حال الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي.

---

[1] سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي**، دراسة حالة، الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010. ص 57.

[2] حسام حمزة، مرجع سابق. ص 32.

[3] محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني** ، طرابلس المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008. ص149-150.

4-القطاع المجتمعي: يعنى بقدرة المجتمعات على الحفاظ على كياناتها المشكلة من اللغة العادات والتقاليد والهويات داخل المجتمع ،و يتناول باري بوزان وأول ويفر Ole waever هذا القطاع بكثير من الاهتمام من حيث أنه يتمتع بالمضمون العام للمجتمع محل التهديد الكامن أو الظاهر، فيرى بوزان بأن القطاع المجتمعي عبارة عن استمرار لهوية مجتمع بما فيها اللغة، الثقافة، و الدين ويجملها ويفر في قيمة الهوية وكيفية حمايتها من التهديدات الكامنة الذاتية أو الخارجية عن طريق فواعل فوق قومية [1]

5-القطاع البيئي: ركز أصحاب مدرسة كوبنهاغن على مستويين للتهديدات الأمنية التي تلحق بالبيئة **الأول** يتعلق ببنية الأرض الحيوية المتحولة وما تحتويه من مخاطر متجددة كالبراكين والزلازل وكيف تهدد حياة الملايين من الناس و**الثاني** يرتبط بالنشاطات المؤثرة على الموارد الحيوية للطبيعة محليا وعالميا واعتبار أن كل إضرار بها هو في النتيجة إضرار بمقدرات البشرية كلها كالتلوث والمواد الكيميائية، والاستغلال اللاعقلاني لموارد الأجيال القادمة، وأدى توسيع الأمن إلى قطاعات غير عسكرية من طرف مدرسة كوبنهاغن إلى دعم الايكولوجيين في مطالبهم للحد من مسببات ظاهرتي الاحتباس الحراري وتغير المناخ اللتان أصبحتا تهددان سلامة الإنسان ونوعه.

المطلب الثاني: الأمننة وبناء التهديد عند مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر الأمننة من الإسهامات القوية التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن من خلال أحد روادها أول ويفر (Ole waever)، وقد اعتبرها بأنها عبارة عن فعل خطابي (Speech act)بحيث تهدف إلى التهويل والتضخيم بإضفاء الطابع الأمني على أحد الرهانات التي يهتم بها المجتمع(الرأي العام) التي لا تحمل طابعا ماديا وعسكريا وأمام هذه الصناعة نكون أمام مصطلحين مختلفين يجدر التمييز بينهما:

- **Securisation**ويعني توفير الأمن كتأمين الجيش للحدود، أما الثاني **Securitisation** فكما ذكرنا آنفا يعني إضفاء الطابع الأمني على رهان كالجريمة المنظمة أو الهجرة غير الشرعية التي يعتبرها أول ويفر تهديدات أمنية تسبب أخطار كبيرة على وحدة الهوية والدين عند البلد المضيف وتهدد الأمن المجتمعي إذ في اعتقاد ويفر فإن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا عبر عملية خطابية للأعوان الاجتماعيين الذين يتوصلون إلى أمننة رهان اجتماعي بفضل قوة اللغة والخطاب عبر تصويره كما وأنه قضية أمنية ظاهرية أو ضمنية بغية الحصول انطلاقا من ذلك على تفويض شعبي لمعالجة أمنية تحتكرها الدولة بوسائل الإكراه وذلك بتمكينها من

(1) *Philippe Marchesin,* ***les nouvelles menaces, les relations nord ,sud des années 1980 à nos_jours****. paris karthala,2001,p 32.*

اللجوء إلى تدابير استعجالية للتعامل مع ذلك التهديد[1]، أي أن الأمننة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس في نخبة ما والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما قد يكون الفرد، الجماعة أو الدولة بهدف شرعنة اللجوء إلى ترتيبات استثنائية للغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به[2].

ويضع بوزان مجموعة من القواعد اسماها بخطوات الأمننة:

الخطوة الأولى: توضيح كيف يمس هذا التهديد المزعوم بقاء الأفراد والجماعات.

الخطوة الثانية: تحديد الإجراءات الخاصة التي تكفل ضبط التهديدات والسيطرة عليها.

الخطوة الثالثة: مدى نجاح خطاب الأمننة في الحصول على رضى المواطنين إزاء ما يوافق الأمننة من طرق قواعد المحاسبة، الرقابة والشفافية.

وقد ميز بوزان بأن هناك بعض المسائل لا تحتاج إلى إهالة طابع أمني عليها حتى تلفت الانتباه إلى أنها مشكلة أمنية ودون اللجوء إلى شرعنة الإجراءات المتخذة لمواجهتها مثل: الزلازل والأعاصير، هذا ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بأن إطار الأمننة يستند إلى ثلاثة معاني:

أولا: شكل الفعل The formm of the act : المبني أمنيا مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذي غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا: سياق الفعل Context of the act: وهو محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل

ثالثا: طبيعة الفعل Nature of the Act: من خلال معرفة مهددات الأمن على أساس تصوير القضية موضوع الأمننة على أنها تهديد مادي ومعنوي يحذق بمراجع الأمن الأساسية (الفرد، الجماعة، الدولة) تتطلب إجراءات وأفعال استثنائية سريعة خارج الأطر القانونية للعملية السياسية الداخلية والخارجية.

---

(1) *Horger Stritzel,* ***Towards a theory of securitization: Copenhagen and Beyond****, European journal of International relations ,vol 13,n° 03,2007. p358.*

(2) عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،2009. ص 129.

فحسب تصور رواد مدرسة كوبنهاغن فإن الأمننة مسار يتموقع خارج العمليات السياسية المألوفة للدولة ومنه يكون الأمن ذا معنى فقط إذا كان محل تهديد ومعرض للأخطار، وحتى تصبح قضية ما مؤمننة حسب هذه المدرسة لابد من أن تمر بثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى: أصل القضية غير مسيسة وبالتالي لا تتعامل معها الحكومة فهي ليست محل نقاش.

المرحلة الثانية: تأسيس القضية Politicization حيث يتم إضفاء الطابع السياسي على القضية حيث ويتم التعامل معها بالآليات السياسية للحكومة فتصبح جزء من السياسة العامة وفي مركز اهتمام الرأي العام.

المرحلة الثالثة: الأمننة Securitization أين تصبغ القضية بالطابع الأمني ويتم جلبها إلى نطاق القضايا الأمنية باعتبارها تهديدا وجوديا ،و كي تكون القضايا مؤمنة يستلزم وجود ثلاثة وحدات:

الوحدة الأولى: الكيان المرجعي للأمن وهي المواضيع التي يفترض أنها مهددة وجودياً.

الوحدة الثانية: الفواعل الأمنية هم الفاعلون الذين يؤمنون الكيانات المهددة.

الوحدة الثالثة: اللغة التصويرية (الخطابية) المستخدمة من قبل الفواعل الأمنية[2].

وفي نفس الإطار نجد بوزان ومولر (Muller) يجعلان من اللغة التصويرية مركز لصناعة الأمن تتحكم في مدى نجاح الأمننة ويتفقان على أن هذا النجاح مرتبط بمدى استعداد القاعدة الشعبية لمثل هاته الخطابات وأن من يصنعونها يجب أن تتوفر لديهم صنعة الفواعل الأمنية.

المطلب الثالث: مركب الأمن الإقليمي عند باري بوزان:

ينطلق باري بوزان واول ويفر في كتابهما الموسوم بـ" أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي" (Regions and powers :the Structure of International Security)، من فرضية أن الاعتماد على المستوى النظمي لتحليل الأمن الدولي المقصور على بعض القوى العظمى التي تنفرد بتسيير العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبح غير كاف ويؤكدان بأن أغلب المشاكل الأمنية الطارئة والمهمة التي تواجهها دول معينة غالبا

---

(1) *John Gledhill,**Antropology in the age of securitization social antropolgy school**,University of manchester, 2011. p 1،2.*

(2) سميرة سليمان، **دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، 2012.ص ص 33،34.

ما تكون نابعة من مهددات جهوية في جوارها الجغرافي المباشر والتي تكون هذه الدول تابعة له، في محاولتهما لبناء مقاربة تشرح كيف يمدنا المستوى الجهوي (الإقليمي) للتحليل بأفضل تفسير لدينامية الأمن الدولي اعتمدا على ما أسموه بمركب الأمن الإقليميRegional Security Complex المؤسس على العلائقية الأمنية كظاهرة لفهم الترابط بين الأمون القومية لدول جارة والاعتماد الأمني المتبادل(Mutual Security) غير القابل للتجزئة وقبل أن نعرض لتعريف بوزان للمركب الأمني الإقليمي، نلاحظ أنه قدم مفهوما واضحا للصداقة والعداوة بأنهما علاقة أمن بين دولتين لا يمكن إرجاع هذه العلاقة حسبه إلى منطق توزان القوى Balance of Power بل للقضايا المرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية بين الدولتين أو مجموعة الدول الحدودية[1] وبالتالي فثنائية بوزان صداقة/ عداوة قادته إلى اقتراح مقترب مركب الأمن الإقليمي، حيث يعرفه على أنه: "مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى "[2] وأن العامل الأساسي في تعريف المركب هو المستوى العالي من التهديد أو/و الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر وهو يتميز بتأثره بالعوامل التاريخية كالعداوات طويلة الأمد، ويرى بوزان بان التداخل الجغرافي يزيد من التفاعلات الأمنية المكرسة في الميادين العسكرية، الاجتماعية والسياسة والبيئية، وتتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي في أربعة متغيرات:

1- الحدود Boundaries وهي ما يتميز بها المركب الأمني الإقليمي عن جيرانه.
2- البيئة الفوضوية Anarchic Structue وتعني أن أساس المركب دولتين مستقلتين أو أكثر كشرط لتكوين نظام إقليمي.
3- القطبية Polarity: التي تغطي توزيع القوة بين وحداته.
4- البناء الاجتماعي Social Construction: الذي يفسر أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات[3].

ومن خلال دراسته الخاصة بالنظم العالمية والإقليمية حدد باري بوزان مجموعة من العوامل لتحديد المركبات الأمنية الإقليمية منها العوامل التاريخية، الثقافية والعرقية وهذا ما يظهر بالخصوص في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتحكم الهوية العربية والإسلام في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال ، ويقول بوزان بوجود مركبات امنية فرعية مثل القرن الإفريقي نظرا للتجانس الأمني

---

[1] *Barry Butane and ole weaver ,**Regions and powers : the structure of international Srcurity**, Uk Kambredge, University Press,2003.p 45.*

[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**. ص 21.

[3] *Barry butane and ole wearer , op cit. p 53.*

الثقافي وكذلك المغرب العربي اللذان يمتازان بحركية أمنية خاصة بها منفصلة عن المركب الإقليمي ككل وتنقسم إفريقيا حسب بوزان وويفر إلى عدة مركبات أمنية فرعية وهي معيارية (Standard) متمثلة في القرن الإفريقي، غرب إفريقيا، إفريقيا الوسطى، إفريقيا الجنوبية والمغرب العربي وقد ميزا بأن المركب الأمني لهذه المركبات موسوم بغياب قوة عالمية داخل المركب وهو ما يسمح للمركبات الفرعية بتشكيل قطبيات محلية Local polarities[1] ويبين التقسيم أن منطقة الساحل الإفريقي هي مركب إقليمي فرعي مركزي لمجموع المركبات المنتمية للقارة الإفريقية يؤثر ويتأثر وهو محل اختراق للمركب الأمني العالمي المشكل من القوى الكبرى التي تمتلك منظومات مصالح حيواستراتيجية بالغة تطلبت تواجدها في المنطقة وتدخلها في البناء الأمني التاريخي لهذا المركب.

[1] *Barry butane and olewe aver.* ***ibid****, p 54.*

الفصل الثاني/ الواقع المعقد لمنطقة الساحل الإفريقي
دراسة في التهديدات والتداعيات

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الرابع: انعكاسات التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري

تمهيد:

يرتبط موضوع الأمن أساسا بفكرة غياب التهديد والخوف والتحرر منهما ولكننا نجد العكس "اللاأمن" بكل مظاهره هو المسيطر في أغلب مناطق الساحل الإفريقي المنكشفة أمنيا والتي تتخللها أزمات وتهديدات أمنية لاعتبارات جيو استراتيجية الشيء الذي رشحها لأن تكون منطقة جذب للاستقطاب والتنافس الدوليين بين القوى التقليدية والأخرى الوافدة عليها حديثا، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبداية الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

سنحاول عبر هذا الفصل دراسة إشكاليات اللاأمن، الأطر والمسببات في منطقة الساحل الصحراوي الإفريقي انطلاقا من أبعاد ثلاثة هي: الأول: من منطلق استراتيجي أمني، من خلال اسقاط المقاربات المساعدة للتحليل مثل مقاربة الدولة الفاشلة ومقاربة مركب الأمن الاقليمي والثاني يكون أمنيا لارتباطه بتفكيك بنية التهديدات الأمنية الجديدة التماثلية واللاتماثلية، أما الثالث فموضوعه التنافس والاستقطاب الدولي وتداعيات ذلك على البيئة المحلية وتعدي ذلك على المحيط الإقليمي والجزائري.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

المطلب الأول: مفهوم الساحل الأفريقي

التعريف اللغوي للساحل الإفريقي: كلمة الساحل لغة معناها الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر أي الشاطئ، أما إسم الساحل الأفريقي فقد جاء كنتيجة لتشبيه الصحراء الأفريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تشغلها، وقد استعمل المؤرخون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الأفريقي، للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء[1].

التعريف الاصطلاحي لمنطقة الساحل الإفريقي: شساعة الساحل الإفريقي جعل تعريفه يختلف باختلاف المهتمين بالمنطقة وأهدافهم، ما جعل المقاربات التي تتبناها الدول في التعاطي مع المنطقة تختلف، وكذلك باختلاف معيار التقسيم، وعلى هدا الأساس نحصر التعريفات الموجودة كما يلي:

- **جغرافيا"معيار المناخ":** تمتد منطقة الساحل الأفريقي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا بين خطي عرض21 درجة شمالا و12 درجة شمالا، توجد به أكبر صحراء في العالم حيث السافانا، ويتميز بالمخاطر المناخية كالجفاف، وانعدام الأمن الغذائي المزمن، هذه المنطقة تقل فيها الزراعة لقلة الأمطار، ويصعب الانتقال فيها نتيجة عدم وضوح الحدود، وتشمل منطقة الساحل من الشمال إلى الجنوب كلا من ساحل الرحل، وساحل الحضر، والمنطقة الساحلية السودانية كما يلي:

ساحل الرحل: المنطقة التي تأتي مباشرة بعد الصحراء، ما يجعلها تعاني نقصا واضحا في معدل الأمطار، إذ يتراوح المعدل السنوي للتساقط بين 400-450 ملم. **ساحل الحضر:** رغم أن مستوى تساقط الأمطار بهذه المنطقة محصور بين 600-250 ملم، إلا أن ذلك لم يمنع من إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بالمنطقة كالفول السوداني.

المنطقة الساحلية السودانية: تقع جنوب منطقة ساحل الحضر أي ضمن المنطقة الساحلية السودانية، يتراوح المعدل السنوي لأمطارها بين 800-850 ملم، كما تعرف بكثافة أشجارها، وبتنوع محاصيلها الزراعية لأنها أقل عرضة لمخاطر الطقس مقارنة بالمناطق الأخرى[2].

- **سياسيا:** جميع بلدان اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف بالمنطقة التي تأسست عام 1971، وتشمل السنغال وغامبيا وموريتانيا بوركينافاسو، مالي، النيجر وتشاد، وأضيفت إليها جزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو. وبالنظر إلى الصحراء الزاحفة يمكن إضافة ليبيا، السودان، اثيوبيا، الصومال وكينيا.[3]

---

*(1) Jean Gallais, **Hommes du Sahel, Coll.Géographes**,(Paris:Flammarion, 1984). P 8.*
*(2) Mehdi Taje, «Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain,» college de defence de l'OTAN,**NDC occasionel paper**19,decembre 2006 P 6.*
*(3) Edmond Bernus et all, "Le Sahel Oublié, "**Revue Tires Monde,** vol. 134, n°.134 ,(1993). P. 311.*

▪ **جيوستراتيجيا:** يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء يمتد من قوس الأزمة في السودان ليشمل تشاد النيجر مالي وجنوب الجزائر وموريتانيا، ويتميز بنزاعات زعزعت الاستقرار مثل نزاعي دارفور والطوارق، إلى جانب سهولة اختراق الحدود، والجريمة المنظمة وفشل الدول فالخصائص الجيوبوليتيكية الكامنة وفي الوقت نفسه ضغط الموارد ذات البعد الاستراتيجي على المنطقة[1].

▪ **المقاربة الفرنسية:** الساحل الإفريقي هو المنطقة الممتدة من السنغال إلى تشاد وبوركينافاسو، دون الجزائر وهي دول تندرج في التصور الجيواستراتيجي لصانع القرار الفرنسي داخل منطقة سياسية جهوية هي منطقة أفريقيا الغربية الفرانكفونية، أو بمعنى آخر أغلب الدول التي كانت خاضعة لاحتلالها من قبل، وهي بهذا تحاول ربط المنطقة بها بصورة أكبر وتكريس التبعية[2].

▪ **المقاربة الأمريكية:** تتجلى المقاربة الأمريكية في تعريف منطقة الساحل من خلال مبادراتها للمنطقة وهما مبادرة عموم الساحل*(PSI)* وشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء *(TSCTP)* وتشمل تسعة بلدان هي الجزائر، المغرب، موريتانيا، السنغال، نيجريا، مالي، النيجر، تشاد، السودان[3].

▪ **المقاربة المغربية:** تطلق هذه المقاربة اسم منطقة الساحل الصحراوي على ذلك الحيز الجغرافي من الصحراء، وحسب المملكة فهو يضم كل من المملكة ومالي والسنغال وتشاد والنيجر وبوركينافاسو ونيجيريا كما تدرج جبهة البوليساريو التحريرية ضمن الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل[4].

▪ **المقاربة الجزائرية:** في العرف الجزائر منطقة الساحل الإفريقي تشمل كلا من مالي، النيجر، موريتانيا الجزائر، تشاد، السنغال بوركينافاسو ونظرا لتمركز معظم التهديدات في أربع دول محددة فقد ركزت الجزائر عليها في مقاربتها العملية وهي ما تسمى بدول الميدان والتي تشمل موريتانيا، النيجر، مالي والجزائر وهو ما جسدته ميدانيا لجنة الأركان العملياتية المنشأة بتمنراست عام 2010 وضمت البلدان الأربعة[5].

➢ **مقاربة الدراسة:** تحدد الدراسة منطقة الساحل الإفريقي بأنها تشمل كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، السنغال، بوركينافاسو مع الإشارة إلى أنه لا يمكن التملص بين الحين والآخر من الامتداد الأفريقي ككل نظرا لارتباط واقع منطقة الساحل الأفريقي ارتباطا وثيقا بواقع القارة الأفريقية

---

(1) محند برقوق،"الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"،**العالم الإستراتيجي**، ع.7، نوفمبر 2008. ص ص.2-5.

(2) خالد كريم بلقاسم مسعودي، **سياسة فرنسا في دول الساحل**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1993. ص. 10.

(3)*Stephen A. Harmon,* ***Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region Corruption, Contraband, Jihad and the Mali Warof 2012–2013****, (USA,Routledge, 2016). PP.129-135.*

(4) كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا**، ط.1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص ص. 14،7.

(5) بشيرعميور، "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة" **مجلة الجيش**، ع.579،(أكتوبر2011) .ص ص. 18،19.

الخريطة رقم (1): خريطة توضح حدود ودول منطقة الساحل الإفريقي

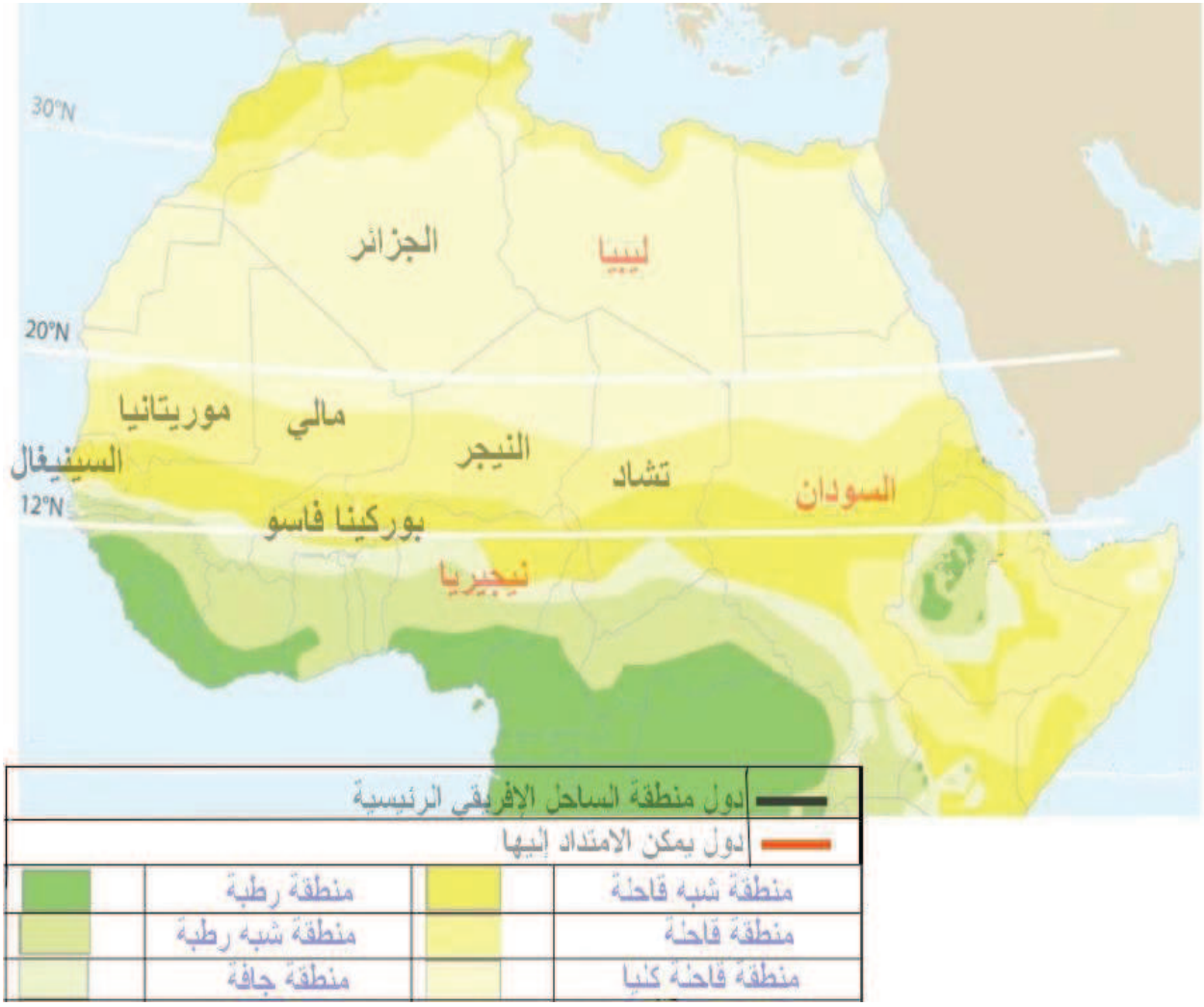

المصدر الباحث بتصرف نقلا عن

Henri Plagnol et Francois Loncle, «La Situation Sécuritaire Dans Les Pays de La Zone Sahélienne,» ***Rapport D'information****, N° 4431 Déposé Par La Commission Des Affaires Étrangères Assemblée Nationale, Paris, 6 Mars 2012 , P. 9.*

وتكمن الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة في مجموعة من الأبعاد كما يلي:

أولا/ البعد الجيوبوليتيكي: بتحليل خريطة بلدان منطقة الساحل نجدها تحتل موقعا متميزا في القارة بالنظر إلى شساعة مساحتها إذ تعتبر الشريط الرابط بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، فغالبا ما ينظر لها باعتبارها حلقة الوصل بين منطقتين جيوسياسيتين متميزتين هما شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ففي النصوص العربية في العصور الوسطى الساحل الإفريقي هو ذلك الفضاء الموجود بين المغرب العربي و"بلاد السودان" أرض السود[1].

[1] *Mehdi Taje, «Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel »,* ***Enjeux ouestafricains****, n°1, (août 2010), Note publiée par leSecrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest(CSAO/OCDE). pp.1،8.*

كما تقع منطقة الساحل ضمن المناطق الجغرافية صعبة المراقبة نظرا للطبيعة الصحراوية القاسية، ما جعلها بحسب القوى الكبرى ملاذا آمنا لتمركز التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة التي تلجأ لمثل هذه المناطق الصعبة والبعيدة عن المراقب [1] وبحسب تحليل برجينسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، فمن يسيطر على منطقة القلب يسيطر على العالم وهو ما يمكن إسقاطه على منطقة الساحل،كون مجالها الجغرافي قريبا من منطقتين مهمتين للقوى الكبرى هما منطقة المغرب العربي وخليج غينيا، ما جعل المنطقة تكتسب هي الأخرى أهميتها خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية من خطر على مصالح القوى الكبرى في المنطقتين السابقتين باعتبار الأولى تتوسطهما فصحراء المغرب العربي الغنية بموارد الطاقة تقع شماله، ومالي المصنفة ضمن دول الساحل تعتبر بوابة أفريقيا الغربية بالإضافة إلى أن منطقة الساحل في حد ذاته أصبحت تتوفر على المعطيات التي تجعلها تدخل ضمن أولويات استراتيجية القوى العالمية خاصة بعد أحداث2001/09/11 أين أصبحت هذه الاستراتيجية تحركها بالدرجة الأولى الحرب على الإرهاب، أين كان لمنطقة الساحل نصيبها من هذه الحرب من خلال المبادرات المتواصلة والمتجددة في الميدان العسكري والتي تطورت إلى ميادين أخرى ما يعكس التهديدات المتزايدة لمصالح تلك القوى في المنطقة وفي الدول المجاورة نتيجة التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة خاصة الإرهاب.[2] أو من خلال التدخل العسكري المباشر الذي جسدته الحرب الفرنسية على دولة مالي تحت عملية سرفال أو عملية القط البري

ثانيا/البعد الاقتصادي التجاري: منطقة الساحل الإفريقي معبر تجاري تاريخي ذو أهمية كبيرة بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط والبلاد العربية من جهة أخرى إذ كانت المنطقة الطريق الوحيد الذي تمر عليه قوافل التّجار المسلمين، وجهود الشيوخ السيّاح القادمين من شمالي أفريقيا لنشر تعاليم الدين الإسلامي حيث ازدهرت المنطقة إبان ازدهار الممالك الإسلامية وطرق التجارة عبرها ومع تراجع الهوية والمد الإسلاميين بالمنطقة توارت أهمية هذه المنطقة مخلفة دول من أفقر بلدان العالم[3].

ثالثا/البعد الحضاري الثقافي: تتقاطع بالمنطقة الحضارات والثقافات واللغات والأجناس، مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل، وجسرا رابطا بين الحضارتين الأفريقية والعربية، لكن التناقضات والنزاعات جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وتحولت نقاط قوتها إلى أسباب ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع

---

(1) *Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain,»* ***op.cit****. PP 7،8.*

(2) *Yahia H.Zoubir, «la politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptation,»* ***Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient****, Vol. 1, No.1, (juillet 2006). P. 116*

(3) محمد عاشور، **"الاسلام والاستعمار والهوية في دول ساحل الصحراء"** .

http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/18/117.2012.05.18

تتحارب عليه الثقافات والإثنيات بفعل السياسات الاستعمارية التي زرعت بذور الفتن والنزاعات حتى يسهل عليها احتلال المنطقة وإبعاد الحضارة الإسلامية عن المنطقة كونها وقفت في وجه الاحتلال الذي تفطن لكون دول المنطقة تمثل دول الجوار للدول العربية في شمال القارة الأفريقية ونقاط تماس أساسية مع المنطقة العربية التي تمثل قلب العالم الإسلامي ومستودع تراثه وتاريخه، وبالتالي حاولت جذب هذه الدول وإبعادها عن التأثير العربي الإسلامي وغرس العداوات بين الجانبين مما يؤثر بدوره على النفوذ الإسلامي إلي قلب القارة الأفريقية عبر الجسر الممثل في بلدان الساحل وتتم محاصرة الدول العربية والإسلامية بإقامة ستار حديدي يبدأ من هذه المنطقة التي تجسد في ازدهارها وانهيارها مسار التاريخ الإسلامي[1]. تجدر الإشارة إلى أن المنطقة شهدت قيام ثلاث ممالك قوية إسلامية هي مملكة غانا ومملكة مالي ومملكة السنغاي وكانت على قدر كبير من التنظيم وازدهرت التجارة والعلم بعدة مدن على غرار تمبوكتو وتم السيطرة على هذا الفضاء الواسع وتنظيمه نتيجة لتفاعلهم مع التجار والدعاة العرب والمسلمين الذين توافدوا على المنطقة مما مهد لنشر تعاليم الدين الإسلامي لذي وقف ضد الفكر الكولونيالي ومنها العبودية والرق –التجارة التي مارسها أوائل الأوربيين الذين احتلوا المنطقة خصوصا بعد مؤتمر برلين– والحملات التبشيرية التي استهدفتها بغية القضاء على الإسلام والمماليك الإسلامية التي كانت العقبة الوحيدة أمام تقدمهم بالمنطقة وهنا يستشهد أحد الضباط الفرنسيين "فيدهرب" *Faidherbe* حاكم السنغال في معاركه ضد المسلمين بالمنطقة بقوله "إنهم يندفعون نحونا كما لو كانوا يريدون الاستشهاد"[2]وهو مالا يحبذه الغرب فبعد الغزو العسكري يأتي الغزو الثقافي لجعل دول الساحل ضعيفة الإمكانات مسلوبة الإرادة، فتنتشر الفوضى والجهل والفقر، وهي البيئة الملائمة للمبشرين لإغراء شعوب المنطقة وقيام حكومات فاشلة وموالية وهو ما صرح به بابا الفاتيكان جون بول الثاني من بوركينافاسو بعد زيارته لأفريقيا 1980 "إنني أرجو أن تكون إفريقيا قد تنصرت جميعا بحلول2000 "[3]

---

[1] محمد عاشور ، مرجع سابق.

[2] إلهام محمد علي ذهنى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 35-39.

[3] محمد فرج مصباح، "التنصير في أفريقيا السودان نموذجا،" **مجلة قراءات أفريقية**، ع.7،السودان، (مارس 2011)، ص ص. 13-25.

رابعا/البعد العسكري الأمني التكنولوجي:السيطرة على المنطقة يمكن من استغلال هذا الفضاء البعيد عن المواقع المأهولة بالسكان لأغراض عسكرية مثل التدريبات العسكرية على الأسلحة الجديدة[1]مثلما قامت به فرنسا في تشاد الصحراء الجزائرية بتجريب الأسلحة النووية ومن ناحية أخرى تعتبر أحسن منطقة في أفريقيا للملاحة الجوية عسكريا وأمنيا باعتبارها منطقة مرتفعة جدا خصوصا منطقة تيساليت حيث الاتصالات اللاسلكية منها وعبرها نظيفة تماما ومن يسيطر على بعض أجزائها في أقصى الشمال ويمتلك أدوات مراقبة متطورة يمكنه معرفة كل ما يجري في حدود الدول المجاورة كالجزائر وموريتانيا والنيجر والمغرب وغيرها وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال هذا الموقع عن طريق الإيجار لمدة طويلة كما تبذل فرنسا الكثير من الجهود للسيطرة عليها منذ الاستقلال ففاوضت كل حكومات مالي بغية إقامة قواعد عسكرية فيها ناهيك عن دعمها المستمر للمتمردين لعلهم يحققون لها رغبتها.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، حيث يميزها موقعها الاستراتيجي، فهي تربط شمال إفريقيا ووسطها ويمثل شريطا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، إذ تتحكم في الطرق البرية للتجارة[2] إلى جانب ما تتمتع به من ثروات باطنية طبيعية ومعدنية ترشحها إلى أن تكون فاعلا اقتصاديا عالميا وإقليميا بارزا إذا ما رصدت لصالح التنمية الفاعلة.حيث تتضمن هذه المنطقة منظومة ثروات طبيعية تشكل احتياطات رائدة عالميا مثل اليورانيوم، البترول، الغاز، النحاس، الماس والكوبلات التي لم يستغل منها الكثير حتى الآن، كما أن احتياطات الحديد الضخمة في موريطانيا والدهب والزنك والرخام في تشاد واليورانيوم في النيجر.

تكتسب منطقة الساحل أهمية شديدة لما تمثله هذه الثروات من مركزية في الاقتصاد العالمي، فاحتياطات الحديد المقدرة بأكثر من 100 مليون طن في موريطانيا والاحتياطات الكبيرة لليورانيوم النيجيري المقدرة بأكثر من 280 ألف طن يتحكمان في الصناعات الثقيلة في فرنسا، إضافة إلى صناعة الكهرباء بأكثر من 90% وتزود تشاد الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 250 ألف برميل من النفط يوميا، كما تنفرد منطقة الساحل الإفريقي بثروات مائية هائلة، مصدرها نهر النيجر ثالث أكبر أنهار إفريقيا بعد نهر النيل ونهر الكونغو إذ يبلغ طوله 4160كلم وتزيد مساحة حوضه الأخضر عن 2 مليون كلم^{2}ما يشكله من مستقر للملايين من السكان إضافة

---

(1) أ. سعد المهدي، " قضية الطوارق في مالي،" **مجلة قراءات أفريقية**، ع. 13، (سبتمبر 2012)، ص ص، 32-41.

(2) جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري**، متاح على الرابط: *http://democratic. De/ ?p=2448 pretty photo* ، تاريخ الدخول: 17 أفريل 2019، الساعة: 23:25.

إلى تربته الخصبة عالية الجودة وفي أجزاء منه صالح للملاحة، خاصة بين كوروسا وباماكو وبالتالي الخدمات التي يوفرها تجاريا بين بلدان الساحل خاصة في فترات المطر، أما نهر السنيغال فهو السادس عالميا طولا والخامس من ناحية اتساع حوضه، هذا إذا أضفنا أن هذه الأنهار قليلة السمية وغير مستنفدة حيويا في الموارد المعدنية والمواد الفزيائية الطبيعية، هنا يمكننا القول بأن منطقة الساحل مرشحة لأن يحتدم فيها وعليها الصراع الدولي من طرف الدول الكبرى المرتبطة استراتيجيا بالثروات المتزايدة لهذه المنطقة على اعتبار أن الحروب العالمية المقبلة مرتبطة أساسا بأزمات المياه وندرتها[1].

وترتبط توقعات الاقتصاد العالمي أيضا بموارد الطاقة الاحتياطية المكتشفة يوما بعد يوم خاصة في السودان، مالي، تشاد، حيث من المنتظر حسب الاكتشافات المؤكدة ستكون هذه الدول أهم موردي النفط والغاز للعالم نظرا لجودة هذه الموارد وتوسط هذه البلدان للمراكز الرأسمالية في العالم وتركز كثيرا من البلدان على الفرص الكبيرة التي توفرها جغرافية الساحل الإفريقي من صحراء شاسعة في ميدان الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية وإمكانية توريد الكهرباء إلى الأسواق الدولية.

ومن منظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة فصحراء دول الساحل لم تعد تلك المنطقة الخالية والمعزولة المهمشة أمام نهاية الحدود مع التطور الحاصل في ميادين الاتصالات والرقمنة، فالمنطقة تتوفر على كثير من البحيرات الصغيرة والجيوب المائية جعلت من هذه الصحراء الشاسعة نقاط تمركز للحياة في الواحات المنتشرة ووجود غطاء نباتي غير معهود في مثل هذه المناطق يشجع على الحركية التجارية والاستقرار بفعل الرعي والزراعة المستديمة، ومع تزايد الدول المنتجة لمواد الطاقة الاستراتيجية، النفط والغاز واكتشاف حوض تاوديني (Taoudeni) وما يحتويه من ثروات ضخمة من البترول واليورانيوم واعتماد الولايات المتحدة على نفط إفريقيا[2] بنسبة كبيرة، تغيرت النظرة العالمية لمنطقة الساحل الإفريقي، فالنيجر تركز في صادراتها على اليورانيوم خاصة لفرنسا بنسبة 68% من مجموع الصادرات وتركز مالي في تعاملات التجارة الخارجية على الذهب بـ 70% من مجموع صادراتها، كما يشكل الحديد والنحاس في موريتانيا وجهة دولية تنافسية نظرا لجودة المادتين وكون موريطانيا دولة ساحلية توفر بيئة استثمار مفضلة، زيادة على قرب مناجم الزنك البوركينابي لسواحل غرب إفريقيا، ومن تم أصبحت دول الساحل الإفريقي بامتلاكها لهذه الثروات وجهة وهدف للتنافسات الدولية اقتصاديا مما يثير

---

[1] جارش عادل، مرجع سابق.

[2] شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحدي والرهانات**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010. ص87.

أطماع التمركز بالمنطقة للاستثمار ومن شأن ذلك السباق أن يولد رهانات جيو اقتصادية تؤول في النهاية إلى التحول إلى رهانات جيو أمنية تشكل خارطة الساحل الإفريقي وتتحكم به.

وتعمل هذه المعادلة على إضعاف البنى التحتية للتنمية المحلية من خلال استنفاد موارد وعدم تحويل الخبرة الفنية إلى اليد العاملة المحلية، فدول المنطقة لا تستفيد بالقدر المطلوب من عائدات الصادرات في التنمية البشرية، الاجتماعية، الإنسانية والعلمية بفعل اللاأمن، تغلغل الفساد وتبعيات النخب الحاكمة للمصالح الغربية وتخبط تلك البلدان في الديون والالتزامات العسكرية مع الدول الأجنبية وتمثل فرنسا نموذجا لذلك في تشاد والنيجر ومالي من خلال الارتباط بعدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية.

ولم يعد خافيا أن دول جنوب الجزائر أصبحت تثير سباقا محموما على الثروات المؤكدة فمالي تتربع على احتياط هائل من الدهب مع السودان في المرتبة الثانية إفريقيا فزيادة على سبعة مناجم مستغلة انضمت إليها عدة اكتشافات جديدة، كما أن المؤشرات التنقيبية توحي بوجود اليورانيوم بكميات كبيرة في منطقة فيلا(Felea)، التي تغطي أكثر من 150 كلم^{2}بتقديرات تصل إلى 500 طن ويتوقع القائمون على مسح الجرف المعدني في منطقة كيدال شمال شرق مالي ومنطقة غاو الوصول إلى 200 طن، أما حجارة الماس فيتم اكتشاف أنابيب جرفية له باستمرار وصلت إلى حد اليوم أكثر من 30 أنبوبا وهناك اكتشافات كبيرة في منطقتي كايسوسيكاسو جنوب مالي وتشير الاكتشافات المؤكدة على وجود احتياطي يفوق 2 مليون طن من خامات الحديد كما تقدر احتياطات البوكسيت بـ 1.2 مليون طن، أما ما يوفره حوض تاوديني مستقبلا من النفط فيمثل إمدادات واعدة بالنسبة للسوق مثل السوق الأوربية التي تسعى لربطه عن طريق المرور بالجزائر[1].

ولا تزال عمليات الاستكشاف متسارعة في النيجر لتطوير حقول النفط التي تخزن 500 مليون برميل كاحتياط مؤكد وأكثر من 8 ملايير متر مكعب من الغاز، كما يتربع النيجر على اليورانيوم الذي تستغله فرنسا عن طريق شركة أريفا Ereva باحتكار طويل الأمد والمتعلق بـ 30% من صناعات الكهرباء الفرنسية ويمكن ملاحظة الأهمية الاستراتيجية لارتباط جيواقتصادي مثل هذا بين دولتين مثل فرنسا الاستعمارية تاريخيا والنيجر.

---

[1] فريديريك كوفوازيه، **غنائم التدخل الفرنسي في مالي: اليورانيوم، الدهب، الألماس والنفط**، المتاح على الرابط:
http M/ ALASER/ws/articles/view/13992 ?atfrom% 40 nawafbiz.com ، تاريخ الدخول: 2019/04/20، على الساعة: 22:00.

المطلب الثالث: الفشل التنموي في منطقة الساحل الإفريقي.

مشكلة دول الساحل والصحراء ذات صلة وطيدة بالتنمية والنمو، فبالرغم من توفرها على الثروات الباطنية الرئيسية (بيترول، غاز، الحديد، الفسفات، الذهب، الملح، اليورانيوم....)، حيث وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة لسنة 2018، تميل اليد العاملة في الساحل الإفريقي نحو الزراعة بنسبة النصف من اليد العاملة في البلاد، كما أن معدل البطالة يصل إلى 12,8 بالسودان، مع الزيادة الديمغرافية السريعة إذ تصل بالنيجر إلى 3,8% من مجموع السكان وبالتالي قيام اختلالات كبيرة تتمثل في عدم قدرة الحكومات على تلبية الحاجات الماسة لمواطنيها ويرجع الباحث الهولندي في معهد العلاقات الدولية Grégory chauzal ما حدث إلى مايلي [1]:

الجدول رقم (01): يوضح ضعف التنمية البشرية في دول الساحل الإفريقي.

المؤشر / البلد	موريتانيا	مالي	النيجر	تشاد
مؤشر اقتصادية: -المساحة بالكلم^2	1030700	1240192	1267000	1284000
السكان (بالمليون)	4,540	19,180	22,311	15,353
الناتج المحلي الإجمالي GDP بالمليار	4,667	14.002	7,528	11.267
معدل النمو(%)	1,7	7,9	5,0	3,4
نصيبالفرد في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	10,850	778,0	364,0	780,0
العمالة في قطاع الزراعة (المشغلين)	75,5	56,8	75,3	87,0
العمالة في الصناعة	7,2	8,5	7,6	4,9
معدل البطالة(% من القوى العاملة)	10,2	8.0	0,4	5,9
مؤشرات اجتماعية: معدل النمو السنوي للسكان (%)	2,9	2,9	3,8	3,3
سكان أقل من 14 سنة %	39,7	47,5	50,1	46,9
السكان أكثر من 60 سنة %	5,1	3,9	4,2	4,0
السكان بين 14و60 سنة في إجمالي السكان %	45,2	48,6	55,7	59,1
أعداد المهاجرين الدوليين بالآلاف	168,4	383,7	295,5	489,7
(% من إجمالي السكان)	3,8	2,1	1,4	3,3
اللاجئون تحت تكفل ONHCR بالآلاف	79,7	83,9	309,9	563,7
الصحة(%من GDP)	4,6	5,8	7,2	4,6
التعليم(% في GDP)	2,6	3,8	6,0	2,9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على كتيب الإحصاءات العالمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، السلسلة 07، العدد 42، واشنطن، 2018، ص13.

[1] *Grégory Chauzal,* ***fix the un fixable-Dealing with full –blown crisis, and istability, how to bring greater stability to the SAHEL*** *?Clingendael, Netherlands institute of in tertional relations, 2015. P2.*

1- تدني الجهود الوطنية المتبعة لمؤسسة عمليات الحوار الوطني.

2- تبعية الأجهزة القضائية لأجهزة (هيئات) غير منتخبة وبالتالي غياب فاعلين محليين تعتمد عليهم القوى الاقتصادية الدولية داخل الأطر الوطنية لتنفيذ برامجها.

3- نجاح المركزية وفشل اللامركزية الشيء الذي يضعف في شرعية الحكومة المركزية أمام الهيئات الاقتصادية الدولية.

4- ضعف الدولة، حيث تسيطر دويلات صغيرة على شمال مالي والنيجر تضطلع بسلطة سياسة وبمهمة توزيع المساعدات الإنسانية.

5- انتشار منظمات الجريمة المتحالفة مع الأجهزة الأمنية في أعمال التجسس والاختطاف، كما يقدر الباحث حجم نشاط الاتجار بالبشر والعمليات ذات الصلة بأكبر من 3,8 مليار دولار سنوياً وإن كانت الأمم المتحدة ترى بأن الساحل الذي يمتد من موريتانيا إلى إيريتريا وتربط بوركينا فاسو، تشاد، السنغال، مالي، النيجر، نيجيريا والسودان وهي تشكل حزاما يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب فأن التطورات في هذه المنطقة تؤثر على تطورات الحال في شمال وغرب إفريقيا وتتأثر بها. أمّا الأمم المتحدة فتعزو فشل التنمية إلى أسباب مانعة منها:

أ- تدني معدل التنمية البشرية إذ ترتب دول الساحل في ديل الترتيب: موريتانيا في المرتبة 159، ، مالي في المرتبة 181، تشاد في المرتبة 185 والنيجر في المرتبة 188[1].

ب- تكرار الأزمات الغذائية الناجمة عن تغير المناخ والجفاف والفيضانات وانخفاض الإنتاجية الزراعية والفقر والنزاعات[2].

ج- الزيادة السريعة في النمو السكاني بما لا يتكافأ مع قدرة البلدان على توفير الخدمات الأساسية بشكل فعـــال، إذ على الساحل الإفريقي أن يعيل ربع مليار نسمة في غضون ربع القرن القادم.

د- عدم كفاية المناطق الرعوية بسبب جفافها ومنطق الترحال على سكان شمال مالي، النيجر و تشاد.

لقد كشفت الأزمة في مالي بعد تمرد الطوارق وبعد انقلاب الجيش على الرئيس أمادو توماني في الثلاثي الأول لعام 2012 عن عدم نجاعة الآليات المحلية والبرامج الدولية في معالجة تحديات الأمن والتنمية في الساحل

---

[1] تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة *PNUD1UN PLAZA, NEW YORK, NY10017, USA*, 2018, ص26.

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الساحل الإفريقي، الأمم المتحدة المقاطعة العامة. جوان 2013. ص 04.

الإفريقي و يمكن تفسير مظاهر الإخفاق التنموي اعتمادا على عوامل داخلية من فساد سياسي وعدم كفاءة فنية وسيطرة النزاعات المسلحة على الأقاليم المهمشة، سطوة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وتجار السلاح الدوليين، كما تساهم أطراف التنافس الدولي كفواعل اقتصادية كعوامل خارجية في إذكاء الصراعات الداخلية بسبب انقسام المجتمع بين موافق و معارض لوجودها.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة.

لفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها التي بمقدورها ضبط حدودها الجغرافية في إطارها الإقليمي، توفير التعليم، الصحة و بنية اقتصادية عاملة قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وضمان الحفاظ على النظام والقانون فتكون في نوع الدولة المتماسكة اجتماعيا وصاحبة نظام سياسي مستقر[1]. أما الدولة الفاشلة Failed State فلا تملك أيا من الحسنات المذكورة، فهي موسومة بالعجز الوظيفي Dysfonctionement[2] حيث يعرفها هلمن وراثنر GELRAD B. HELMAN AND STEVEN R. RATNER في دراستهما إنقاذ الدول الفاشلة سنة 1993، SAVING FAILEDSTATES بأنها غير قادرة على أداء وظائفها بشكل فعال كوحدات مستقلة، كما ركز روبرت جاكسون ROBERT JACKSON على انتفاء السيادة عليها وبذلك فهي شبه دول QUASI-STATES تعتمد على السيادة الخارجية أي تحصيل الحاكم(فساد الحاكم) للعائدات من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية القابلة للتصدير، ويعد فساد أهم المقاييس للدلالة على ضعف الدولة (weak states) وهشاشتها (fragile states)، إذ يعتبرها ناعومتشاوسكي" بأنها مصدر تهديد وخطر على أمن الدول المجاورة".

المقاييس للدلالة على ضعف الدولة (weak states) وهشاشتها (fragile states)، إذ يعتبرها ناعومتشاوسكي" بأنها مصدر تهديد وخطر على أمن الدول المجاورة "[3].

---

(1) مارتن غريفيتن، نيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2002. ص222.

(2) *Stewark Patrick, **"Weak States And GlobalThreat ;Factor Fiction ?,** The Washington Quarterly, Spring, 2006*. PP 27-33 .

(3) نعوم تشاوسكي، **الدولة الفاشلة، إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة سامي الكعبي، دار الكتاب العربي، 2007. ص 09.

ففساد نظم التسيير وهشاشة الأجهزة القانونية في ممارسة عمليات الضبط أثبتته منظمة الشفافية الدولية حيث رتبت دول الساحل الإفريقي في المراتب الأولى لمؤشرات الفساد(إساءة استخدام المنصب لفائدة المصلحة الشخصية).

الجدول رقم (02): يوضح مؤشرات الفساد في دول الساحل الإفريقي.

البلد	المؤشر% من (100) نقطة	الترتيب العالمي من 180بلد
موريتانيا	27/100	144/180
السنغال	45/100	67/180
مالي	32/100	120/180
النيجر	34/100	144/180
تشاد	16/100	172/180

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات المنظمة الدولية للشفافية لسنة 2019.

وتتوفر عديد الأسباب لفشل الدولة الساحلية الصحراوية منها التباين العرقي، معضلة الحدود المصطنعة الموروثة عن الاستعمار، غياب المشاركة السياسية، أزمة الشرعية والمشروعية، التوزيع غير العادل، انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، الفشل الاقتصادي ووجود أنظمة زبائنية تفتح المجال للتدخل الأجنبي ونظم باطريموانية قائمة على الشخصنة أصبحت تتملك دول غير شرعية داخل دولة شرعية وحولت القطاع العام إلى ملكية خاصة[1] وكل ذلك يبنى على المحركات الكثيرة لقياس الهشاشة التي يعتمدها Fragile sterty index ومنها العنف، اللاعدالة، غياب الفعالية في مؤسسات الدولة، غياب الأسس الاقتصادية والمرونة حيث تم ترتيب دول الساحل الإفريقي ضمن المراتب الأولى لمؤشر الهشاشة ذات الإنذار العالي جدا (**High alert**) منوه لها بعدم الكفاءة المؤسسية والوظيفية.

[1] مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2014. ص 281.

الجدول رقم (03): يوضح مؤشرات الهشاشة في دول الساحل الإفريقي.

البلد	المؤشر	الترتيب عالميا	درجة التحذير
تشاد	108.5	7	قصوى
النيجر	96.2	18	قصوى
مالي	94.5	21	قصوى
موريتانيا	90.1	31	قصوى

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مؤشرات صندوق السلام للدول الهشة لسنة 2019.

وبصفة عامة تحول فضاء الساحل إلى مناطق مهمشة إنسانيا يحذق بها الانحطاط الاجتماعي نتيجة الإهمال والشعور بعدم الارتباط الوطني وعدم تحقق الخصوصية الشيء الذي اعتبره **باري بوزان** و **أول ويفر** سببا مركزيا في قيام النزاعات الأمنية المسلحة بالدينامية السريعة في الساحل الإفريقي[1].

المطلب الثاني: أزمة الطوارق:

شكلت أزمة الطوارق حلقات متصلة من المطالبة بحقوق سياسية و إقتصادية منعدمة جعلت من إقليم أزواد بؤرة للأزمات المستمرة منذ الإستقلال عام 1960وهم على مجموعتين:

[1] *Timothy Raeymeekers, « **collapse or order ? questions state collapse in Africa**, conflict research group working paper, n°1.may 2005, p04,(http:// ideas- repec 059/p/hic/ wpaper/ 10/ html) 20/04/ 2019, Time :23 :10 .*

الخريطة رقم(2) :توضح توزع إثنية الطوارق على بلدان منطقة الساحل الإفريقي

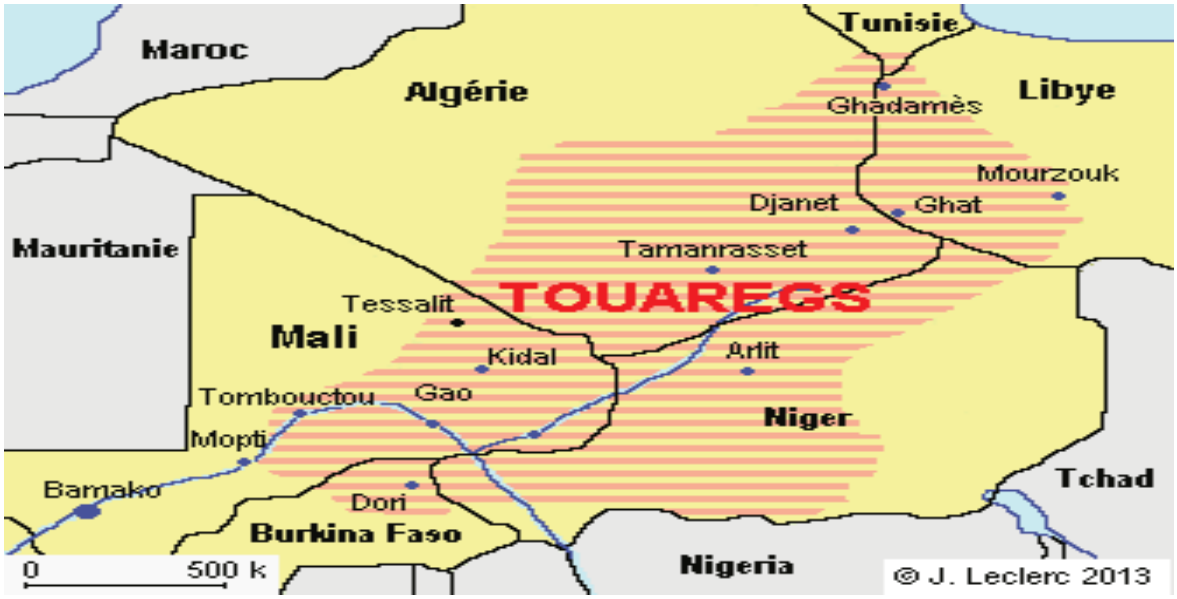

المجموعة الأولى: طوارق الغرب ويسكنون تونبوقتو خاصة.

المجموعة الثانية: طوارق الشمال (قبائل إيموشق وإيفوغاس) يتمركزون في:

تمبوكتو: وهي مكونة من 8 قبائل: كيل نصر، أدنان، شمناس، كل السوق، البرابيش، اولمدن، كنتة وأمغاد ،**روان** في الشمال الغربي 250 كلم على تمبوكتو وقبائل كلنتصر، أجران، كلاقوس، إقدالنوكلتنلان بين شمال مالي والنيجر، **كيدال** و تقع شمال مالي على الحدود الجزائرية، تمثل عاصمة الطوارق وتتكون من قبائل تاغات، أمغاد، طوارق أدرار، إرجناتن، افرقومسن، إبليتين، ايفوغاس وتبلغ المساحة الإجمالية التي يشغلها الطوارق في أزواد قرابة (822000كلم^2)[1]. يسكنها بين مليون ونصف إلى ثلاثة ملايين حسب تقديرات متفاوتة و يتشكل إقليم الأزواد من ناحيتين[2]، أزواد المالية وتضم:

أ- المنطقة المحادية لنهر النيجر من تمبوكتو.

ب- المنطقة المحادية لجنوب كيدال وتندمة.

---

[1] بقلاي فاطمة، المسألة الطوارقية، **المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنة في منطقة الساحل**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول بعنوان: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية، 2013.

[2] أحمد عبد الدايم محمد حسين، **تاريخ القضية الأزوادية وتطورها، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي**، لندن، العدد 16، أفريل- جوان 2013. ص ص16-19.

ج- منطقة كيدال، تباركين، تاسليت، اكهلوك، أضغاغ، جبال افقاس، ركشاش،على الحدود الموريتانية والهوقار مع الجزائر .

د- أزواج وهي منطقة حدودية بين مالي والنيجر يقطنها عرب البرابيش، كنته، وموشق

يوفر للطوارق أفضلية استراتيجية بالنظر إلى تضاريسه (جبال عالية، صحراء واسعة مكشوفة) تجعل منه منيعا على المداهمات والسبق العسكري فهو يتفوق على ما حوله من الصحراء أين يمكن تنصيب الأجهزة المتطورة للرصد والإرسال والاستقبال بالأقمار الفضائية التي يمكنها تغطية الجوار الجيوسياسي ويكشف الحدود الجزائرية النيجيرية، الموريتانية وحتى أجزاء من الحدود المغربية[1]. و في تحليل عمودي لكرونولوجيا تمرد الطوارق يتبين لنا أن كل فشل عسكري يزيد في إخفاق التنمية في المناطق الشمالية ويدفع بهذا الشعب إلى الشتات.

تمرد الطوارق الأول كان رداً على السياسة الزراعية التمييزية التي انتهجها الرئيس موديبو كايتا اتجاه قبائل العرب والبربر في الشمال التي أضرت بالطبيعة الرعوية التاريخية لمنطقة أزواد بداية في سنة 1963 وفي السنة التالية وبعد فشل التمرد وضعت المنطقة تحت الحكم العسكري، وبقيت ترزح تحت ضغط قانون التنظيم الزراعي مما جعل المواطنين في حالة النزوح الدائم ومما زادهم بؤسا تلك الموجة من الجفاف الحاد التي ألمت بالمنطقة والمحيط الجغرافي التابع لبلدان الجوار المالي عام 1972 وعام 1973 التي أفضت إلى هلاك أعداد هائلة من البشر والمواشي.

- و قد ساهم شتات الطوارق في انخراط فئات عديدة في حروب تشاد والسودان وحتى لبنان وأدى ذلك إلى الرغبة في العودة وتكوين وطن حيث أنضجت تلك التجربة في الخارج فكرة تعظيم الاثنية والدفاع عن الأرض واستغل الطوارق جو الانفتاح الديمقراطي في مالي ونظموا تمردا في ميناكا أفضى إلى حكم ذاتي اقترحه الرئيس موسى طراوري بمساعدة المفاوض الجزائري في اتفاق تمنراست 1991 الذي نص على سحب القوات الحكومية من تمبوكتو وكيدال ومنح المنطقة الشمالية الحكم الذاتي وتخصيص جزء من المداخيل للتنمية بالمنطقة[2]، دمج مقاتلي الطوارق في الوظائف الحكومية ومنها الأمنية وإقرار اللامركزية واتبعتها الحكومة والحركة الشعبية لتحرير أزواد والقبائل المنبثقة عنها بتوقيع المعاهدة الوطنية في عهد الرئيس عمر الفاكوناري بنفس الامتيازات التي وضعت الالتزامات موضع اختبار لم تمنع من اندلاع تمردات جديدة خلفت أكثر من 8000

[1] سعد المهدي، **قضية الطوارق في مالي**، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، جويلية – سبتمبر، 2012. ص32.

[2] *George klute, « hostilités et Alliances, Archéologie de la dissidence de Touaregs au Mali ». cahiers d'études Africaines ,vol 35 ,n°137 , 1995. p58 .*

ضحية نجحت بعدها الضغوط على الجبهة الأزوادية لإجراء محادثات وتم توقيع اتفاقية تمبوكتوغير أن بقاء المواطنين تحت وطأة التهميش قاد في النهاية إلى تمردات 2006 و 2007 إلى أن نجحت الوساطة الليبية مع التمرد في شمال مالي والنيجر حيث تم توقيع إطار كيدالثم بروتوكول التفاهم في 30 مارس 2008 في طرابلس. وترجع أسباب التمرد إلى استمرار التهميش نظرا لإخفاق حكومة أمادوتوماني توري في تطبيق البرنامج الوطني للأمن والسلام والتنمية و عودة أعداد كبيرة من المقاتلين التابعين للحركة الوطنية للتحرير أزود من ليبيا مدججين بالأسلحة النوعية بتواطؤ ساذج في الجهات الغربية الشيء الذي سهل إسقاط مدينة تمبوكتو وسيطر عليها الجهاديون ونشأ هناك جيش الساحل القادر على فرض هيمنته رغم أنف الجميع حسب الباحث صامويل لوران SamuelLaurent[1] وترتبط خلفيات النزاع في مالي بما يلي:

بعد تعرضنا للجغرافيا الإثنية للطوارق ومسار الصراع السياسي والعسكري بينهم وبين حكومات باماكو في الجنوب يمكننا حصر الاسباب الموضوعية لذلك عبر مجموعة من المداخل :

أولا/المتغير الإثني: و تفسر لنا كيف استبعد الطوارق من المشاركة السياسية من خلال تمكين المستعمر الفرنسي لقبيلة **الهوسا** في الجنوب من حكم البلاد غداة الاستقلال و بالتالي تهميش منطقة أزواد شمال نهر النيجر الشيء الذي دفع الطوارق النظر إلى **الواقع الإثني** المفروض عليهم حيث سعوا لتعزيز أمنهم و تم تفسير ذلك بالتصعيد الخطير من طرف حكومة باماكو و بالتالي مباشرتها عمليات الاحتواء العسكري **containment** التي فاقمت الأوضاع أكثر. كما لعب **توظيف الإثنية** كمتغير من خلال استقطاب الطوارق و استمالتهم لاستغلالهم في مشاريع سياسية مثل الوحدة الإفريقية بالنسبة **لليبيا**.

ثانيا/متغير الحرمان النسبي: يعد الحرمان النسبي من حقوق الحياة سببا رئيسيا للعنف السياسي بأشكاله المختلفة و يعبر عن النقص الشديد في الخدمات كالسلع (**الفقر**) و الإقصاء في ظروف الحياة السياسية والاقتصادية (**القهر**) التي يعتقد البشر أن له الحق فيها ممّا يولد موجات من السخط في المرحلة الأولى ومع مرور الوقت يتم تسييس السخط و إخراجه بالوسائل العنيفة و إعلان التمرد على الحكومة [2] وقد مورس في كل من مالي و النيجر هذا النوع من الحرمان على أقلية الطوارق منذ الاستقلال.

---

[1] *Samuel Laurent,* ***Sahel isten de la Libye au Mali, au coeur de nouveau Jihad****, Edition du seuil, Paris 2013.p5.*

[2] أحمد عابد الحافظ، **الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية اتجاه الشيشان وتترستان 1991–2000**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،القاهرة ،2005 .ص75.

ثالثا/المتغير الاقتصاد: و يفسر عدم نجاح دولتا مالي و النيجر اقتصاديا في العدالة التوزيعية الجغرافية أي في توزيع العوائد على كافة الأنحاء الداخلية ممّا زاد في الشعور بالحرمان النسبي[1] من طرف الطوارق اللذين يطالبون باسترجاع حقوق التعدين و الانتفاع بها خاصة ان أغلب المعادن توجد في إقليم أزواد بالإضافة إلى عوامل مناخية تمثلت في موجات للجفاف الشديد عامي 1972 و 1973 قضت على الاقتصاديات الرعوية المحلية للطوارق و أسفرت عن هلاك حوالى 3,5 مليون رأس من الماشية و أعدا كبيرة من البشر الشيء الذي دفع بالطوارق للهجرة إلى الجزائر[2].

المطلب الثالث: التواجد الأجنبي.

تشهد منطقة الساحل الإفريقي إعادة تعريف استراتيجي، إذ يبدو أن التحليل الاقتصادي لمواردها الباطنية الضخمة يكسبها مزيدا من الاهتمام ويزيد في تبعية القوى الكبرى.

أ– التواجد الأمريكي: يرتبط الاهتمام الأمريكي بما توفره هذه المنطقة من نفط وغاز ومعادن، وفي إطار التنافس الدولي المحموم تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- الربط الجيوطاقوي بمنطقة الساحل باعتبار أن الولايات المتحدة تستورد أكثر من 30 % من احتياجاتها النفطية اليومية من إفريقيا.
- السيطرة على طرق الإمدادات الطاقوية البرية والبحرية والإمساك بعصب الاقتصاد العالمي لمنافسة القوى الاقتصادية الكبرى في القرن الواحد والعشرين وضمان الهيمنة على العالم لأطول فترة ممكنة[3]. الاستئثار بمناطق النفط في غرب إفريقيا خاصة في نيجيريا ومنطقة خليج غينيا وربطها بدول الساحل الإفريقي المغلقة كالتشاد والنيجر مالي وترجع أهمية المنطقة وثرواتها لقربها من الساحل الشرقي للولايات المتحدة وقصر المسافة بالنصف بالنسبة لنفط الخليج العربي، والامتيازات التي تتمتع بها الناقلات الأمريكية في المحيط الأطلسي المفتوح والمعزز بالرقابة والحماية العسكرية بعيدا عن الهواجس الأمنية الإفريقية.

---

[1] تيد روبرت غير،**لماذا يتمرد البشر**، مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة، دط،2004. ص 35.

[2] حسين بوقارة، **مشكلة الأقلية الترقية وإنعكاساتها على الإستقرا رفي منطقة الساحل الإفريقي**،،العالم الإستراتيجي،الجزائر ،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،العدد 07،نوفمبر 2008. ص 08.

[3] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2006. ص 62.

الشكل رقم (01): يوضح احتياطات العالم من النفط ونسبة إفريقيا منها

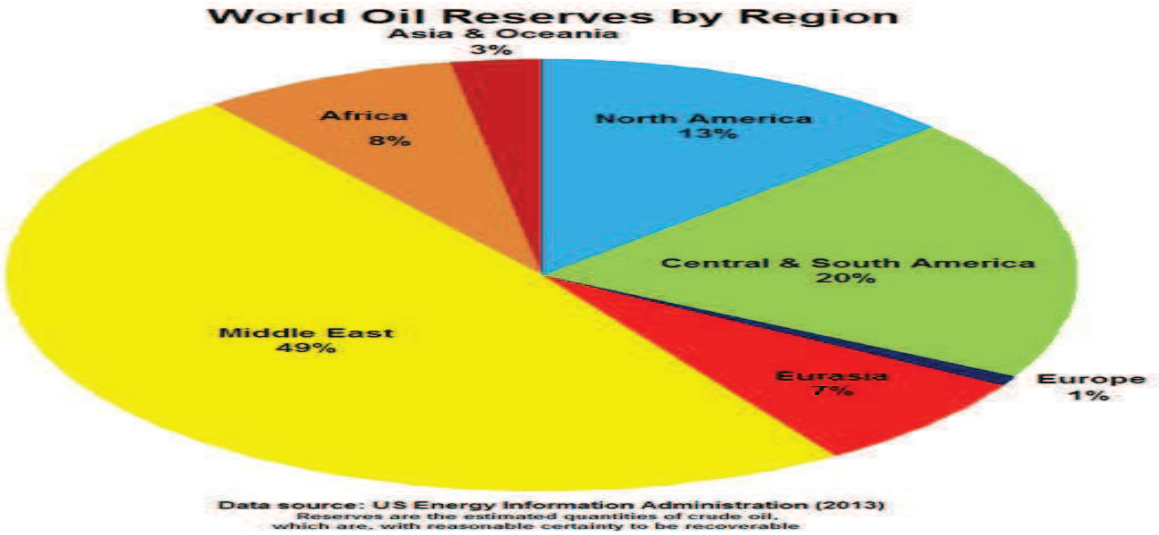

وتوضح الدائرة النسبية مدى حيوية الاحتياطي الإفريقي والمقدر بـ 8% من الاحتياطات العالمية، إذ تنتج منطقة غرب إفريقيا (نيجيريا وخليج غينيا) وحدها أكثر في 5 مليون برميل يوميا تذهب كصادرات للولايات المتحدة في غالبها، ويقدر احتياطي المنطقة من البترول بـ 75% في احتياطي القارة المقدرة بـ 114.3مليار برميل أي بنسبة 10% قياسا بالاحتياطي العالمي الذي يصل إلى 1706 مليار برميل وهي المكانة الآخذة في التعزز بعد اكتشافات جديدة في خليج غينيا، تشاد، النيجر، مالي، السودان وموريتانيا وتحقق الولايات المتحدة امتيازات كثيرة بسيطرتها على هذه المجالات الحيوية منها[1]:

1- وقوع جميع الحقول الاستخراجية الجديدة المكتشفة في نيجيريا وغرب إفريقيا (خليج غينيا) في المياه الأطلسية العميقة مما يجعلها عصية على تربصات حركتا بوكو حرام وجماعة تحرير دالتا النيجر.

2- تحقق مجموع الشركات الأمريكية خاصة منها إكسون موبيل Exxon mobil وشيفرون chevron أرباحا طائلة لطبيعة التعاقدات التي تجربها مع دول المنطقة والقائمة على نظام التكفل بالمشاريع التنقيبية من طرف الشركات الأمريكية العملاقة واقتسام العوائد الربحية مع الدول المانحة للامتيازات.

3- التنافسية العالية لبترول المنطقة لارتفاع جودته وخلوه من مادة الكبريت مما يساعد المستهلك الأمريكي على الالتزام بالتشريعات البيئية الدولية.

4- تطوير الاستكشافات مع دول المنطقة غير المنتمية لمنطقة أوبك OPECالتي تستورد منها الولايات المتحدة 74% من احتياجاتها اليومية من النفط وذلك للإفلات من القيود الصارمة التي تفرضها هذه المنظمة على

[1] أيان ريتلدج، **العطش إلى النفط ، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، الدارالعربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2006، ص 151.

حصص الإنتاج التي تحددها للحفاظ على مستوى الأسعار مما يمكنها من تعبئة تدفقات كبيرة من النفط لتصب في الخزان النفطي الاستراتيجي القومي الأمريكي SPRعلى ساحل خليج المكسيك الذي يتسع لـ700مليون برميل والمخصص لتفادي اضطرابات الامدادات طويلة الأمد.

وتبرز إعادة تأسيس الاحتكار النفطي الأمريكي وتقليص نفوذ المتنافسين الدوليين من خلال سيطرة الشركات الأمريكية على العمليات الاستخراجية والتحويلية، وعمليات النقل عبر صحراء الساحل الإفريقي والساحل الغربي، فالولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على نفط تشاد الذي تنقله عبر الكاميرون إلى الأطلسي وتضخ الشركات الأمريكية 250,000 برميل يوميا[1]. وتساهم أنغولا بـ 7 % من الاستهلاك اليومي الأمريكي بنسبة 40 % من الإنتاج الانغولي أين تسيطر شركة شفرونchevronعلى 75% من إنتاج النفط في أنغولا أما في غينيا فتتحكم إيكسون موبيل Exxon mobil وشيفرون chevron في ثلثي إنتاج البلاد .

الخريطة رقم (03): توضح حضور أقوى الشركات النفطية الأمريكية وتوزع استثماراتها في إفريقيا.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لحماية استثماراتها عبر مبادرات كثيرة منها أفريكوم (القيادة العسكرية الأمريكية لقارة إفريقيا) المنشأة في 2007 لضمان تدفق الموارد وحماية خطوط النقل الطاقوي ومراقبة المستجدات الأمنية الدولية ومحاربة الجهادية في الساحل. ومن هذا المنطلق فقد تنامي نوعين من الأهداف الأمنية الأمريكية:

[1] *Alexis Richard B.A (**Drenses politiques**)Université du Québec à Montérial , 2002, P27.*

1- ضمان تدفقات الطاقة وحمايتها من العمليات المسلحة في غرب إفريقيا وخليج غينيا خاصة من القرصنة ومراقبة الأنابيب والناقلات[1] المنحدرة في الساحل الإفريقي إلى ساحل الأطلسي.

2- تعزيز السيطرة الاستراتيجية على إفريقيا والتضييق على الوجود الفرنسي من خلال تفعيل الصيغ التعاونية لفروع أفريكوم Africom منها اللوجيستية والتدريبية مع أغلب دول الساحل الإفريقي في مواجهة مشاريع منافسة محلية ودولية.

ب- التواجد الفرنسي:ترتبط فرنسا بعلاقة تاريخية مع أغلب الدول في إفريقيا نظرا للماضي الاستعماري وتبعية هذه الدول لها في العقود الماضية، إذ يوفر هذا العامل لفرنسا قوة اختراق وتواجد داخل الجسم الإفريقي بصفة دائمة، إذ تحتفظ بستة مواقع عسكرية تاريخية هي: السنغال، ساحل العاج، الغابون، إفريقيا الوسطى، تشاد وجيبوتيي ما ، إذ تتوزع القوات الفرنسية كالآتي:

- ✓ 950 جندي في تشاد في إطار عملية الباشق C'opération épervier
- ✓ 350 جندي في قاعدة داكار بالسنغال.
- ✓ 950جندي في القاعدة العسكرية بساحل العاج ضمن عملية L'opération licorne.
- ✓ قوات عمليات خاصة (OS) في بوركينا فاسو
- ✓ قوات في النيجر على إثر اختطاف موظفي شركة AREVA المختصة في التنقيب على اليورانيوم.
- ✓ قوات في موريتانيا للتدريب
- ✓ قوات خاصة في تشاد منذ التدخل العسكري في 2009 لإبقاء حكم إدريس ديبي
- ✓ قوات برية وجوية 4000 جندي في مالي منذ 2013 ضمن عملية بارخانBarkhane على إثر سقوط مدن شمال مالي بأيدي الجبهة الوطنية لتحرير أزواد وجماعات إسلامية إفريقية[2].

---

[1] جميل مصعب محمود، **مرجع سابق**، ص 203.

[2] *M .Jasselin de Rahan,* ***Rapport d'information, commission des affaires étrangères de la défense et des forces armées sur la politique Africaine de la France*** *,senat n°324,2011,2012 , P 24.*

الخريطة رقم (04): توضح تموقع القوات الفرنسية في العالم.

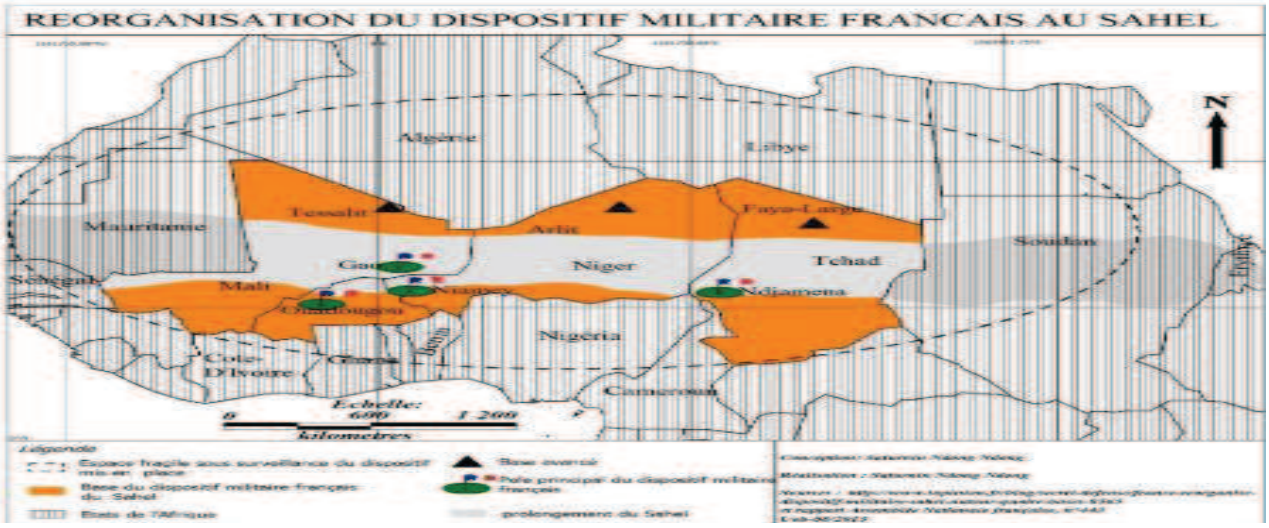

- ✓ القاعدة العسكرية في جيبوتي المكونة من 1450 جندي، 10 طائرات ميراج مقاتلة نوع 2000، طائرة للنقل العسكري C-160 و 10 مروحيات حيث يتم تحديث وتدعيم هذه القوات من حين لآخر تبعا للمتغيرات على الساحة الدولية.
- ✓ القاعدة العسكرية في الغابون وبها 350 جندي.
- ✓ تواجد عسكري من 100جندي للمراقبة بكل من بنين والطوغو.

ولتأسيس مسوغ يسمح لها بالتواجد العسكري تعتمد فرنسا على تضخيم التهديد الإرهابي على أوروبا غير أن الحقيقة تكمن في تبعية فرنسا الكبيرة لدول الساحل الافريقي في موارد الطاقة فهي تعتمد على:

1- يورانيوم النيجر وجنوب إفريقيا والغابون بنسبة 90% لصناعة الكهرباء.

2- ثلث الفوسفاط المستورد يأتيها من المغرب، الطوغو، السنغال، تونس، الجزائر.

3- تتزود بثلث احتياجاتها من الحديد من موريتانيا.

4- تستورد أكثر من 40 % من النفط من إفريقيا[1].

وعلى ضوء ما ذكر تسعى فرنسا لتعزيز مكانتها من خلال دعم القوات المسلحة لبلدان الساحل من خلال مساعداتها اللوجستية حيث تخصص 07% من الدخل القومي للمساعدات الهيكلية في قطاعات الصحة والتعليم ودعم الجيوش تقنيا وتقويتها لمجابهة الخطر الإرهابي بالنظر إلى عدم قدرة تلك البلدان على ذلك ذاتيا بسبب ضعف تلك الجيوش ميزانية وعددا قياسا بالتحديات الأمنية، إذ تبلغ ميزانية الجيش البوركينابي 150 مليون دولار

[1] جميل مصعب محمود، **مرجع سابق**، ص. ص96-97.

ويصل حجمه إلى 11200 جندي سنة 2016، وتبلغ القوات المسلحة التشادية إلى 30500 جندي بميزانية للدفاع تبلغ 120 مليون دولار سنة 2017 أين ترتبط تشاد طبقا للبروتوكول الإضافي لسنة 1990 المكمل لاتفاقية 1976 القاضي بإعادة تنظيم الجيش وحق فرنسا في التواجد العسكري في البلاد، أما موريتانيا فتصل قواتها المسلحة إلى 20850 جندي بميزانية 136 مليون دولار سنة 2016 [1].

ولا تتعدى ميزانية الدفاع في مالي 76 مليون دولار سنة 2017، كما يرتبط النيجر باتفاقية 1961و1977 اللتان تسمحان بوجود عسكري فرنسي دائم ويتشكل الجيش النيجيري من 5500 جندي بميزانية دفاع بلغت 263 مليون أورو في سنة 2016.

يتضح من قراءة العلاقة بين هذه الأرقام والتحديات الأمنية الراهنة في الساحل الإفريقي أن الجيوش المذكورة غير قادرة تماما على مجابهة الجماعات المسلحة الوطنية، إضافة إلى الجماعات الإرهابية الوافدة وعليه تستغل فرنسا الدريعة الإرهابية مبررا سياسيا وأخلاقيا للتدخل وعدم التردد في تجاوز قواعد القانون الدولي من أجل وضع اليد Main Mise على ثروات المنطقة وإدارتها خدمة لتقوية اقتصادها والتحرر من ضغوط الممولين القدامى بالبترول (الخليج العربي) والغاز(روسيا) إذ تشير التقديرات بأن أوربا ستخضع في أفاق 2050 لـ 70% من حاجاتها الغازية لروسيا.

ج- الصعود الصيني: لا تبحث الصين بالدرجة الأولى على احتكار النفوذ العسكري بل تسعى لغرض الاحتكار الاقتصادي عبر شبكة كبيرة تتشكل مما يزيد عن 3000 شركة موزعة على مواقع الموارد الباطنية لإفريقيا وبالجوع لمنطقة الساحل تعتبر الصين ثاني مستغل ليورانيوم النيجر بعد فرنسا وأول مستورد لحديد موريتانيا، وتعمل شركة البترول الوطنية الصينية الدولية على استغلال منطقة نويني وبلغت الاستثمارات في تشاد أكثر من 5 مليار دولار، وتستغل الصين فراغ الساحة السودانية لتعويم الاستثمار المتعدد بما فيه استغلال النفط والمعادن وحسب الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية لسنة 2018 فإن حجم صادرات الصين للدول الإفريقية بلغ 104.91 مليار دولار بزيادة 10.8% عن سنة 2017 وبلغت واردات الصين من إفريقيا لنفس السنة 99.28 مليار دولار بزيادة 30.8% مقارنة بالسنة الفارطة وبذلك

[1] ***Observatoire Défense et Climat DGRIS***, *Direction Générale des R- Internationales et de la stratégie – ministère des armées – rapport d'étude N°06 prospective sahel mai 2018 P 67.*

تصبح أول شريك اقتصادي تجاري لإفريقيا، إذ يزيد هذا المعطى مع النمو الاقتصادي السريع للصين[1]، من تخويف الفاعلين في الساحة الإفريقية.

وبفعالية اقتصادية يعتبر السوق الصيني مع الهندي مركز جذب مستقبلي لـ21 دولة إفريقية مصدرة للنفط وتشير تقديرات بأن الصين في أفق 2050 سيتضاعف استهلاكها للنفط ليصل إلى 20 مليون برميل يوميا وتحتل آنذاك المرتبة الأولى عالمية.

الخريطة رقم (05): توضح توزيع الشركات الصينية في إفريقيا.

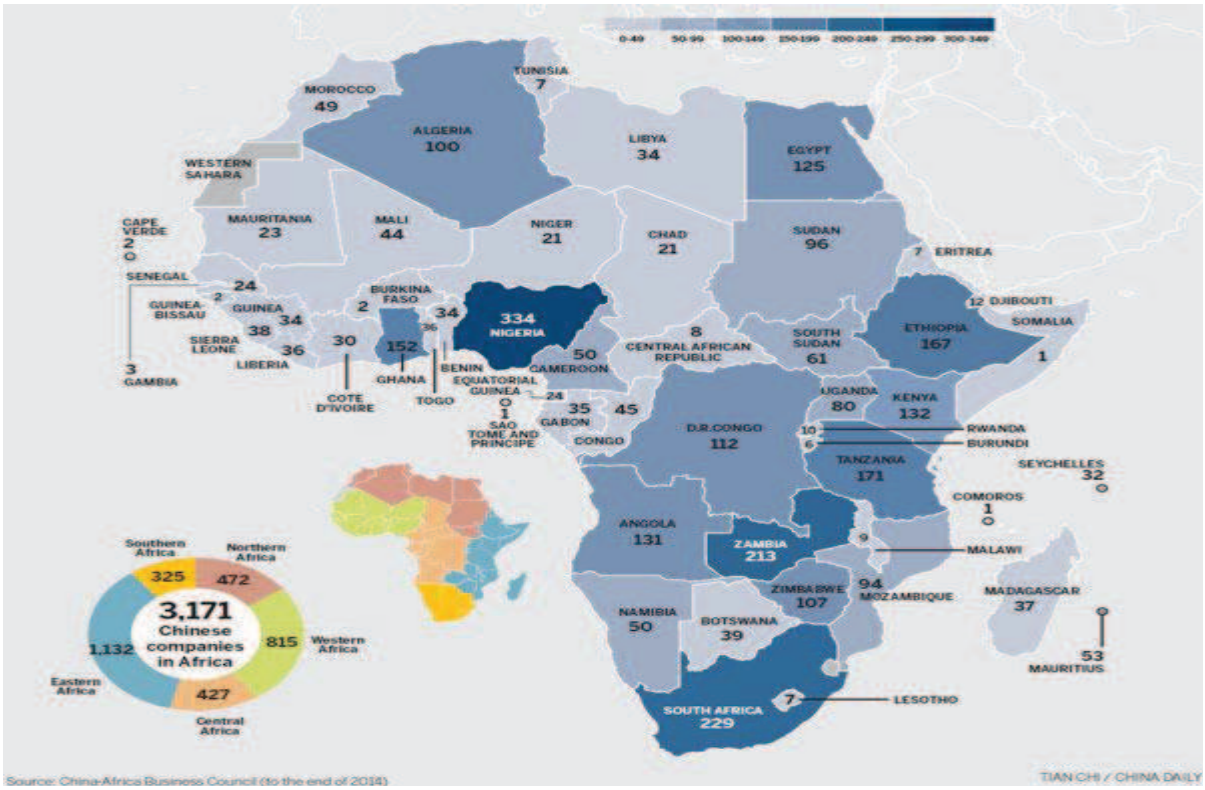

بحيث تكشف الخريطة مدى النفوذ الاستثماري الصيني واستغلال العلاقات الدبلوماسية الثقافية، فكثافة التواجد الاقتصادي يدعم حسن العلاقات المعززة بالمحطات التاريخية التي وقفت فيها الصين مع بلدان إفريقيا في إطار تحررها من الاستعمار لذا تتدعم واردات النفط الصينية في جميع بلدان الإفريقية تقريبا وأهمها: نيجيريا، الغابون، ليبيا، تشاد، كينيا، الجزائر، السودان، أنغولا، غينيا الاستوائية والكونغو الديمقراطية إذ تزود هذه الدول الصين بأكثر من 30% من استهلاكها اليومي ويساعدنا هذا المعطى في فهم العشوائية والخلل الذي تسببه الصين

(1) كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص213.

بالنسبة لإنفاذ الموارد بفعل الوتيرة والانتشار السريعين[1]، مما يعكس تهديد أمني للبيئة المحلية وللمنافسين الدوليين الذين لا يألون جهدا في إعادة إنتاج بيئات أمنية غير مناسبة للصين سعيا منهم للانفراد بالمجالات الحيوية التي تعرضها منطقة الساحل الإفريقي كفضاء غير محكوم.

المبحث الثالث: التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية.

1. القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI.

تمثل المرجعية العقائدية لجميع الحركات الإرهابية المسلحة في الساحل الإفريقيولها فروع عديدة مثل حركة التوحيد والجهاد في غربي إفريقيا، وحركة بوكو حرام في دلتا النيجر، كما تتحد لوجيستيا مع حركات أخرى كجماعة أنصار الدين الإسلامي وأيضا الشريعة، بالإضافة إلى أكثر من 10 تنظيمات مسلحة تنشط في الجنوب الليبي وتمثل قواعد لشراء السلاح أين تنتشر في ليبيا أكثر من 20 مليون وحدة سلاح، وتمتد ولايتها إلى الساحل الأطلسي مع جماعة أنصار الله، المرابطون من بلاد شنقيط، ضف إلى ذلك العلاقة المتنامية بين القاعدة وحركة الشباب الصومالية.

وتتميز القاعدة بذوبانها في محيطها الاجتماعي وقدرتها على التمويل والتجنيد بفعل إشرافها الدائم على المساعدات الاجتماعية التي توفرها وتساهم في أغلب عمليات الخطف Kidnapping وأخذ الرهائن Takehostage بغرض الحصول على الفدى، كما تتغلغل بعناصرها ضمن المدارس والمعاهد القرآنية المنتشرة من ساحل الأطلسي غربا إلى ساحل المتوسط شمالا ليكونوا وسطاء تجنيد ومن أهم عملياتها خطف أربعة سياح فرنسيين وقتلهم قرب مدينة ألاك Aleg وبعدها بثلاثة أيام الهجوم على ثكنة عسكرية قرب نواكشط أسفر عن قتل 15جندياً وذلك للدلالة في البداية على أفرقة التنظـــيم وانتشاره Spillovers وذلك في عـــام 2007، الهجوم على السفارة الفرنسية في نواكشط في 08/08/2018 وقتل مسير أمريكي لمنظمة غير حكومية في 03/06/2009 في العاصمة نواكشط، استهداف درك تمنراست في 03/03/2012، الهجوم على قاعدة الحياة الغازية بتقنتورين (يمين أميناس، إليزي) في 17 جانفي 2013. واستهداف مطعم وفندق في واغادوغو في 15 جانفي 2016 الذي أدى إلى مقتل 30 شخص، استهداف المخيم العسكري في مالي (غاو)

[1] *LucieNgono, **la Coopération chinoise Et le Développement en Afrique subsaharienne : opportunités ou impacts** .Université du québec à Montréal, 2017,P 16 .*

في18/01/2017 بمالي بحصيلة وصلت إلى 54 قتيل واغتيال طبيب عسكري فرنسي في 02/02/2019 بمالي.

2. جماعة بوكو حرام.

تنشط على مستوى نيجيريا ولها امتدادات قبلية في شمال وشرق النيجر حيث تكونت منة طلاب المدارس الدينية وتسعى لمكافحة الفساد[1]. إقامة الدولة الإسلامية ومناهضة الوجود الأجنبي بالقارة وعليه تعتبر تهديدا للأمن القومي الأمريكي من خلال تأثيرها على تدفقات البترول النيجيري إلى الشمال الأمريكي والذي يشكل نسبة قريبة من 30% من واردات النفط الأمريكية، شهدت نقلة نوعية في نهج عملها بعد إعدام مؤسسها الشيخ محمد يوسف عام 2009 والخسارة الفادحة التي ألحقتها بها قوات الأمن مما فرض عليها الانتشار الإفريقي، وأهم عملياتها سجلتها سنوات 2010،2011 باستهدافها سجن ولاية بوتشي وهروب أكثر من 700 سجين استهداف مقر الأمم المتحدة في أبوجا 2011/08/26 حيث أسفر عن مقتل 23 شخصا وهجمات كثيرة ومتعددة على مراكز الجيش والشرطة والكنائس واختطاف النساء والأطفال، وبذلك تعد أهم مصادر التهديد الأمني للأمون القومية الإفريقية، خاصة الجزائر بتحالفها مع القاعدة وتفاعلها مع التجارة غير المشروعية للسلاح والبشر في تشاد، مالي، النيجر وليبيا.

3. حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MOJWA.

اختطفت في أفريل 2012 مجموعة من الدبلوماسيين الجزائريين في القنصلية الجزائرية في مدينة غاو (مالي) وقد أعدمت أحد الدبلوماسيين وأطلقت سراح الباقين فيما بعد، تتشكل هذه الجماعة من أفارقة لا يرغبون في وجود عناصر شمال إفريقيا بينهم لخوفهم من الاختراق وتجد لنفسها في أقصى الجنوب الموريتاني ملاذا وأرضا خصبة للتجنيد لوجود العنصر الزنجي المعادي للحكومة، كما أن الحركة استطاعت الوصول إلى الأسلحة الليبية عن طريق وسطاء وتعج منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى عموما بعشرات التنظيمات المسلحة التي تجد لنفسها مصالح مشتركة مع بعضها البعض، في تأمين المسالك تأمين التمويل عن طريق التنسيق لأخذ الرهائن والاختطاف وبما أن الحركات المسلحة في الساحل أغلبها انفصالية فإنها تجد في الحركات الجهادية المتطرفة، عونا ومددا الشيء الذي رأيناه في الاستيلاء على كيدال وغاوا وتمبوكتو سنة 2012 حيث اتسقت جهود الفصيل الطوارقي مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وبالتالي يمكن لنا القول بأن الحدود الجنوبية للجزائر تعرف تهديدات ارتدادية من

---

[1] *Stephen A. Harmo,* ***Terror and Insurge ncy in the Sahara- Sahel region corruption****, contraband, jihad and the Mali war of 2012,2013, Pittsburg state University, USA, 2014 PP , 121-122.*

طرف أكثر من 10 تنظيمات ليبية تشتغل بالوساطة في بيع السلاح لنظيراتها في شمال النيجر وشمال مالي، إضافة إلى تنظيم الدولة (داعش) الذي يتحكم في عشرات الآلاف من الجهاديين لاستخدامهم في المستقبل [1]

الخريطة رقم (06): توضح مجال نشاط التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي.

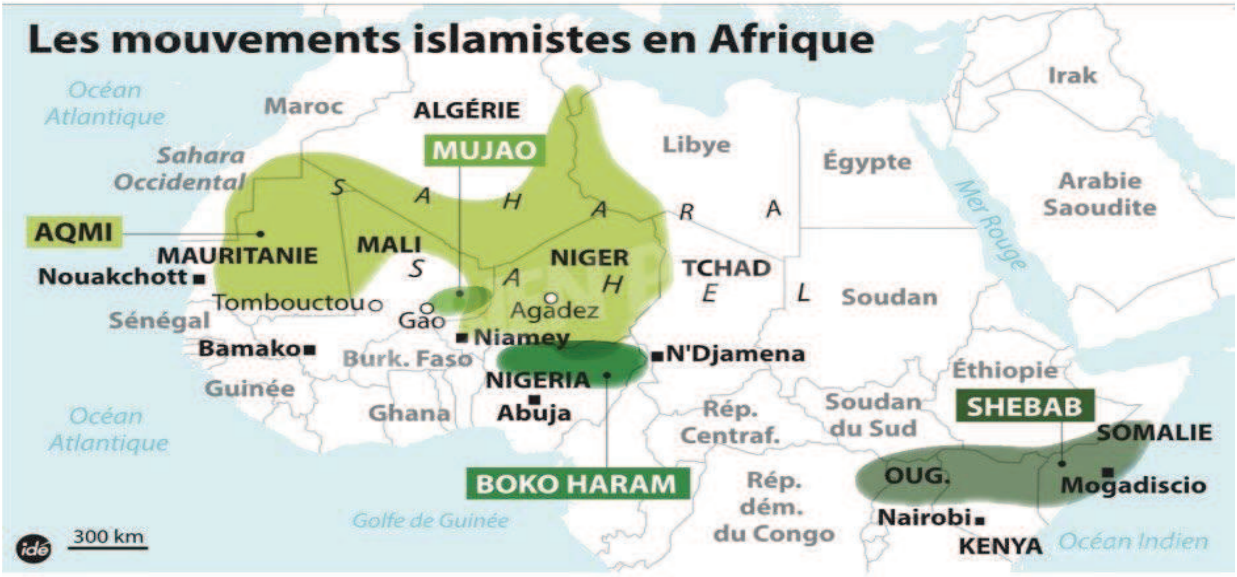

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

1- تجارة المخدرات: أصبحت إفريقيا من القارات الأكثر استهلاكا للمخدرات ومنها منطقة الساحل الذي تحولت إلى منطقة مستقطبة لتهريبها و تجارتها ومنها الجزائر التي تعتبر منطقة عبور بسبب طول شريطها الساحلي المقدر ب1200كلم وحدودها المقدرة بأكثر من 6000 كلم أغلبها صحراوية مع سبعة دول و أهمها :

الكوكايين: وتمثل الأرباح التي تجنيها عصابات تهريب الكوكايين عنصر جدب خطير جدا للمهربين والخارجين عن القانون في دول الساحل [2] و تتخذ تجارة الكوكايين ثلاثة مسارات إلى أروبا و الشرق الأوسط، **الأول بحري** عبر سواحل السنيغال و موريطانيا و المغرب إلى أوروبا حيث تنقل الكوكايين في حاويات لتصدير الأسماك و**الثاني** جوي عبر مطارات الدار البيضاء نيامى وباماكو و**الثالث** بري عبر موريطانيا ومالي والجزائر إلى أروبا مرورا بليبيا

---

[1] *Yonah Alexander,* ***Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014****, Sixth anualreport, February 2015, p 03.*

[2] خالد بشكيط، مرجع سابق. ص84 .

وقدر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة المنظمة أن20 طن من الكوكايين قد مرت عبر دول منطقة الساحل الإفريقي سنة 2008 وأفاد نفس المكتب في تقريره لسنة 2018 أن الإنتاج العالمي للكوكايين قد بلغ 1410 طن وأن الساحل الإفريقي كان أحد مراكز التهريب و الاستهلاك وقدر تقرير مكتب الامم المتحد للمخدرات والجريمة المنظمة أن المضبوطات من الكوكايين بلغت 500 كلغ في جيبوتي وحدها سنة 2017.

الخريطة رقم (07): توضح عبور تجارة الكوكايين فضاء الساحل الإفريقي والجزائر إلى أوروبا.

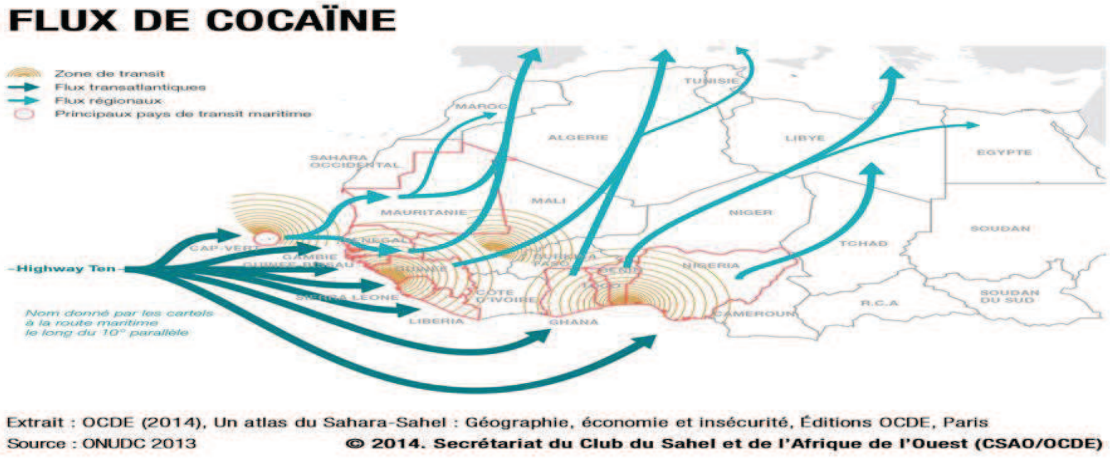

القنب: يمثل الساحل الإفريقي منطقة لإنتاج وتجارة القنب بامتياز بسب إنتاجه بكميات كبيرة في المغرب، نيجيريا، السنيغال وحسب تقرير مكتب الامم المتحدة للمخدرات و الجريمة المنظمة لسنة 2018 فإن المغرب ينتج 15% من الإنتاج العالمي ويزرع أكثر من 47400 هكتار وكان إنتاجه من الحشيش سنة 2011 أكثر من 38000 طن وتنقل كميات هائلة من راتنج القنب ومخدر الشيرا إلى شمال موريطانيا و عبر مدينة تومبوكتو في مالي إلى الجنوب الجزائري لتفادي الحدود المغلقة بين الجزائر و المغرب أو من شمال النيجر إلى ليبيا ومن تشاد إلى مصر و منها إلى الشرق الأوسط و أروبا كما تشير إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها إلى أن هناك اتجاها مضطردا لزيادة كميات المخدرات المحجوزة خاصة من نوع القنب الهندي في الجزائر فمن 157,3 طن سنة 2012 إلى 211,5 سنة 2013. وتنقل إلى أوروبا و الشرق الأوسط عبر مسارين الأول من المغرب إلى منطقة الساحل الإفريقي ثم إلى الجزائر نحو أروبا عبر مينائي وهران و الجزائر و الثاني نحو بلدان شرق الجزائر ومنها إلى اروبا خاصة إيطاليا مرورا بولايتي ورقلة والوادي إلى تونس وليبيا ثم الشرق الاوسط والخليج

العربي[1] ويمكن إرجاع الأسباب التي جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تتحول إلى منطقة عبور آمنة لتهريب وتجارة المخدرات إلى ما يلي:

- الطبيعة الصحراوية الشاسعة و قلة الكثافة السكانية وضعف مراقبتها

- انتشار مظاهر الفساد و الرشوة في الأجهزة الحكومية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي

-تشديد الرقابة على السواحل الإسبانية وجزر الكناري وتشديد الرقابة على الحدود الجزائرية المغربية

-الإتجار بالأسلحة: حسب تقرير للأمم المتحدة فإن الاسلحة التي تأتي من وسط وشرق أروبا ،روسيا والصين بطريقة قانونية تنتهي بأيادي العصابات المسلحة في غرب إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي بعد تسريبها من داخل الأجهزة الحكومية (الجيش) بسبب الانتشار الواسع للفساد الحكومي فحسب نفس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوجد 100 مليون سلاح خفيف بالقارة الإفريقية ينتشر أكثر من 100000 سلاح كلاشنكوف منها في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، ويلعب السماسرة بالتواطؤ الذي يحصلون عليه من الفاسدين الحكوميين دورا هاما في نقل وبيع الأسلحة للعصابات والتنظيمات المسلحة بعد حصولهم على الوثائق المزورة كمودين قانونيين للأسلحة ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة ويمكن تفيير تنامي نشاط السوق غير الشرعية لتجارة الأسلحة بتصاعد وانتشار الصراعات المسلحة داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي[2].

3- الإتجار بالبشر: يقدر تقرير الامين العام للمم المتحدة في 07 سبتمبر 2016 أن الغالبية من النساء والأطفال الذين يجري تهريبهم عبر بحر الساحل الشمالي لإفريقيا يبحرون من ليبيا إلى إيطاليا للإتجار بهم هناك وقد جلبوا من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وهم لاجئون، هربوا من الاضطهاد والنزاعات ويؤكد بأن هناك زيادة كبيرة في عمليات الإتجار بالبشر عبر الطريق البحري الممتد من مصر إلى إيطاليا ومن الجزائر إلى إيطاليا وأن هناك زيادة في تجارة الأطفال ب 116% عن سنة 2015 عبر السواحل الشمالية خاصة الليبية، وعرَّف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

---

[1] صالح عبد النوري ،الجزائر .**وضع المخدرات و الإدمان**MEDNET ppg جوان 2014. ص 10 .

[2] عادل زقاغ، سفيان منصوري، **واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي. مقاربة سوسيو–سياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس2016. ص02

الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 في الثالثة في الفقرة الأولى بأنه عبارة عن تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو استغلالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حلة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال و يشمل الاستغلال كحد أدنى ، استغلال الدعارة الغير أو سائر اشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء ،و بحسب الإنتربول فإن تقديرات مداخيل تجارة الأشخاص وتهريبهم من شمال إفريقيا إلى أوروبا بلغت 6 مليار دولار عام 2015. و وفق تقرير نشرته اليونسيف بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية في سبتمبر 2018 فإن من بين أربعة أطفال يقع ثلاثة منهم في شباك تجار البشر ممن يقطنون بالقرب من طرق الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي ويستغل في الوقت الحاضر أكثر من 300000 طفل دون الثانية عشر في النزاعات المسلحة، أمّا منظمة العمل الدولية في تقريرها لسنة 2018 فتكشف بأن 21 مليون طفل في العالم هم ضحية العمل القسري والاستغلال الجنسي، ويمثل العمل في البغاء وأشكال الاستغلال الجنسي وأعمال إزالة الأعضاء أهم مظاهر الإتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي[1].

4- الهجرة غير الشرعية: لا تزال الهجرة غير الشرعية تمثل أبرز التحديات بالنسب للجزائر وبلدان منطقة الساحل الإفريقي فغالبا ما تكون الجزائر هدفا للمهاجرين بأعداد كبيرة إمّا للاستقرار أو للعبور نحو أروبا و تتحكم أسباب كثير في تعاظم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل وجنوب الصحراء الكبرى إلى/عبر الجزائر ومنها:

1- شساعة الحدود وطولها وهو مرادف لضعف الرقابة الحدودية.

2- تواجد العنصر الطارقي المالي والنيجيري على الحدود الجزائرية النيجيرية و فعالية هذا العنصر في عمليات تهريب المهاجرين إلى جنوب الجزائر خاصة تمنراست وأدرار.

3- تمثل الجزائر الخط المستقيم مع المغرب وتونس إلى البحر المتوسط ومنه إلى أوربا.

4- البيئة الأمنية غير الإنسانية في هذه المنطقة في **نزاعات مسلحة، تدهور بيئي، فقر، مجاعات، قمع سياسي، وعدم وجود فرص للعيش من عمل وسكن** ويقدر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات

[1] تقرير الأمين العام للامم المتحدة رقم 2016/766/ المؤرخ في 2016/09/07 ، المقاطعة العامة ، واشنطن .ص02.

والجريمة المنظمة أن عصابات تهريب المهاجرين تستخدم نفس آليات السلب والنهب التي دأب على استعمالها المجرمون وفي حالات الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي. وتشير معطيات البنك الدولي في السنوات الأخيرة إلى أن 1.2 مليون مواطن مالي في دروب الهجرة غير الشرعية ما نسبته 9% من إجمالي السكان وتقدر إحصائيات فرنسية عند المهاجرين غير الشرعيين من الماليين في فرنسا بحوالي 50000 مهاجر في حين قدر نفس البنك المهاجرين غير الشرعيين في النيجر ب438000 مهاجر أي ما نسبته 35% من مجموع السكان أغلبهم يقيمون في فرنسا وإيطاليا بطريقة غير شرعية، أمّا في موريتانيا فتوضح معطيات البنك بأن 100000 مهاجر غير شرعي تغادر البلاد و يمثل ذلك 3% من نسبة السكان[1].

المبحث الرابع: انعكاسات التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري.

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية:

1. **ضغط النشاطات الإرهابية على الأمن القومي الجزائري:** أنتجت الهزات العنيفة التي عرفتها الساحة المالية بحلول سنة 2012 والمتمثلة في سقوط مدن شمال مالي (غاو، كيدال، تمبوكتو....) بأيدي الجبهة الوطنية لتحرير ازواد بالتعاون مع جماعات مسلحة نافذة في المنطقة، الذي تبعه مباشرة تدخل الجيش الفرنسي في هذه المناطق وقبله سقوط نظام القدافي في ليبيا، ارتدادات مست العمق الأمني الجزائري بارتفاع وتيرة التهديدات اللاتماثلية[2]، تمثلت في تزايد النشاط الإرهابي داخل الجزائر، إذ يتحول شمال مالي والمدن الحدودية الليبية مع الجزائر إلى ملاذات آمنة ونقاط ارتكاز مهمة للتنظيمات المسلحة في شمال إفريقيا توفرت جميع الشروط الأساسية لتأسيس مراكز التدريب والتسليح والتخطيط والمراقبة التي تستهدف الداخل الجزائري، كما شكل تدفق الأسلحة الليبية وعودة ذوي الخبرة العسكرية من جبهات القتال في عدة بلدان من دارفور إلى غرب إفريقيا وليبيا دعما لقدرات الجماعات الإرهابية الشيء الذي زاد من آليات التعاون وتوطيد العلاقة بين هذه المجموعات المتربصة في مدن حدودية مع الجزائر على الجانب الليبي والمالي، ومن ثم كان الرهان الجيو أمني المتعلق بالتهديدات الخطيرة المنبعثة من المجال الصحراوي تحديا يجتاح الأمن القومي للجزائر ويمكن اختصار الهجمات الإرهابية الدولية التي مست الأراضي الجزائرية في تلك الفترة فيما يأتي:

---

[1] عادل زقاغ، سفيان منصوري. **مرجع سابق**، ص 163.

[2] قوي بوحنية، **إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات متاح على الرابط: *http://studies aljazeera.net/ar/reports/2019/05/20126310429208904.html* ، تاريخ الاطلاع: 2019/04/21، على الساعة: 23:55 .

- ✓ اختطاف والي اليزي في جانفي 2012.
- ✓ استهداف مقر الدرك الوطني لولاية تمنراست في 04 مارس 2012.
- ✓ اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة غاو (مالي) في 06 ابريل 2012.
- ✓ استهداف مقر الدرك الوطني لولاية ورقلة في 30 جوان 2012.
- ✓ استهداف قاعدة الحياة الغازية في تقنتورين في 16 جانفي 2013.

الخريطة رقم (08): توضح أهمية منطقة إليزي في مجال الطاقة الطاقة و استهداف الإرهاب لمنطقة تقنتورين.

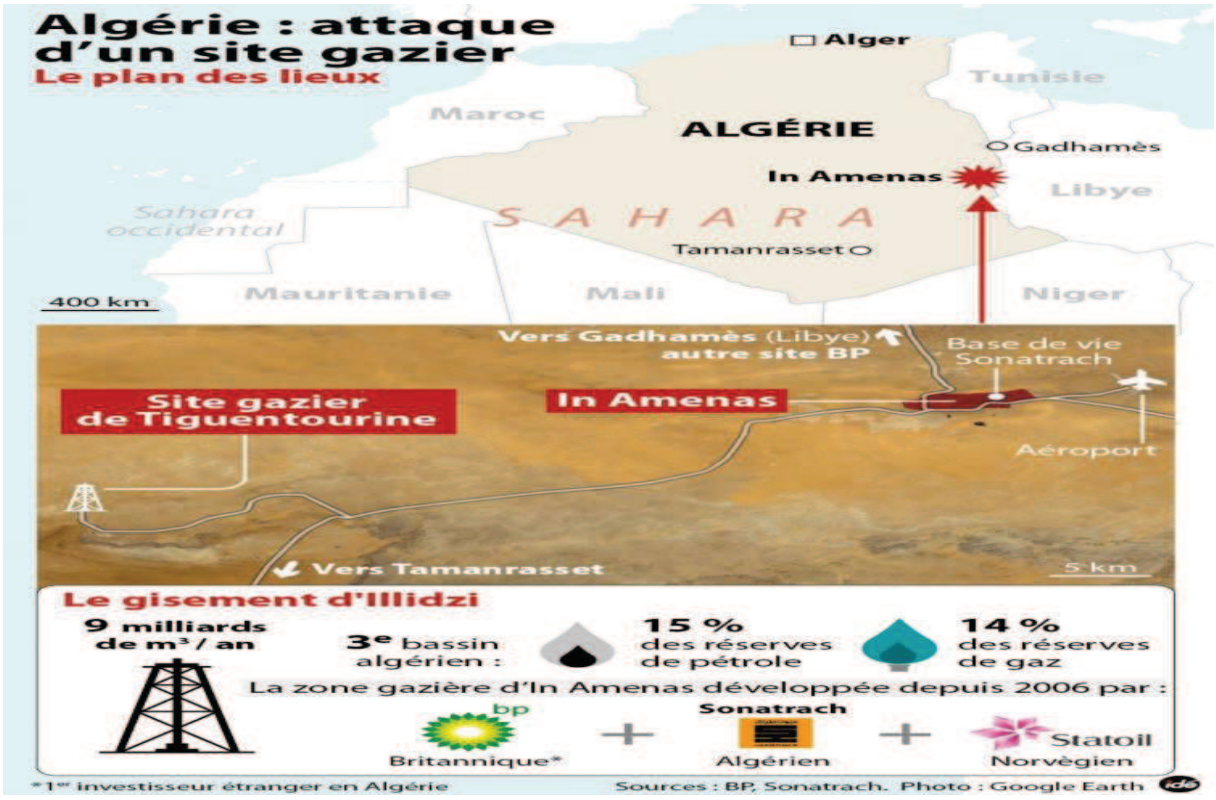

2- تداعيات نشاط الجريمة المنظمة على أمن الجزائر

تواجه الجزائر تحديا صعبا في مراقبة الحدود مع مالي ومع ليبيا ومواجهة الشبكات الإجرامية للجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تخترق الحدود يوميا وتقوم بتهريب وتجارة:

أ- **الأسلحة**: تشير تقارير الأمم المتحدة، وتقارير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجونيف إلى أن ما يفوق 100 مليون قطعة سلاح خفيف خارج الضبط الحكومي في القارة الإفريقية وأن 80 بالمئة من هذه الأسلحة مصدرها النزاعات في غرب إفريقيا والتي تصل الأراضي الجزائرية الجنوبية عبر مالي والنيجر[1] إضافة إلى الاسلحة الليبية.

[1] قوي بوحنية، نفس المرجع السابق.

ب- تهريب وتجارة المخدرات:

تمثل منطقة الحدود الجزائرية المالية – الموريتانية مركزاً دولياً لإخفاء وتخزين شحنات المخدرات والسجائر بسبب ضعف المراقبة نظراً لعدم الثبات في التضاريس[1].وبعدها وتعتبر هذه المناطق مواقف راحة لمسار الكوكايين والهروين الواردة في أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا ثم الساحل الإفريقي فالمغرب العربي صوب وجهتها النهائية في أوروبا وبالتالي يشغل الساحل الإفريقي مرتبة عالمية في تجارة المخدرات سواء للحشيش المغربي وتحالف عناصر الجريمة المنظمة عبر الحدود المغربية الصحراوية إلى موريطانيا مع مسوقي هذه المادة إلى أوروبا عبر الساحل ثم الجزائر وليبيا، كما تمثل السواحل الموريطانية والأراضي المالية والنيجيرية فضاءات غير محروسة بسبب ضعف الإمكانيات وغياب أجهزة الدولة شجعت المهربين الدوليين على إيجاد اليد العاملة للمساعدة في العبور بشحناتهم إلى أوروبا نظرا لعدم تمكن الأجناس الأمريكية اللاتينية من التحرك في إفريقيا والجزائر عبر طرق الهجرة غير النظامية[2] نظراً لعدم التجانس في لون البشرة، كما تستخدم صحاري الساحل الإفريقي خاصة المالية والموريطانية مهابط آمنة لطائرات نقل المخدرات الصغيرة وحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2018 فإن 69 بالمئة من مضبوطات الكوكايين استأثرت بها منطقة شمال إفريقيا دون الإقليمية عام 2016 ويصعب الحصول على إحصائيات مضبوطة لتهريب المخدرات عبر دول الساحل الإفريقي بالنظر لعدم الاستقرار وقلة المراصد الدولية المختصة في هذا الميدان[3].

ج- تهريب وتجارة المواد الغذائية وقطع الغيار والمواشي والبنزين.

كامتداد للتداعيات السابقة يمثل تهريب الموارد الغذائية من الجزائر إلى دول المحيط الحاجة الأساسية والحيوية لسد رمق الجماعات المسلحة الممتدة على طول الحدود الجزائرية الليبية والجزائرية المالية وتوفر هذه التجارة غير المشروعة دعما لاحتياطات هذه الجماعات في التخزين الاستراتيجي للمواد الاستهلاكية المدعمة في الجزائر من طرف الخزينة العمومية ويتم مقايضتها بالأسلحة والمخدرات في حالات معينة، كما يشد في عضد الجماعات الإرهابية في الساحل تهريب قطع غيار المركبات المستخدمة في نقل العتاد الحربي ويمثل البنزين وقود استراتيجيا تسلك العملية وتلعب تهريب المواشي دورا هاما في ذوبان الجماعات الإرهابية كرعاة المناطق الرعوية واستخدام

---

(1) قوي بوحنية، **مرجع سابق.**

(2) أعلية علاني، **حوار حول التيار السلفي الموريطاني**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 28، خريف 2010. ص145.

(3) *Stephen Ellis, Janet Mac Gaffey, **le Commerce International informel en Afrique sub_ saharienne**, Cahiers D'études Africaines, année 1997, vol 37,n145. p 17.*

ذلك النشاط للتمويه فالحدود الجزائرية خاصة مع مالي والنيجر لم تكن تمثل حواجز أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية.

د- الاتجار بالبشر:

تشير تقارير الأمم المتحدة أن فضاء تجارة البشر زاد اتساعا في مناطق الصحراء الكبرى كإحدى النتائج الفورية لتفاقم الأزمات الأمنية وتدهور، حيث تتمول الجريمة المنظمة عبر شبكات توصيل النساء والأطفال إلى شواطئ تونس وليبيا لاسيما عندما تكون الوجهة الخليج العربي وايطاليا لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص وأغلب هذه العمليات تمر عبر الجزائر من نقاط مصدرية في الساحل مثل موريطانيا[1] عن طريق المثلث الحدودي عبر مالي وتتحمل الجزائر تبعية من تتقطع بهم السبل في الوصول إلى موانئ تونس والمغرب ليبقون في المدن الجزائرية في اتصال مع هذه الشبكات يتعلقون بحلم العبور.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.

تأثير النشاط المتصاعد للجماعات الإرهابية: تتمثل التأثيرات الخطيرة في انعكاس الهجمات الإرهابية التي طالت التراب الوطني في الزيادة الكبيرة في ميزانية الجيش كمتطلبات استراتيجية لتجهيزه وتحديثه لمواجهة التحديات الأمنية وتعتبر هذه الزيادة في الإنفاق العسكري من وجهة نظر اقتصادية إضعاف للموارد التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي ودفع وتيرة التنمية، وتتلخص أهداف هذه التنظيمات في ما يلي:

- ✓ إضعاف مناخ الاستثمار الأجنبي، فالشراكات في العمليات الاستكشافية تجري مع الشركات العالمية في عمق الصحراء، ذلك المجال الحيوي الإرهاب الدولي ما يخلق الخوف على الأرواح والعقاد دائما[2] مما دفع بالجيش الجزائري إلى خلق مراكز متقدمة للحراسة استوجب اقتناء معدات عالية التقنية للمسح والمراقبة، حيث أفاد معهد روفس في تقرير صادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن هذه الضغوط خاصة الصادرة من إقليم الأزواد والحدود الليبية كلفت الجيش الجزائري ملياري دولار نظير لنفقات اليومية للحركة لوحدات وإنشاء قواعد جديدة على الحدود الشرقية والجنوبية.

---

[1] شاكر ظريف، **مرجع سابق**. ص 87.

[2] محمد الأمين ولد الكتاب: **التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات 17،18 فيفري 2013. ص 3.

- ✓ ضرب السياحة كقيمة مضافة لجلب العملة الصعبة للخزينة العمومية من خلال إفشال الروح الاستثمارية الداخلية والخارجية، خصوصا وأن الثروة السياحية الكبيرة في الجنوب تتمثل في جبال الهقار والطاسيلي الحدودية مع مالي والمعروف أن أغلب الجماعات المسلحة في شمال مالي نتيجة لظروف استراتيجية متعلقة بسير القتال تلجأ إلى هذه الجبال وامتداداتها داخل الأراضي الجزائرية ويتعلق الأمر هنا باتساع دائرة المعارك بين الجيش الفرنسي و هذه الجماعات واشتمالها هذه المناطق.

1- الجريمة المنظمة ونزيف المقدرات الوطنية:

تفتك بالاقتصاد الوطني أشكال عديدة من الجريمة المنظمة، كتهريب المحروقات، القطع الأثارية وتزوير العملة، فهو حرفة يتقنها الأفارقة حيث أدى إلي تزايد أطماع المهربين في الأقطار المغاربية من التوافد على الجزائر بوثائق مزورة الشيء الذي فاقم عمليات الإجرام ووضع قوات الأمن أمام تحديات تقنية وإدارية صعبة احتاجت مع تزايد تلك الأنشطة إلى ميزانيات أكبر.

المطلب الثالث: الانعكاسات المجتمعية للهجرة غير الشرعية.

1- انعكاسات صحية: وتتمثل في:

- ✓ أغلب المهاجرين يبيعون المساحيق والمستحضرات الفتاكة بالصحة العامة.
- ✓ أغلب الأفارقة يحملون فيروسات وأمرض وبائية معدية يزيدها انتشارا وضعهم المزري (بدون مأوى).
- ✓ الكثير منهم يحملون فيروس السيدا وعند الكشف عنهم والتأكد في حملهم له، يبقى على الدولة ضمان أوعية إقامية للحجر الصحي والرعاية المستمرة.
- ✓ المهاجرون غير مشمولين بالخريطة الوطنية للتلقيح مما يؤثر على فعاليتها فنحن أمام مجتمعين مجتمع ملقح والأخر غير محصي.
- ✓ سجلت ولاية تمنراست أعلى نسبة للمصابين بالسيدا مقارنة بالولايات الأخرى، كما أن أوبئة وأعراض كالسل والتيفوئيد كانت الجزائر معافاة منها قد عادت لتحذف بالجزائريين من خلال معايشهم للمهاجرين إذ يمثل ذلك تهديدا أمنيا يحطم الصحة العمومية للمواطنين، إضافة إلى أفات تساهم في هدم البنيان الاجتماعي.

2- انعكاسات اجتماعية: ويمكن حصر أبرزها في[1]:

- ✓ تفشي ظاهرة الشعوذة.
- ✓ تساعد الهجرة الغير الشرعية على تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة كالمخدرات، جرائم السرقة والقتل الشيء الذي يهدد الأمن الاجتماعي للمواطنين.
- ✓ تنامي ظاهرة الرشوة التي يقدمها المهاجرون الغير شرعيين للحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء والإقامة في الجزائر أو المطلوبة للعبور إلى أوروبا.
- ✓ ظهور نزاعات دينية مسيحية خاصة في ولاية تمنراست وأدرار، مما يؤدي إلى خلق تعددية في المعتقدات عن طرق التبشير السري.
- ✓ يستهلك المهاجرين الغير شرعيين ميزانيات إضافية تستجيب لمتطلبات إغاثتهم اليومية.
- ✓ الإضرار بالطبيعة الديمغرافية للسكان خاصة بولاية تمنراست التي يسكنها عشرات الآلاف من الأفارقة.

الخريطة رقم (09): توضح ضغط الجالية الافريقية بتمنراست.

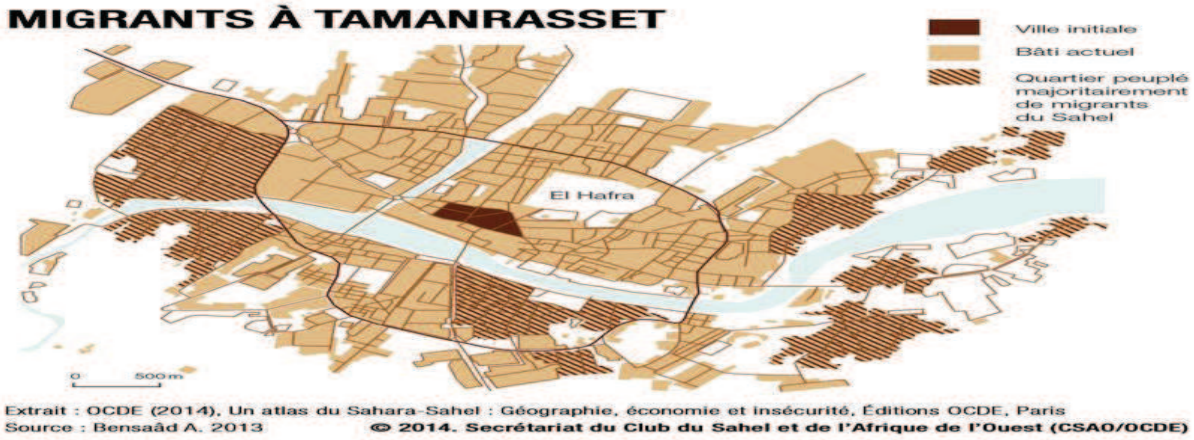

- ✓ ظهور الأحياء القصديرية على أطراف مدينة تمنراست ، حيث تنعدم الخدمات الصحية الضرورية وإذ تمثل أضرارا كبيرا بالبيئة ونشرا للأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات.
- ✓ ترسيخ بعض القيم الدونية لدى المواطنين الجزائريين [2] ودخول أنماط ثقافية غريبة من قبيل التسكع والتسول.

---

[1] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008. ص16.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق**. ص16.

ويستطيع المهاجرون في تمنراست الاندماج السريع لتشابه التركيبة الاجتماعية ونمط المعيشة خاصة المهاجرين من طوارق مالي من المراقبة وتتبع قوات الأمن[1] ويتوقع مكتب الأمم المتحدة تضاعف أعداد المهاجرين جراء ضعف غياب الأمن الشخصي والاقتصادي، ويوضح الجدول الآتي توزع المهاجرين الأفارقة وتمركزهم في ولاية تمنراست عكس ولايات الوسط والشرق.

الجدول رقم (04): يوضح توزع المهاجرين الأفارقة في الجزائر.

المكان	الأعداد	النسبة المئوية
الوسط	2500	%11,63
الغرب	4100	%19,07
الجنوب	13900	%64,55

المصدر: « Nacereddine Hamouda, la migrations irrégulière vers et à travers l'Algérie » European Université institué, (CARIM) consortium euro- méditerranéen pour la recherche appliquée sur la migration internationales, 2008 , P10

[1] قط سمير ،البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري ، أطروحة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 109.

الفصل الثالث/ الآليات الجزائرية في التكيف مع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية

المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: الآليات العسكرية والأمنية

تفرض الساحة المعقدة للساحل الإفريقي المشبعة بالتهديدات المتسارعة الأمنية إيجاد ميكانيزمات فعالة للمواجهة والتكيف مع الوتيرة السريعة للإرهاب والجريمة المنظمة والتداعيات الخطيرة لوفود اللاجئين والنازحين داخل الجزائر، وإدراكا منها لمدى هشاشة البيئة الداخلية للدول المجاورة خاصة مالي والنيجر، عملت الجزائر على بناء عدة مقاربات ترجمتها مساعي دبلوماسية، اقتصادية، ثقافية وسياسية في إطار مبادرات السلم والمصالحة التي احتضنتها ورعتها أو عن طريق دورها الفعال ضمن الأطر الثنائية، الإقليمية والدولية لتحقيق تنمية حقيقية تعالج الأسباب المصدرية للظواهر التي تفتك بالاستقرار والأمن في المنطقة.

المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الأول: الآليات السياسية.

أولا/على المستوى الوطني:

دمج الطوارق: نظراً لأن الطوارق يعتبرون اثنية هلامية مرنة تتمدد عبر حدود دول الساحل الصحراوي فقد اعتمدت الجزائر منذ الثمانينات استراتيجية دمج سياسي منهجيتها في ذلك تمثيلهم على المستوى المحلي بإنشاء مجالس شعبية منتخبة في مناطقهم كما تم منحهم تمثيلا في البرلمان بغرفتيه والعمل على توطينهم من خلال تمتيعهم بحقوق تماثل حقوق المواطنين الأخرين في الشمال سعيا وراء تثبيتهم في أماكنهم وربطهم باللحمة المجتمعية الجزائرية وللوصول إلى تحقيق هدف ربطهم بالولاء الوطني اعتمدت الجزائر على جملة من الاجراءات السياسية منها دمج سياسي منهجيتها في ذلك تمثيلهم على المستوى المحلي بإنشاء مجالس شعبية منتخبة في مناطقهم كما تم منحهم تمثيلا في البرلمان بغرفتيه والعمل على توطينهم من خلال تمتيعهم بحقوق تماثل حقوق المواطنين الأخرين في الشمال سعيا وراء تثبيتهم في أماكنهم وربطهم باللحمة المجتمعية الجزائرية وللوصول إلى تحقيق هدف ربطهم بالولاء الوطني اعتمدت الجزائر على جملة من الاجراءات السياسية منها:

- ✓ الشروع في تعداد الساكنة الطارقية سنة 1993و 1994 واكتشاف أكثر من 5175 مهاجر غير شرعي تم طردهم والإبقاء فقط على الطوارق.
- ✓ تجميعهم في قرى يسيرونها من خلال مجالس شعبية بلدية.
- ✓ إلغاء شرط السن والمستوى التعليمي لمنتسبي أسلاك الدرك الوطني[1]، حراس الحدود والجمارك من أبناء الطوارق، ولم تتأخر الجزائر في الدعوة لمشاورات مع جيرانها بشأن كيفية التعاون مع حركة الطوارق الحدودية ودراسة خصوصياتها وحاجاتها الأساسية وهي التدابير التي ضمنتها في اتفاقية تمنراست في 01 مارس 2015 في الباب الثاني المتعلق بالسياسي والمؤسسي حيث نص الفصل الثالث منه على تمكين الناس في شمال مالي من روح المواطنة والتشاركية الكاملة من خلال الإدارة الحرة لشؤونهم ووضع جميع الأليات السياسية المتعلقة بتدعيم تمثيلهم في المؤسسات الوطنية المنتخبة.

[1] بشر عمير، مجلة الجيش، "**أمن _تنمية**"، مجلة الجيش، الجزائر مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012.ص 04.

✓ الصادرات من موراد الطاقة، في هذه الاتفاقية للرفع من حظوظ الشمال في تحسين المستوى المعيشي مما يعطي دفعا اقتصاديا واجتماعيا يساهم في تنمية منطقة الساحل لضمان تحقيق الأمن الفردي والجماعي لهذه البلدان.

ومن هذا المنطلق صممت الجزائر مجموعة من الأليات السياسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي منها:

1- على المستوى الإقليمي والدولي

أ- **تجريم دفع الفدية:** اتبني الإتفاقية الإفريقية لتجريم دفع الفدية تحت القرار256 في محاولة لمكافحة الإرهاب بقطع طرق تمويله في جويلية 2009 [1].

ب- **التنسيق والتعاون في محاربة الظاهرة الإرهابية في الساحل:** من خلال استضافة الجزائر للمركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب لوضع استراتيجيات إفريقية لمكافحة الظاهرة والحصول على الدعم الأمريكي في المجالات الفنية.

ج- المشاركة الجزائرية في مبادرات مكافحة الإرهاب منها: مبادرة حلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بداية من 2004 بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول من شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

د- السعي لإنتاج الحلول الذاتية النابعة من الحاجيات الوطنية للدول الساحلية الصحراوية بعيدا على التوازنات الإقليمية والدولية والعمل على التسدي للحضور العسكري الأجنبي إلى المنطقة بذريعة محاربة الجهادية والجريمة ، فالجزائر داعمة لأي شكل من أشكال مجابهة التهديدات الداخلية بالأطر القانونية والسياسية والاقتصادية إضافة إلى المقاربة الأمنية الداخلية، من خلال تبني دول المنطقة خطط مشتركة منسقة للدفاع عن سيادتها واستقلالها الوطني.

هـ- **مواجهة أشكال الجريمة المنظمة في الساحل:** شكل الانهيار الأمني في شمال مالي عقب سيطرة الجماعات المسلحة على المنطقة بحلول عام 2012 وتدهور القدرة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين فرصة لتحالف الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة لإدارة المتغيرات التي

[1] خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010.2011. ص155.

يتحكمون بها، فالقراءة الموضوعية في حدود العلاقة بينهما توضح تزايد منسوب تهديدات لا تماثلية منها:

✓ **الهجرة السرية**: حيث وبعد أمننة الاتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة والمضي في إجراءات عسكرة الحدود البحرية المقابلة للضفة الجنوبية للبحر المتوسط أصبحت الجزائر فضاء حاجز لمئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين وضمنهم أعدادها هائلة من المهربين وتجار المخدرات والسلاح والمجرمين وكنتيجة لتلك الضغوطات الأمنية توصلت الجزائر إلى وضع أليات متعددة الأبعاد لمواجهة تلك التحديات منها: تدابير قانونية تمثلت في تجريم الهجرة السرية ضمن القانون الجنائي المعدل في 31 أوت 2008 [1].

وتأسيساً على ما سبق يمكن الجزم بأن الأليات السياسية التي أطلقتها الجزائر في الاتفاقيتين الإطاريتين، اتفاقية 04 جويلية 2006 واتفاقية 01 جوان 2015 لما تمثّلانه من كشف للأسباب المصدرية والجذرية للأزمة الأزوادية ووضع العلاجات متعددة الأبعاد الكفيلة بالقضاء على الانكشاف الأمني والمتعدد الجوانب المادية والإنسانية، تمثل المرجعية الثابتة مع التكيف مع المتغيرات الجديدة، أساسية لمسارات التسوية والمخرج المتوازن الذي يستجيب لمطالب الأطراف المتنازعة في إطار إجراءات طويلة المدى متلائمة مع متطلبات البيئة الداخلية للمجتمع المالي وذلك يرجع للرصيد الكبير الذي تملكه الجزائر في التعامل مع أزمة أزواد باعتبارها طرفا تاريخيا يقتن تفكيك المسببات والخلفيات التي تتضمنها الخصوصية والمميزات الداخلية للمنطقة وبالتالي يعول على الجزائر في هندسة مثل هذه الاتفاقيات من جميع أطراف النزاع.

ويعتمد نجاح الأليات السياسية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية على صلابة الجبهة الداخلية المتمثلة في التضامن بين الشعب والجيش الشعبي الوطني في الوقوف أمام الاختراقات التي تعترض المجتمع كما يعتمد على وفاء الجزائر بالالتزامات المادية والسياسية ضمن العمل الإقليمي والإقليمي الفرعي والدولي حيث تضمن الجزائر للشركاء في الساحل الإفريقي الوفاء بالتمويلات الموعودة مثل محو ديون مجموعة من دوله (موريتانيا، مالي، النيجر والسنيغال) في 2014والتنسيق الأمني في إطار دول الميدان CEMOC وكذلك في حشد الدعم التنموي الدولي لصالح استقرار المنطقة مع التفطن للأدوار الخارجية المستهدفة لمكانة الجزائر كدولة محورية état pivot ومحاولة إضعاف دورها عن طريق التحكم في المتغيرات الأمنية داخل التراب المالي والعمل على فرض وقائع مهددة

[1] ناصر بوعلام، **دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006–2008)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة ملود معمري ،تيزي وزو ، 07 أفريل 2016 ،ص93.

للأمن القومي الجزائري الشيء الذي ظهر بعد الدخول الفرنسي إلى شمال مالي عام 2013 ومطاردة الحركات الجهادية وحصرها في الحدود الجزائرية وكانت أول نتائجه استهداف قاعدة الحياة بتنقنتورين في 17 جانفي 2013 ومن هنا جاءت مبادرات السلم والأمن في صياغة جزائرية تستجيب لألية بناء قدرات المؤسسات الإفريقية على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها تضمينا لمبدأ "إفريقيا للأفارقة" وأن البناءات الأمنية السياسية والتنموية التي تسوقها الجزائر كحلول هي التي تستوفى شروط الاستدامة للقضاء على مسببات الأزمة من فقر وتراجع للفعالية السياسية.

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية.

تتميز الدبلوماسية الجزائرية في حالات تعقد الأزمات في الجوار الجغرافي بالجاهزية في إعطاء البدائل وهي تتحرك في إطار من الفعل الجاد أو ما يسمى بدبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) والالتزام بالتحرك ضمن المجموعة الإفريقية طلبا للكفاءة والفاعلية، إضافة إلى رفض الحلول الخارجية والتدخل العسكري وضرورة الفصل بين الحركات السياسية المطالبة بالحقوق المشروعة في التنمية والتمثيل الحكومي وبين الحركات الإرهابية الوافدة إلى المنطقة، فالعنصر السياسي الطارقي هو من يجب التفاوض معه لإيجاد حل لأزمة مالي، وتهدف الدبلوماسية الجزائرية إلى الحفاظ على سيادة واستقرار الدولة الساحلية الصحراوية ومنها مالي والنيجر الدولتان الأكثر إنتاجا للقلاقل الأمنية على الحدود الجزائرية حيث تتعامل الجزائر مع الأزمات المنبعثة من هاتين الدولتين وفق استراتيجية ثابتة تقوم الأسس الآتية [1]:

1- احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
2- حل النزاعات بالطرق السلمية.
3- استبعاد التدخل الأجنبي (العسكري).
4- عدم التحيز لطرف من أطراف النزاع.

وتمثل هذه المبادئ والأسس مرجعية الوساطة الجزائرية في الأزمة التاريخية المالية وتجدد النزاع في الشمال (منطقة أزواد)، حيث برزت الوساطة الجزائرية في جميع المحطات ويمكن إجمال جهودها في الآتي:

الوساطة الجزائرية لحل أزمة مالي: وتمثلت فيما يلي:

[1] حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص143.

- ✓ تنظيم لقاء تمنراست يومي 05-06 جانفي 1991 بين الحكومة وممثلي أزواد (الحركة الشعبية لتحرير أزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد)، حيث أفضى اللقاء إلى اتفاق نص على وقف القتال وإطلاق سراح الرهائن، ومنح أزواد حكما ذاتيا إلا أنه اسقط بالانقلاب العسكري يوم 26 مارس 1991.
- ✓ تنظيم وساطة في الجزائر العاصمة في ديسمبر 1991، مارس 1992،جانفي 1994، ماي 1994 إلى أن توجت المجهودات في 26 مارس 1996 بانتهاء النزاع وتنظيم حفل "**شعلة السلام**" في مدينة تميوكتو لحرق الأسلحة غير الشرعية.

وعلى إثر اشتداد النزاع سنة 2006 بين المتمردين الطوارق والقوات الحكومية قادت الجزائر وساطة رئاسية انتهت باتفاق سلام بالجزائر في جويلية 2006 وتم بموجبه إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة تولى شؤون منطقة أزواد وأشرف على عملية التنمية من خلال تسير الميزانية المحلية ومراقبة مظاهر الأمن اليومية، أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال خلال 03 أشهر بعد التوقيع يؤدي إلى إنشاء الصندوق الخاص بالمنطقة الشمالية وتحويل صلاحيات الاستثمار إلى الجماعات المحلية، منح القروض المحلية، تنسيق المبادلات التجارية بين الدول المعنية بالأزمة وتعزيز النظام الصحي الخاص بمنطقة الشمال وتطوير شبكة الطرقات بين كيدال والمدن المالية وبينها وبين المناطق الجزائرية المحاذية.[1]

ولم تتوقف الوساطة الجزائرية منذ ذلك الوقت إلى اليوم، فقد شهدت الساحة المالية تصعيدات متسارعة أبرزها سقوط الشمال في أيدي الجماعات الأزوادية المسلحة في جانفي 2012 ثم التدخل الفرنسي في جانفي 2013 وبداية التعقيد المركب لمتغيرات أزمة الشمال والشرق في مدن كيدال، غاو وتمبوكتو، وعليه سعت الدبلوماسية الجزائرية في محطات عديدة لوقف التفاقم وإحلال السلام بنفس المبادئ التاريخية التي تميزها مع مراعاة المتغيرات الجديدة في الساحة وبعد سنين من الجهد أفلح الوسيط الجزائري في جمع الأطراف المتنازعة في الجزائر في 24 جويلية 2014 على ورقة طريق شاملة تم التوقيع عليها في 01 مارس 2015 ومثلت إطارا للسلام المستدام سعى من خلاله الوسيط الجزائري لتحييد المتغير الدخيل المتمثل في التدخل الفرنسي والحفاظ على التركيز على الأسباب المحلية الجذرية للصراع والتمسك بالحلول المحلية وفق المصالح الجهوية للدول المعنية بالنزاع وانعكاساته المباشرة وبقي هذا الاتفاق يعبر عن المصالح الحقيقية لأطراف النزاع من حيث أنه لم يغفل عن أية نقطة مطلبية وقد جاءت مضامينه كالآتي:

---

[1] نفس المرجع، ص 106.

✓ مجموعة المبادئ والالتزامات الخاصة باحترام الوحدة الوطنية لدولة مالي وسلامة أراضيها والشكل الجمهوري والطابع العلماني للدولة مع تعزيز التنمية المتوازنة لجميع المناطق، رفض العنف واحترام حقوق الإنسان الأساسية، مكافحة الفساد، الإفلات من العقاب، محاربة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة.

ونص الفصل الثاني من الاتفاق على أسس لتسوية مستدامة للصراع منها:

1- يعبر التنوع الاثني عن المكونات الحقيقية للمجتمع المالي وأزواد عنصر رئيسي فيه.
2- جمع العناصر التاريخية والثقافية والجغرافية في إطار ميثاق للحقوق والمصالحة الوطنية يكفل الحقوق والواجبات ويحافظ على وحدة الدولة.
3- إقامة الحكم الذاتي المنتخب على أساس مبدأ الإدارة الحرة.
4- تمثيل أكبر لسكان كيدال، غاو وتمبوكتو في المؤسسات الوطنية كالجمعية الوطنية (البرلمان) [1].
5- تعزيز سيادة القانون من خلال جلب نظام العدالة.
6- إنشاء منظومة الدفاع والأمن على أساس مبادئ التفرد والشمول والتمثيل.
7- مشاركة مواطني الشمال في إدارة الأمن المحلي.
8- إنشاء منطقة تنمية في الشمال وتكون مصادرها من الخزينة الوطنية والمساهمات الدولية.
9- التزام المجتمع الدولي بضمان التنفيذ الفعال لأحكام هذه الاتفاقية.

فيما يكفل الفصل الثالث الآليات الانتخابية التي تضمن استقلالية الحكم المحلي وخصوصيته والدعوة لزيادة الدوائر الانتخابية في الشمال لضمان تمثيل أفضل لمدن كيدال، غاو وتمبوقتو.

أما باقي الفصول من الاتفاقية فقد تناولت بالشمول مجموع الآليات الضرورية لمعالجة الأزمة من الأسفل أي بتتبع نقاط الضعف في البيئة المنتجة للتمرد وإيلائها الأهمية المطلوبة كالتركيز على الاهتمام بالمرافق المجتمعية وتطويرها في مناطق الشمال كالتعليم الأساسي و الصحة والبنية التحتية من طرقات وطاقة ومياه صالحة للشرب في المدن الكبيرة كيدال، غاو وتميوكتو، حيث نص الفصل السادس بأن الدولة تكفل تنفيذ آلية نقل 30% من إيرادات الموازنة العامة للمجتمعات المحلية بحلول 2018، والتمثيل الفعال لجميع سكان مالي داخل جاز القوات المسلحة وجهاز الأمن.

[1] اتفاقية السلم و المصالحة بين حكومة جمهورية مالي والحركات الأزوادية المؤرخة في 24 جويلية 2015- الفصل الثاني-.

ويلتزم جميع الأطراف في مالي حسب الاتفاقية بالانضواء ضمن الاستراتيجيات الإقليمية والآليات القائمة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها.

وبصفة عامة يعد كل سلوك من الحكومة المركزية في مالي يهدف إلى إقرار التزام سياسة تشاركية مع مجالس الأقاليم الشمالية خاصة فيما يتعلق باقتسام عوائد التعدين والضرائب، تهدئة لهواجس تاريخية ظلت مكرسة في إيديولوجيات التمرد ومن هذا المنطلق تضمنت الاتفاقية فصولا تحدد آليات التمكين الاقتصادي والنهوض الإنمائي وتعزيز قدرات المحليين في إقامة علاقات اقتصادية، دولية وكضمانة لديمومة آليات الاتفاق نص الفصل التاسع عشر[1]على إنشاء لجنة المتابعة للاتفاق مكونة من حكومة مالي، والحركات الموقعة على الاتفاق والوسطاء (الجزائر كقائد [2]، بوركينا فاسو، موريطانيا، النيجر، التشاد، الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي) وحدد العاصمة المالية باماكو مقرا للجنة برئاسة الجزائر.

وهدفت الجزائر من صياغة الاتفاقية على هذا المنوال الإجابة على الحاجات السياسية والاقتصادية للحكومة المركزية والحاجات الهوياتية والحضارية لمجتمع الشمال والحاجات الأمنية لها من خلال حفاظها على النهج التقليدي للوساطة الجزائرية التي تبقي على نفسها الوسيط القائد حامل ميزان القوى holderofbalance في الأزمة باعتبارها ليست طرفا فيها بل طرفا مركزيا في الحل وتعتمد مقاربتها الدبلوماسية على اعتبار الطوارق فاعل جيوسياسي-أمني مركزي في استقرار الساحل الصحراوي.

المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية– التنموية

بالرجوع إلى التحاليل التي قدمتها الجزائر والتي تظهر في بنود وآليات اتفاقية 2006 ، و2015 واتفاقية نيباد (NEPAD)، يظهر للعيان بأن الجزائر ترجع بالضرورة الأزمة الحالية في شمال مالي إلى أسبابها الحقيقية من فقر وإهمال وغياب الانتفاع المتساوي من الصلاحيات السياسية وعدم تمكن الناس من تسيير شؤونهم بحرية، فالجزائر كانت ولا تزال مدركة للعلاقة الوطيدة بين الأمن والتنمية، فالضعف في حيازة الفرص الاقتصادية والمجاعات الناتجة عن الصراع الطائفي هي عوامل تدفع إلى العنف[3] لأن هشاشة البنية الاقتصادية لها انعكاسات

(1) نفس المرجع _الفصل التاسع عشر_.

(2) نفس المرجع، نفس الفصل.

(3) *United nations development program ,human development report 1994.p23.*

مباشرة على البنية الاجتماعية ومن تم على البنية الأمنية ولإدراك الجزائر المستمر في البحث عن فاعلية الفعل التنموي في إطاره الإفريقي وقبل التفصيل في أهم المشاريع التنموية التي تجسد العلاقات التعاونية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي يجب التعرض لأهم الآليات الاقتصادية التي ركزت عليها الجزائر.

أولا: النيباد NEPAD: (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا) مثلت التنمية متعددة الأبعاد في إفريقيا معضلة رئيسية فشلت معظم الجهود المبذولة في التغلب عليها ولهذا اعتبر تنيباد NEPAD مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة تحديات الفقر المتزايد، التخلف والتهميش[1]، وقد تم تأسيسها بقيادة مشتركة مع الجزائر إذ سعت من خلالها إلى تعميق تمسكها ببعث المشاريع التنموية في إفريقيا والساحل خاصة عن طريق بناء مقاربة تنموية تستهدف استئصال الأسباب الجذرية لظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة بجميع أشكالها وميزت الجزائر قوة هذه الشراكة بتوفير الفرص المتكافئة لدول الساحل الإفريقي إذ يمثل ترقية المنشآت القاعدية لتسهيل التبادل ما بين المناطق و داخل المناطق نفسها أساسا للتنمية المستدامة[2] وتمثلت أولويات النيباد في ما يلي:

- تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة من خلال:
  - ✓ نشر السلم والأمن.
  - ✓ ترسيخ الشورى الداخلية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.
  - ✓ التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.
- تشجيع الاستثمار الزراعي، الصحي والتعليمي باستخدام التقنية الحديثة وذلك من خلال:
  - ✓ تحويل المعادن الخام إلى صناعة تحويلية.
  - ✓ دفع عجلة التجارة البينية.
- التزام القادة الأفارقة فرادى ومجتمعين بالعمل على تنفيذ مبادرات السلام والأمن.
- الالتزام بتنفيذ وتحقيق أهداف الألفية في غضون 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة.

---

(1) إفتتاحية مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، أفريل 2013.ص 01.

(2) وهيبة دالع: **المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**، النيباد كآلية للتنمية الشاملة، دراسات استراتيجية، الجزائر، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18، 2013. ص 51-52.

وتمثلت أبرز نجاحات نيباد في التخفيف من ديون دول الساحل الإفريقي (موريطانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد....) إلى النصف في قمة جنوة بإيطاليا واعتماد الأمم المتحدة بنية نيباد كإطار للتنمية.

ثانيا: الطريق العابر للصحراء (الجزائر– لاغوس):يربط الجزائر بنيجيريا في غرب إفريقيا على المحيط الأطلسي ويحتوي مشروع الطريق السيار جنوب– جنوب العابر لإفريقيا على شبكة متشعبة من الطرقات بطول 9088 كلم وطريق رئيسي يربط الجزائر العاصمة بلاغوس ويتفرع عنه ثلاثة طرق رئيسية تربط عواصم كل من **تونس، مالي وتشاد،** وتم إطلاق هذا المشروع سنة 1971م هدفه تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي والساحل الإفريقي من تسهيل للمبادلات التجارية بين إفريقيا وأوروبا عبر الجزائر عن طريق البحر الأبيض المتوسط وبين دول الساحل مع بعضها البعض وباتجاه المحيط الأطلسي عبر غرب إفريقيا ونظرا لأهمية هذا الطريق بالنسبة للدول المغلقة مثل مالي وتشاد وبالنسبة للجزائر تجاريا، فقد استكملت كامل شطرها الممتد من الجزائر العاصمة عبر 2300 كلم حتى الحدود مع النيجر بتكلفة 200 مليار دينار (3مليار دولار) سنة 2014[1].

ثالثا: مشروع شبكة الألياف البصرية: يمتد على طول 4500 كلم ويربط الجزائر العاصمة بأبوجا عاصمة نيجيريا مرورا بالنيجر ويهدف للربط بين القارات وإشراك شعوب ما بعد الصحراء الكبرى في المستجدات الكونية وتمكينها من استخدام التقنية الذكية كدعامة لبناء التنمية ويعتبر هذا المشروع نقلة نوعية خاصة ترفع من قدرات الأفراد والمؤسسات في المنطقة على الوصول بالركب الحضاري في جميع الجوانب.

رابعا: مشروع خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا NIGAL:ويهدف إلى تغدية القارة الأوروبية بالغاز من نيجيريا عبر النيجر والجزائر ويربط عدة دول في الساحل مستقبلا غير أن مناورات كثيرة تحاك ضد نجاح هذا المشروع منها محاولة المغرب الالتفاف على المبادرة الاستراتيجية للجزائر فمنذ إطلاق المشروع في عام 2002 شهد عدة عراقيل منها تهديد حركة تحرير دلتا النيجر بتخريبه في حال إنجازه سنة 2009 وعرض المغرب المشروع بديل مع نيجيريا عبر الساحل الأطلسي يعبر من المغرب إلى أوروبا الذي تعترضه كثير من المشاكل أيضا ممثلة في اكتشاف الغاز في السينغال وموريطانيا وإمكانية تحييد نيجيريا منه إضافة إلى وجود دول كثيرة على هذا الخط تعاني صعوبات أمنية[2] ولم تتوقف الحركية الاقتصادية الجزائرية مع دول الساحل حتى اليوم وتواصل فتح المعابر

---

(1) أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص 203.

(2) *Jean Tataouine et Charlotte Basanent,* ***Gazoduc. Maroc- Nigeria :la venir de l'Afrique de l'ouest ou chimère ?****le monde 17/05/2017.P5 .*

الحدودية وإنشاء مراكز قانونية قارة للعبور المنظم مثال ذلك المعبرين الحدوديين الأخيرين بين تندوف وحاسي 75 على الحدود الجزائرية الموريطانية المقامين سنة 2018.

المطلب الثاني: الآليات الاجتماعية والثقافية.

لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة في الساحل الإفريقي وضعت الجزائر مجموعة من الآليات الاجتماعية، الثقافية والروحية.

1- الاجتماعية:

تولي الجزائر اهتماما كبيرا بمشكلة اللاجئين فمنذ إمضاء بروتوكول الاتفاق المتعلق بـ:" برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر" في تمنراست سنة 1989 بين كل من الجزائر، مالي، النيجر والصندوق العالمي للتنمية الزراعية حتى يومنا هذا سعت الجزائر للتكفل الإنساني باللاجئين وتأطيرهم داخل هياكل اجتماعية ضمن عمل جهوي بمساعدة منظمة اليونيسيف حيث شمل عديد الكيفيات اللازمة لمساعدة عائلات اللاجئين وتقديم المساعدات الغذائية الفورية والمواد الإغاثية الضرورية من مأوى وأغطية، وعلى مدار كل الموجات العفيفة للنزوح واللجوء إلى الجزائر فقد زادت هذه الأخيرة من حصص المساعدات الغذائية وتضاعفت عمليات تعزيز الخدمات الصحية على طول الحدود الجزائرية –المالية والجزائرية– النيجيرية حيث أولت مصالح الصحة العسكرية عناية بالغة لسكان مناطق الجنوب تنفيذا لتوجيهات قيادة الجيش كما تم إرسال آلاف الأطنان من المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء للدول الجارة المتضررة للمساهمة في التخفيف من المعاناة التي يتكبدها سكان في تلك المناطق[1].

فبعد سقوط شمال مالي وشرقه بأيدي الجبهة الوطنية لتحرير أزواد وتدهور البيئة الإنسانية هناك واضطرار آلاف السكان المحاذين للحدود من الدخول إلى الأراضي الجزائرية تم توزيع 160 طن من المواد الإغاثية، الغذائية والطبية والتي مست تجمعات النازحين واللاجئين داخل مالي، النيجر، موريطانيا وبوركينا فاسو أما اللاجئين داخل التراب الجزائري فيستفيدون من مراكز إقامية ومتابعة طبية مستمرة خاصة في ولاية تمنراست و أدرار.

(1) ناصر بوعلام، **مرجع سابق**. ص 87.

وتعمل الجزائر على بناء مستشفيات ومدارس في كيدال خاصة من أجل ربط المواطن الطارقي ببيئته وذلك تطبيقا للآليات التي جاءت في اتفاقية السلام والمصالحة لعام 2015 ضمن الإجراءات الاجتماعية ومنها:

- ✓ بناء مستشفى في كيدال وأخر في ميناكا.
- ✓ إعادة تأهيل كل المرافق الصحية.
- ✓ نشر الفرق الجوالة المختصة في الرعاية الوقائية والعلاجية.
- ✓ بناء مدارس جديدة في مدن غاو، كيدال وتمبوكتو.
- ✓ دعم الفرص التشغيلية بالمنطقة.
- ✓ إنشاء كليات محلية وفق خصوصيات المنطقة.
- ✓ إعادة الاعتبار للثقافة المحلية، منها ثقافة السوق.
- ✓ تشجيع المهرجانات واللقاءات الثقافية بين جهات دولة مالي.

2. الثقافية والدينية: ويكون ذلك بتفعيل مجموعة الآليات المتاحة التي يمكن للجزائر توظيفها في إطار استراتيجيتها للحفاظ على أمنها القومي لكسب ولاء سكان المنطقة الحدودية من بينها:

- **الدين:** إحياء مكانة زوايا أدرار كوجهة لتكوين الطلبة الأفارقة من دول الجوار فقد كانت هذه الزوايا وجهة لطلب العلم الديني من طرف سكان الساحل الصحراوي، وتوظيف الطريقة التيجانية فزيادة على علو شأنها بين قبائل الساحل يشهد لها بمحاربة التطرف الإرهابي[1] عن طريق الزوايا والمساجد واستثمارها كثير من الأموال لزيادة حشد مريديها والزيادة في أعدادهم من خلال ربطهم بالمشاريع المحلية والاستفادة من المقر المركزي والقيادة الروحية الموجودة داخل الجزائر.
- **اللغة العربية الأمازيغية:** وذلك بتنظيم البعثات اللغوية إلى مناطق أزواد واستقبال متكونين، فالجزائر تمتلك نافذتي التغلغل وإنتاج النخب الموالية، نافذة اللغة العربية ونافذة الهوية الأمازيغية وهما الحاضنتين الثقافيتين داخل مجتمع الطوارق واستغلال ذلك لصالح الاستقرار والأمن وخدمة مصالح الجزائر.

[1] خالد بشكيط ،**مرجع سابق** ،ص ،181.

المبحث الثالث: الآليات العسكرية والأمنية

المطلب الأول: الآليات العسكرية

▪ **لجنة الأركان العملياتية المشتركة *CEMOC***: نصبت رسميا خلال اجتماع تمنراست في 2010/04/21 كثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة التنسيقية لدول منطقة الساحل التي تأسست يومي 2010/03/17/16 وتضم الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد، ليبيا، بوركينافاسو، ويرأس هذه اللجنة العملياتية المشتركة ضابط عميد والذي يسمى رئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة وتتداول على رئاستها حسب الترتيب الأبجدي الدول الأعضاء وتتشكل هذه اللجنة من قيادة أركان وقوات ميدانية برية وجوية، كما تضم قيادة الأركان أربع خلايا كما يلي: عملياتية واستعلاماتية والإمدادات وخلية للإشارة، وكل خلية بها سبعة ضباط سامون من البلدان السبعة الموقعة ووضعت القوات الميدانية تحت التصرف ألعملياتي لرئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة[1]

تتمحور نشاطات ومهام قيادة أركان اللجنة حول وضع وتفعيل شبكات الاتصال الخاصة بلجنة الأركان العملياتية المشتركة وتوفير الخرائط العملياتية والأمنية بالإضافة إلى جمع وتحيين المعلومات الأمنية انطلاقا من مصادر الدول الأعضاء ومتابعة النشاطات والوضعية العددية للجماعات الإرهابية التي تنشط بالمنطقة المشتركة العملياتية وبصفة عامة منطقة الساحل كما تقوم بتحضير وتبني نماذج للتوثيق العملياتي وتسليم الوثائق العملياتية إلى قيادة الوحدات التابعة للجنة الأركان العملياتية المشتركة والتخطيط للدوريات الاستطلاعية والدوريات المشتركة البرية وتنظم أيضا جلسات عمل بين قيادة أركان لجنة الأركان العملياتية المشتركة و وحداتها

يتم تدخل لجنة الأركان العملياتية المشتركة عبر المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي لها وهي شريط صحراوي بطول 1956 كلم وعمق 933 كلم وجله مفتوح تتوسطه جبال **تيغرغار** و **تهاك** بمالي ويمتد شرقا إلى **أدرار– بوس** بالنيجر و **الشقة** بموريتانيا غربا ويمكن التوغل في هذه المناطق من عدة جهات كما تتواجد بها مصادر المياه بكثرة مما جعل السكان الرحل يقطنونها[2].

وتقوم مقاربة دول الميدان على أربع آليات الأولى سياسية دبلوماسية من خلال الندوات الوزارية التنسيقية، والثانية عسكرية بإنشاء هيئة أركان مشتركة لبلدان الميدان والثالثة أمنية تتعلق بإنشاء خلية استخباراتية لتبادل المعلومات

---

[1] بشير عميور، "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة،" **مجلة الجيش**، ع.579، أكتوبر 2011، ص ص. 18، 19.

[2] بشير عميور، "ندوة الجزائر الدولية دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية،" **مجلة الجيش**، ع.579، أكتوبر 2011، ص ص. 22، 25.

من منطلق الوقاية والاستباقية أما الرابعة فتبرز من البعد التنموي المرتكز على خلق مشاريع صغيرة و جوارية لفائدة السكان المحليين لمكافحة الفقر مع استحداث مشاريع مهيكلة كبرى على غرار الطريق الصحراوي

بالإضافة إلى هذا فإن مقاربة لجنة الأركان العملياتية المشتركة قائمة على أساس رؤية فلسفية مفادها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسلامة الوحدة الترابية لدولها بالمعنى المحافظة على الأسس الفلسفية لمفهوم الدولة الوستفالية وعلى هذا الأساس فعمل لجنة الأركان العملياتية يقوم وفق ما يلي:

تقوم الخلية الإستخباراتية التي أنشأتها دول الميدان بجمع المعلومات الأمنية وتحيينها وتحليلها والتدقيق فيها انطلاقا من مصادر الدول الأعضاء وتقوم بإرسالها إلى لجنة الأركان العملياتية المشتركة والتي مقرها في تمنراست وتقوم هي دورها بتقديمها إلى ممثل أركان الدولة المعنية بالتعامل مع ذلك التهديد ومباشرة تقوم تلك الدولة المعنية بالتهديد بالهجوم أو التصدي لذلك الخطر الواقع ضمن حدودها السيادية أي ضمن نطاقها الجغرافي وهو ما يجنب التدخل في الشؤون الداخلية لدول الميدان.

إن التصدي لهذه التحديات الأمنية في منطقة الساحل يتطلب إرادة سياسية وحزم قوي من طرف دول المنطقة وهو ما دفع وزير الخارجية الجزائري في الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل المنعقدة بالجزائر في مارس 2010 وبعد أن رأى وجود تراخي إزاء التصدي لهذه التحديات من طرف بعض دول الساحل سواء للضغوطات الخارجية أو لأهداف داخلية إلى القول "**إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون تنازل وكذا واجب التضامن الذي يحدو توجهنا نحو مواطنينا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا ويتوجب علينا احترامها**". بالإضافة إلى تأكيده أن مواجهة هذه التحديات يتطلب مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة على جميع المستويات "**إن التحرك بكل حزم من خلال تدابير ملموسة بتفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي والإقليمي والدولي التي يجب تحسينها وتكييفها إن اقتضى الأمر ذلك**"

- **العمل في إطار الاتحاد الأفريقي:** إن النزاعات البينية أو الداخلية بالإضافة إلى المخاطر والتحديات الجديدة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والتدخلات الخارجية (في إطار التنافس الدولي) والتي تميز أغلب دول القارة والساحل خصوصا قد قوضت عملية التنمية في أفريقيا ،وشكلت عقبة رئيسية في سبيل تحقيق الأمن والسلم الأفريقي وهو ما تداركته القارة أثناء التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى منظمة الاتحاد الأفريقي والذي عرف إنشاء آلية بديلة عن آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها (في عهد منظمة الوحدة الأفريقية) هي مجلس

السلم والأمن الأفريقي وفي تحليلنا لعمل هذه الآلية وأهدافها ومبادئها سنحاول معرفة مدى تحقيق هذه الآلية للأمن والسلم في الساحل الأفريقي.

1- تفعيل البروتوكول حول مجلس السلم والأمن: يعرف بروتوكول المجلس على أنه "المنفذ للأمن الجماعي للشعوب والباعث للإنذارات المبكرة في الوقت المناسب للأزمات والنزاعات في أفريقيا" وهو يعتمد على فكرة أساسية هي: الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها في مهدها وحلها سلميا لتدعيم مبدأ الحل السلمي للنزاعات الأفريقية [1]

آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي: يقوم الاتحاد الأفريقي بإدارة ومتابعة القضايا الأمنية بواسطة الأمانة العامة للمجلس بالإضافة إلى اللجان التالية:

أ/ **هيئة الحكماء:** تقوم بدعم جهود مجلس السلم والأمن وجهود رئيس المفوضية وخاصة في مجال من النزاعات وتقديم المشورة حول القضايا ذات الصلة بالسلم والأمن والاستقرار في القارة .

ب/ **نظام الإنذار المبكر القاري:** يهدف إلى تسهيل عملية توقع النزاعات وفرضياتها مما يتيح التحرك لأجل منعها ويتكون من مركز للملاحظة والمراقبة ويتولى جمع البيانات وتحليلها على أساس مقياس ملائم للمؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والعسكرية.

ج/ **القوة العسكرية الأفريقية الجاهزة:** أقر البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن بإنشاء قوة إفريقية جاهزة لعمليات التدخل والاستجابة السريعة ،وتتألف من وحدات عسكرية جاهزة في دولها ومستعدة عند الحاجة، وتهدف إلى زيادة إمكانية ردع الصراعات الداخلية والحدود في الدول الأفريقية قبل وقوعها-التعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها ودون انتظار تفاقمها-الحيلولة دون تدويل الصراعات الأفريقية كما كان يحدث سابقا-تمثل أولوية قصوى للمساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة والذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في القارة وتفعيل النيباد .

د/**صندوق السلام:** أنشئ هذا الصندوق لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم والأمن وهو يختص أساسا بتمويل عمليات التدخل ويتم تجميع موارده من مصادر متعددة مثل مساهمات الدول الأعضاء والتبرعات من شركاء الاتحاد الأفريقي [2].

---

*[1] Delphine lecoutre, "le conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine clef d'une nouvelle architecture de satabilité en Afrique," **Afrique contemporaie**- p. (2004) :131، 133*

[2] "protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African union" op cit .P P18،20.

2-السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع: تندرج ضمنها قوة التدخل السريع الأفريقية التي تتشكل من خمسة ألوية عسكرية وقد حددت وثيقة السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع مجالات التعاون والتكامل الأمني والدفاع بين الدول الأفريقية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية في القارة:

النزاعات والتوترات بين الدول والنزاعات الداخلية وحالات عدم الاستقرار والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن مثل: تدفق اللاجئين والنازحين وهو ما تشهده بحدة دول الساحل الأفريقي، استخدام الألغام الأرضية والمتفجرات، انتشار وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة وظاهرة المرتزقة، الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، أسلحة الدمار الشامل ودفن النفايات الكيماوية والنووية في القارة وقد تضمنت الإشارة إلى الأنشطة التالية: الاستجابة الجماعية للتهديدات الداخلية والخارجية وتنفيد غايات وأهداف ميثاق الاتحاد الأفريقي لاسيما القضايا الأمنية والدفاعية وإزالة الشكوك والتنافس بين الدول الأفريقية وتوفير إطار للتعاون في المجالات الدفاعية ونشر ثقافة السلام في أفريقيا إلى ضرورة وضع سياسة للتعايش السلمي بين الدول الأعضاء وتقوية القطاعات الدفاعية والأمنية وتطوير القدرات الدفاعية.

بالإضافة إلى هذا نجد من بين الإسهامات العملية للاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة تحديات الأمن والتي تسهم في تحقيقه في منطقة الساحل الأفريقي ما يلي [1]:

- تبني الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب في محاولة لضبط مفهوم الإرهاب.
- تبني الاتفاقية الأفريقية لتجريم دفع الفدية في 2009 لمكافحة الإرهاب بقطع طرق تمويله.
- اقتراح لائحة أفريقية بأسماء الإرهابيين المطلوبين لتسليمهم ومحاكمتهم وعدم منحهم اللجوء السياسي.
- إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب في إطار نظام الإنذار المبكر القاري.
- تبني الاتفاقية الأفريقية لحماية اللاجئين والنازحين داخليا في 2009/10/23 والتي تلتزم فيها الدول الأعضاء بأن تمنع وتقي من كل نزوح عشوائي للسكان، وتضمن احترام المبادئ الإنسانية وكرامة الأشخاص النازحين كما تفرض على الدول الإعلان عن موجات النزوح العشوائي التي تحدث بسبب المجازر وجرائم الحرب وتقر منح تعويضات عادلة للنازحين.

[1] ج اسماعيل، "الإتحاد الأفريقي يتبنى اتفاقيته لحماية الناجحين والنازحين داخليا،" **مجلة الجيش**، ع.557، ديسمبر 2009، ص ص. 36، 37.

المطلب الثاني: الآليات الأمنية

- **إجراءات أمن جديدة في ولايات بالجنوب:** أدخل الجيش إجراءات جديدة في معركته ضد الإرهاب والمهربين في الجنوب حيث استعمل تجهيزات مراقبة جديدة تسمح بكشف العربات والأشخاص المموهين في الصحراء واعتمد ابتداء من سنة 2008 إجراءات أمن إضافية بثماني ولايات بالجنوب تشمل حضر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة ومنع الوصول إلى 20 منطقة معروفة كنقاط عبور للجماعات الإرهابية باستثناء حالات تحددها مصالح الأمن المحلية و تشمل التدابير الجديدة حضر عبور العديد من المسالك الفرعية والطرق غير المعبدة ليلا ومنع الوصول إلى العشرات من منابع الماء والآبار إلا برخص أمنية خاصة. كما أن الجيش قرر منع الوصول إلى 20 موقعاً تقريباً إلا بإذن أمني مسبق وتقع أغلب هذه المواقع في ست ولايات (بشار تندوف، أدرار، ورقلة، تمنراست وإليزي) وتأتي الإجراءات الأخيرة لتشديد الخناق على المهربين و الجماعات الإرهابية في المسالك الصحراوية ومن المقرر أن تعمد القوات البرية و الجوية إلى تنفيذ دوريات دائمة لمراقبة أهم المنافذ لتنفيذ القرار الأخير[1].

- **إنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام:** استحدثت قيادة الدرك الوطني مؤخرا معهدا وطنيا للأدلة الجنائية و علم الإجرام و الذي من شأنه تعزيز التكوين لمكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب إذ من المنتظر فتحه نهاية 2009 في "بوشاوي" بالعاصمة[2].

- **وحدة التنسيق والإتصال:*UFL*** "وحدة الربط والإدماج" تم إنشاء وحدة التنسيق والاتصال في 06 أفريل 2010 تطبيقا لتوصيات اللجنة التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي المنعقدة في الجزائر يومي 16-17 مارس 2010 وتم بداية العمل بها بعد التصديق عليها من طرف جميع الدول الأعضاء في 2010/09/29 واتخذت من الجزائر العاصمة مقرا دائما لها تحت رئاسة دورية للدول الأعضاء فيها حسب الترتيب الأبجدي وتضم وحدة التنسيق والاتصال سبع دول هي: الجزائر مالي النيجر موريتانيا ليبيا وتشاد بوركينافاسو بالإضافة إلى نيجيريا التي قررت انضمامها إلى هذه الآلية في شهر نوفمبر 2011، بسبب تفاقم خطر جماعة **بوكو حرام** الإرهابية وبروز الترابط والتنسيق بينها وبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقد تم تكليف وحدة التنسيق والاتصال بتزويد الآلية العسكرية المشكلة من قبل رؤساء أركان جيوش الدول المعنية و التي تسمى لجنة الأركان

---

(1) بشير عميور، مرجع سابق. ص ص 30، 33.

(2) نائلة .ب. مدرسة شرطة قضائية لترقية التحقيقات الأمنية لضباط الدرك الوطني.**الشروق اليومي**.11,06.2008. ع.2324 ص5.

العملياتية المشتركة بالمعلومات الأمنية التكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومختلف عمليات التهريب وقد أسندت لهذه الوحدة مهام نذكر منها:

– جمع ومعالجة وتبادل المعلومات الأمنية حول مختلف النشاطات الإرهابية

– التخطيط ووضع إجراءات المرافقة لعمل مكافحة الإرهاب وخاصة تحسيس سكان البلدان الأعضاء حول التطرف أما في إطار وضع إجراءات المرافقة لعمل المكافحة تعمل وحدة التنسيق والإتصال على:

– وضع إستراتيجية اتصالية مشتركة لترقية صورة وحدة التنسيق والاتصال ولجنة الأركان العملياتية المشتركة وتحسيس الرأي العام الإقليمي بالعمل الذي تقوم به الأخيرة

– إشراك الحركة الجمعوية للدول الأعضاء في الجهود التحسيسية

– إشراك الهيئات الإنسانية للدول الأعضاء من أجل تجسيد الأعمال الإنسانية لفائدة سكان المناطق الفقيرة

وبصفة عامة فإن وحدة التنسيق والاتصال هي خلية استخباراتية تعتبر بمثابة العقل المدبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتهتم هذه الخلية الإستخباراتية برصد نشاط القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على اتصالاتهم، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء وخاصة في دول الميدان ومن بين هذه المهام الموكلة لها نجد:

– التأكد على مدى قدرة التنظيم المسلح على دعم صفوفه من قبائل الصحراء في ضوء معلومات عن التحاق شباب من قبائل عرب التوارق بكتيبة الفاتحين التي يقودها–حمادو عبيدو–.

– التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربين ويوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، والنيجر، ومالي، وأشهرهم عمر الصحراوي.

– بعد جمع المعلومة وتحليلها والتدقيق فيها وبناء على ذلك تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة .

▪ **الاتفاقيات الأمنية في إطار الإتحاد الأفريقي** وهنا تبرز الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الأفريقية لتجريم دفع الفدية[1] والاتفاقية العربية لتجريم دفع الفدية وقرار مجلس الأمن حول منع وتجريم دفع الفدية تحت رقم 1904 بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات القانونية والقضائية الثنائية مع مجموعة من الدول على غرار دولة النيجر التي دخلت في عدة اتفاقيات دولية في محاولة منها للوقاية ومحاربة الإرهاب في الساحل ومنها: التصديق في 26 أكتوبر 2004 على الاتفاقية الدولية لمناهضة خطف الرهائن، التصديق في 13 يناير 2005

[1] خالد بشكيط ،**مرجع سابق**. ص 155.

على الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، اتفاق القضائي مع جمهورية الجزائر في 1984، النيجر أيضا طرف في اتفاقية 1999 لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد حاولت النيجر الالتزام بهته الاتفاقيات من خلال تكييف قوانينها الوطنية مع هذه المعاهدات وذلك من خلال مراعاة وتجريم أعمال الإرهاب في قانون العقوبات منذ القانون رقم 2003-025 من 13 يونيو 2003.كما بدأت برامج تدريب الموظفين في العدالة وهدف البرنامج إلى إتاحة للقضاة النيجيريين أساسيات وطرق التعاون القضائي في مجال مكافحة الإرهاب من جانب آخر دخلت النيجر في الاتفاقات السياسية والعسكرية مع دول المنطقة منها إتفاق تمنراست.

- **لجنة الأجهزة المخابراتية والأمنية الإفريقية: *CISSA*** لقد تم إنشاء هذه الآلية في 26 أوت 2004 بابوجا تضم هذه الآلية أكثر من خمسين جهاز امن ممن صادقوا على وثيقة التفاهم والانضمام للالية المذكورة الهدف من وضع هذه الآلية يتمثل أساسا في الحوار والدراسة والتحليل والاستشارة وضع إستراتيجية أمنية موحدة بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإفريقية وذلك استتباب الأمن والاستقرار في إفريقيا. إن هذه الآلية مفتوحة لكل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للدول الإفريقية[1].

لقد سعت الجزائر من خلال هذه الاتفاقيات إلى قطع شريان الأكسجين عن الإرهاب من خلال منع دفع الفدية التي يتحصل عليها الإرهابيين كنتيجة لاختطاف الأجانب والتي تذهب في عمليات شراء جديدة للأسلحة أكثر تطوراً.

[1] Delphine Le coutre, op cit. P 134.

خلاصة
واستنتاجات

اختلفت المقاربات النظرية في تحددها لمفهوم مرجعي للأمن حيث اعتمدت الواقعية على الدولة كمرجعية له، تضمن بقاءها القوة من التهديدات العسكرية و حاولت الليبرالية بكل اتجاهاتها تجاوز مسألة الفوضى في النظام الدولي و إبراز حدة الاعتماد المتبادل و دوره في بروز فواعل من غير الدولة كالشركات متعددة الجنسيات في المجالات الاقتصادية ، أما مدرسة كوبنهاغن فقد أسهمت في توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات و مستويات تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة تمثلت في أمننة قطاعات غير الدولة و جهازها العسكري ودلك من خلال دراسة الصراعات الداخلية و انتقال موضوع الأمن من الدولة إلى الجماعات و الأفراد و تنوع مصادر التهديدات الأمنية.

شكلت مظاهر الصراعات الإثنية ، الدولة الفاشلة في القيام بوظائفها الحيوية و غياب التنمية الإطار النظري الملائم لفهم الحركيات السببية المنتجة للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، فانتشار النزاعات المحلية دون الدولاتية و نتائجها الخطيرة من ضحايا مدنيين و العجز الوظيفي الملازم لدول منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى بتمثيل المشاركة السياسية و مستويات الفقر المدقع أعباء أمنية على الجزائر.

منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية معقدة و مركبة موائمة لانتشار تهديدات لا تناظرية تشكل تهديدا أمنيا مباشرا للأمن القومي الجزائري يتجلى في التنظيمات الإرهابية المنتشرة عبر بلدان منطقة الساحل الإفريقي و خاصة في شمال مالي و تنامي حدة نشاط الجريمة المنظمة المرتبطة مباشرة بتهريب و تجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة و الأشخاص و الزيادات الكبيرة في موجات اللاجئين و الهجرة غير الشرعية لعبور الجزائر أو الاستقرار بها .

يعبر التواجد الأجنبي بآلياته العسكرية و الاقتصادية عن مسار طويل المدى للتنافس المحموم على الثروات الضخمة لبلدان منطقة الساحل الإفريقي، ورغم مواقف التدرع بالخطر الإرهابي في هده المنطقة من طرف قوى دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا إلا أن الوقائع تخبرنا بأنها تبرير لتعزيز تغلغلها و تعظيم نفوذها الشيء الذي يعمق من قصور التنمية بسبب استنزاف موارد الطاقة و المعادن و يزيد من الشعور بمناهضة الوجود الأجنبي الذي يؤدي إلى تصاعد الصراعات الداخلية بين قطاعات المجتمع و الحكومات و يضاعف من الهواجس الأمنية للجزائر.

يرتبط البعد الأمني الجزائري بكل التهديدات و التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي التي تفرض على الجزائر التكامل في الآليات السياسية و العسكرية و الاقتصادية للبحث في الأسباب المصدرية للتهديدات الأمنية المتزايدة و تصميم مبادرات تستهدف تعزيز التنمية المحلية و استدامتها في مناطق النزاعات القريبة من الحدود الجزائرية المالية خاصة و الاستمرار في جهود الوساطة المبنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و مبدأ الحياد في إطار من التنسيق الإقليمي و دلك لزيادة فعاليات المبادرات و ضمان احتواء أفضل للتهديدات الإرهابية العابرة للحدود و التي شكلت أكبر خرق للأمن القومي الجزائري بمحاولتها احتلال قاعدة الحياة بتيغنتورين (عين أميناس) كمثال على دلك .

فالجزائر وبموقعها الإستراتيجي تمثل بوابة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لدول طاردة بفعل النزاع الاجتماعي المتجذر وباعتبارها دول مغلقة جغرافيا تنتج تدفقات كبيرة للمهاجرين غير الشرعيين عبر المناطق الجنوبية للبلاد و هي مطالبة بتكثيف التعاون مع دول جناحها الجنوبي التي تعيش حلات اللاإستقرار المستمر للتكيف مع التحديات الأمنية المتفاقمة بهدف الحفاظ على أمنها القومي إذ لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي طالما تم النظر إليه بأنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة في منطقة الساحل الإفريقي و العصية على الحل النهائي بسب الإحباط المولد للسخط الذي يفضي بدوره إلى التمرد المستمر أين نجد تكامل للأدوار بين جماعات مسلحة كثيرة و التنظيمات الإرهابية في دول منطقة الساحل المتربصة بالأمن القومي للجزائر و من هذا المنطلق فإن اهتمام الجزائر بمحيطها الجيو سياسي أضحى أكثر حتمية لتحقيق بعدها الأمني الذي تتصل مباشرة بصيانة التماسك الجغرافي و الاجتماعي في المناطق الحدودية ،فمن جانب العمليات الاستباقية أمنيا واقتصاديا تتوجه الجزائر إلى التكيف مع مدخلات هذه المنطقة ،و منطقة الحدود الجزائرية الليبية المدخل الشاسع لتهريب الاسلحة الشيء الذي يحتم على الجيش الشعبي الوطني تفعيل المراقبة العسكرية وما يقتضيه ذلك من امتلاك لأجهزة الكشف و المراقبة الحديثة الذكية القادرة الكفيلة برصد وصد الاختراقات الممكنة بالنظر إلى وجود قوات أجنبية ذات إستراتيجيات معينة في المنطقة.

فالرهان اليوم يتمثل في مدى قدرة القوى الكبرى التي تمتلك قوات عسكرية ونفوذ اقتصادي قوي ،وضع الجزائر في مأزق صعب بين الانضمام إلى المبادرات الغربية في المنطقة لبناء عقد إستراتيجي يرجع بالفائدة على هذه الدول وبين قدرتها على المحافظة على مقارباتها الإستراتيجية متعددة الأبعاد المتكيفة مع المتغيرات الحاصلة في المنطقة و الثبات في نهجها المعروف منذ الاستقلال الذي يتمحور حول الحرص الترابية الوحدة الترابية لدول منطقة الساحل و ضمان عدم وجود دوليات مفككة داخل مالي أو النيجر للتخوف من انعكاس ذلك على الترابط و الوحدة الوطنية أو ظهور نزعات إيصالية وكمنهية استباقية عملت الجزائر وفق البناءات الأمنية المفضلة عندها في إطار إستراتيجية دول الميدان و التي تستهدف الجزائر من ورائها درىء أي تدخل خارجي يزيد من تأجيج الأوضاع داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي و مدى خطورة ذلك على أمن الجزائر القومي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1- جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995.

2- عبد النور بن عنت، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

3- جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات واشكالات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

4- جون بليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

5- كريس براون: **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

6- جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص 353.

7- قوجيلي سيد أحمد ، **الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن** ، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن 2014.

8- سكوت بور تشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**،ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2014.

9- الأيوبي محمد ياسر ، **النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني** ، طرابلس المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

10- مارتن غريفيت، نيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2002.

11- اكناتة ولد النقرة، الطوارق من الهوية إلى القضية، **المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، طوب براس، الرباط، 2014.

12- نعوم تشاوسكي، **الدولة الفاشلة، إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة سامي الكعبي، دار الكتاب العربي، 2007.

13- جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2006.

14- أيان ريتلدج، **العطش إلى النفط ، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2006.

15- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص16.

16- الحافظ أحمد عابد ، **الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية اتجاه الشيشان وتترستان 1991-2000**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ،2005 .

17- تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004 .

18- بوقارة حسين ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، العالم الاستراتيجي، الجزائر ،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد 07،نوفمبر 2008 .

19- عبد النوري صالح ، الجزائر. وضع المخدرات والإدمان ppg Mednet جوان 2014، ص 10.

ثانياً: الأطروحات والرسائل.

20- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2015-2014.

21- عزيز نوري: **الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة)،2011.

22- قط سمير: أطروحة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

23- أوشن سمية ، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

24- كواشي عتيقة ، **آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، طلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016،2017.

25- حسام حمزة، **الداوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلاقات السياسية، جامعة باتنة،2010-2011.

26- زقاغ عادل ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،2009، ص 129.

27- سليمان سميرة ، **دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، 2012.

28- شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحدي والرهانات**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص87.

29- مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2014.

30- مذكرة الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تدفقات الأسلحة غير المشروعة فينا 23ماي2018.

31- بشكيط خالد ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.2011، ص181،جامعة الجزائر3.

32- لعيساني بلال، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة** :دراسة في التغير ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر2007-2008 .

ثالثاً / المجلات:

33- المصري خالد موسى ، **الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية(دراسة نقدية للنظريات الوضعية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول،2014،ص 339.

34- أحمد عبد الدايم محمد حسين، **تاريخ القضية الأزوادية وتطورها، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي**، لندن، العدد 16، أفريل- جوان 2013.

35- مجلة الجيش،**"أمن_تنمية"**، مجلة الجيش، الجزائر مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012.

36- علاني أعلية ، **حوار حول التيار السلفي الموريتاني**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 28، خريف 2010.

37- مجلة إفريقيا قارتنا،العدد الرابع،أفريل 2013.

رابعاً / الدراسات:

38- دالع وهيبة ، **المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**، النيباد كآلية للتنمية الشاملة، دراسات استراتيجية، الجزائر، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18، 2013.

خامساً / المواقع الإلكترونية:

39- فريديريك كوفوازيه، **غنائم التدخل الفرنسي في مالي: اليورانيوم، الذهب، الألماس والنفط**، المتاح على الرابط:
http//ALASER/ws/articles/view/13992 platfrom%40nawaf biz/com

40- بوحنية قوي ، **إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**،مركز الجزيرة للدراسات متاح على الرابط:
http://studiesaljazeera.net/ar/reports/2019/05/2012631042920890 4.html

40 - جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري**، متاح على الرابط: http:// democratic. De/ ?p=2448 prettyphoto

سادساً / الملتقيات :

41- محمد الأمين ولد الكتاب، **التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات 17،18 فيفري 2013.

42- بقلاي فاطمة، المسألة الطوارقية، **المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنة في منطقة الساحل**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول بعنوان: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية، 2013.

سابعاً / التقارير:

43- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD1UN PLAZA, NEW YORK, NY10017, USA, 2018,

ثامناً / المراجع الأجنبية:

المراجع باللغة الإنجليزية /

44- ElkeKrahman, **Security Calletive good or Commodity**, European journal of international relations,2008.

45 - - Jhon h,Herz **The Security dilemma in International relations**, **back found and resent problems**, international relations, London, Sage publications vol 17, december 2003.

46- Johathon Kirshner , **The tragedy of offensive realism**, **classical realism and the rise of china**,european journal of international relations, UK, sagepub,2010.

47- Andrew Moravcsik,**Liberal international relations asocial scientific assessment**, paper N 1-2, USA. weather head centre for international affairs, Harvard university,2001.

48- juanita and peter sutch, **International Relations– The basics**, USA, New york, routledge, 2007.

49- Robert g. Kaufman, **In Defence of Bush doctrine**, United States of America, university press of Kentucky, 2007.

50- Cynthia Weber, **International Relations Theory On Critical Introduction**, Third Edition,(London and New York, Routledge,2010.

51-Tarmac Cormack, **Critic Security and Power**, The political limits to emancipation approaches.1ed USA and Canada rout ledge, 2010.

52- Paul viottiet Markv. Kauppi, **International Relations**, **back ground and present problems**.international relations London, Sage publications, vol 17, december 2003.

53-HorgerStritzel, **Towards a theory of securitization**: **Copenhagen and Beyond**, European journal of International relations ,vol 13,n° 03, 2007.

54- Fred Chernoff, **Theory and Meta theory International relations** : **concepts and Contending accounts**, Palgrave Macmillan, First edition, 2007.

55- Rewate Krnter, **The art of possible**, **the Scenario method and the third debate in international relations theory**, a master in IR University of Amsterdam, 1998.

56- John Gledhill,**Antropology in the age of securitization social antropolgy school**, University of manchester, 2011.

57- Barry Buzan and ole weaver , **Regions and powers : the structure of international Security**, UK Cambridge, University Press,2003.

58- Grégory Chauzal, fix the un fixable-Dealingwith full –blowncrisis, and istability, how to bring greate restability to the SAHEL ?Clingendael, Netherlands institute of international relations, 2015.

59- StewarkPatrick, **Weak States And Global Threat**, **FactorFiction ?**,The Washington Quarterly , Spring, 2006

60- Timothy Raeymeekers, « **collapse or order ? questions state collapse in Africa**, conflict research group working paper, n°1.may 2005, (http:// ideas- repec 059/p/hic/ w paper/ 10/ html) 20/04/ 2019.

61- Stephen A. Harmo, **Terror and Insurgency in the Sahara–sahel region corruption**, contraband, jihad and the Mali war of 2012,2013, Pittsburgh state University, USA, 2014.

62**–** Yonah Alexander, **Terrorism in north Africa and The sahel in 2014**, Sixthanual report, february 2015.

63- Wolfram Lâcher, **Organized crime and conflict in the Sahel Sahara region** The Garnagie papers middle East, garnagie and oment for international peace, septembre2012.

64- United nations development program, human development report 1994.

المراجع باللغة الفرنسية /

65- Samuel Laurent, **Sahel isten de la Libye au Mali**, **au cœur de nouveau Jihad**, Edition du seuile ,Paris 2013.

66- Alexis Richard B.A, **Denses politiques** Université du Québec à Montréal , 2002.

67- M.Jasselin de Rahan, **Rapport d'information**, **commission des affaires étrangères de la défense et des forces armées sur la politique Africaine de la France** ,senat n° 324 ,2011,2012 .

68- **Observatoire Défense et Climat DGRIS**, Direction Générale des R- Internationales et de la stratégie –ministère des armées – rapport d'étude N°06 prospective sahel mai 2018 .

69- Lucie Ngono, **la Coopération chinoise Et le Développement en Afrique subsaharienne** : **opportunités ou impacts** . University du Québec à Montréal, 2017.

70- Philippe Marchesino, **les nouvelles menaces**, **les relations nord** ,**sud des années 1980 à nos jours**. paris karthala,2001.

71- George klute, « **hostilités et Alliances**, **Archéologie de la dissidences de Touareges au Mali** »,cahiers d'études Africaines , vol 35 , n°137 , 1995

72- Charls- Philipe David et Jean Jaques Roche **Théories de La Sécurité** Edition mont chrestien,paris,2012.

73- Jean Tilaouine et Charlotte Bozannet, **Gazoduc .Maroc–Nigeria :la venir de l'Afrique de l'ouest ou chimère ?**le monde 17/05/2017.

74- Stephen Ellis, Janet Mac Gaffey, **le Commerce International informel en Afrique sub_ saharienne**, Cahiers D'études Africaines, année 1997, vol 37,n145.

فهرس

المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأمن والتهديدات الأمنية مقاربة معرفية	
تمهيد	9
المبحث الأول: الأمن والتهديدات الأمنية عند المنظورات التقليدية	
المطلب الأول: الأمن والتهديدات الأمنية عند الواقعية.	10
المطلب الثاني: الأمن والتهديدات الأمنية عند الواقعية الجديدة.	12
المطلب الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية عند الليبيرالية:	14
المبحث الثاني: مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات الحديثة	
المطلب الأول: الأمن والتهديدات الأمنية عند المقاربة البنائية.	16
المطلب الثاني: الأمن والتهديدات الأمنية عند المقاربة النقدية.	18
المطلب الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية عند مقاربة ما بعد الحداثة (البنيوية).	20
المبحث الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية عند مدرسة كوبنهاغن	
المطلب الأول: مستويات وقطاعات دراسة الأمن والتهديدات الأمنية عند باري بوزان.	22
المطلب الثاني: الأمننة وبناء التهديد عند مدرسة كوبنهاغن.	25
المطلب الثالث: مركب الأمن الإقليمي عند باري بوزان.	27
الفصل الثاني: الواقع المعقد لمنطقة الساحل الإفريقي دراسة في التهديدات والتداعيات	
تمهيد	31
المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي	
المطلب الأول: مفهوم الساحل الأفريقي	32
المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي	37
المطلب الثالث: الفشل التنموي في منطقة الساحل الإفريقي	40
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي	
المطلب الأول: أزمة بناء الدولة	42
المطلب الثاني: أزمة الطوارق	44

المطلب الثالث: التواجد الأجنبي	48
المبحث الثالث: التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي	
المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية	55
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة	57
المبحث الرابع: انعكاسات التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري	
المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية	61
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية	64
المطلب الثالث: الانعكاسات المجتمعية للهجرة غير الشرعية	65
الفصل الثالث: الآليات الجزائرية في التكيف مع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	
تمهيد	69
المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية.	
المطلب الأول: الآليات السياسية	70
المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية	73
المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية	
المطلب الأول: الآليات الاقتصادية– التنموية	76
المطلب الثاني: الآليات الاجتماعية والثقافية	79
المبحث الثالث: الآليات العسكرية والأمنية	
المطلب الأول: الآليات العسكرية	81
المطلب الثاني: الآليات الأمنية	85
خلاصة واستنتاجات	89
قائمة المراجع	92
فهرس المحتويات	102
الفهارس	104
ملخص	–

الفهارس

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**يوضح ضعف التنمية البشرية في دول الساحل الإفريقي**	40
2	**يوضح مؤشرات الفساد في دول الساحل الإفريقي**	43
3	**يوضح مؤشرات الهشاشة في دول الساحل الإفريقي**	44
4	يوضح نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا باتجاه الجزائر	67

قائمة الخرائـــط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**خريطة توضح حدود ودول منطقة الساحل الإفريقي**	34
2	**توصح توزع إثنية الطوارق على بلدان منطقة الساحل الإفريقي**	45
3	**توضح حضور أقوى الشركات النفطية الأمريكية وتوزع استثماراتها في إفريقيا**	50
4	**توضح تموقع القوات الفرنسية في العالم.**	52
5	**توضح توزيع الشركات الصينية في إفريقيا**	54
6	**توضح مجال نشاط التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي**	57
7	**توضح عبور تجارة الكوكايين فضاء الساحل الإفريقي والجزائر إلى أوروبا**	58
8	**توضح أهمية منطقة إليزي في مجال الطاقة الطاقة و استهداف الإرهاب لمنطقة تقنتورين**	62
9	**توضح ضغط الجالية الافريقية بتمنراست**	66

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يوضح احتياطات العالم من النفط ونسبة إفريقيا منها	49